جامعة جنوب الوادي
كلية التجارة

محاضرات في محاسبة المنشآت المالية

إعداد

دكتور

أسامه عبدالوهاب دياب

قسم المحاسبة والمراجعة

مقدمة

تشكل المنشآت المالية قطاعا هاما وحيويا من القطاعات الاقتصادية لأي دولة. وتتمثل أهم المنشآت في القطاع المالي في البنوك بأنواعها المختلفة سواء التجارية أو البنوك المتخصصة كالبنوك الزراعية والصناعية والاستثمارية والبنوك العقارية.

ويضمن هذا القطاع أيضا شركات التأمين العامة والخاصة بأنواعها التي تتضمن العديد من الأنشطة التأمينية مثل التأمين على الحياة والتأمين على الممتلكات والمسئوليات وغيرها. أيضا هناك صناديق الاستثمار بأنواعها المختلفة كأحد أهم القنوات الاستثمارية وغيرها من المؤسسات المرتبطة بأسواق المال. ويمتاز القطاع المالي عن غيره من القطاعات الصناعية والزراعية بأنه يمثل حلقة الوصل بين مختلف القطاعات من ناحية وبين جموع المدخرين من ناحية أخرى. فهو يعمل على تجميع مدخرات الافراد والهيئات والشركات ثم إعادة ضخها في الاستثمارات بمختلف القطاعات

ومن هنا جاء هذا الكتاب بمجموعة من المحاضرات من مراجع مختارة ليلقي الضوء على القواعد والنظم والمعالجات المحاسبية للقطاعات المالية المختلفة، على أن يسعى فيما بعد لصقل معرفته ومهاراته من خلال الدراسات المتخصصة والتدريب العملي بعد التخرج.

وفي ضوء ما سبق يتناول هذا الكتاب الموضوعات التالية:

- قطاع البنوك
- شركات التأمين
- المحاسبة في الأسواق المالية
- صناديق الاستثمار

وختاما أعزائي الطلاب أتمنى لكم التوفيق في الحياة العلمية والعملية مستقبلاً.

محتويات الكتاب

مقدمة الكتاب ٢

الباب الأول: المحاسبة في قطاع البنوك ٤

الباب الثاني: المحاسبة في قطاع التأمين ٩٠

الباب الثالث: المحاسبة في الأسواق المالية..... ١٤٧

قائمة المراجع..... ٢١٤

الباب الأول
المحاسبة في
قطاع البنوك

مقدمة

البنـــوك من أهم وأكبر المؤسسات الماليـــة والتي تقوم بدور الوسيط بين مدخوي الأموال ومستثمريها. حيث تـقـوم بتجميـع الأمـوال وتوجـيه استخداماتها للاستثمار في المجالات التي تحقق التنمية المستدامة في إطار السياسة المالية والنقدية للدولة.

وفي ضوء ما سبق سيتم تقسيم الدراسة في هذا الباب إلى الفصول التالية:

الفصل الأول: مفهوم وطبيعة النظام المحاسبي في البنوك التجارية

الفصل الثاني: أقسام البنوك التجارية.

الفصل الثالث: إعداد الحسابات الختامية والقوائم المالية في البنوك التجارية.

الفصل الأول

النظام المحاسبي

في

البنوك التجارية

مقدمة

البنك هو منشأة مالية تتاجر بالنقود ولها غرض رئيسي هو العمل كوسيط بين رؤوس الأموال التي تسعي للبحث عن مجالات الاستثمار التي تسعي للبحث عن رؤوس الأموال.

- **أنواع البنوك ومصادر التمويل والاستخدامات.**
- **طبيعة النظام المحاسبي في البنوك التجارية.**
- **أهـــــداف ومقومات النظام المحاسبي في البنوك التجارية.**
- **خصائص النظام المحاسبي في البنوك التجارية.**

١/١ أنواع البنوك ومصادر التمويل والاستخدامات

تتنوع البنوك من حيث طبيعة نشاطها وعملها ويمكن تقسيمها إلى:

أ) من حيث الوضع القانوني للبنك:

١ – بنوك عامة: هي البنوك التي تمتلكها الدولة وتمتلك كامل رأس مالها وتشـــرف على أعمالها وأنشـــطتها. كالبنوك المركزية (البنك المركزي المصـــري)، البنوك الوطنية التجارية، البنوك المتخصـصـــة (أي متخصـصـــة في مجال معين) مثل البنك الإسـكان والتعمير، بنك التنمية والائتمان الزراعي، والبنوك الاجتماعية مثل بنك ناصر الاجتماعي.

٢ – بنوك خاصة: هي البنوك التي يملكها أشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين ويتولوا إدارة شـــؤونها ويتحملوا كافة مســـؤولياتها القانونية والمالية إزاء الدولة (ممثلة في البنك المركزي المصري).

٣ – بنوك مختلطة: هي البنوك التي تشترك في ملكيتها وإدارتها كلًا من الدولة والأفراد أو الهيئات ولكي تحافظ الدولة على ســـيطرتها على هذه البنوك فإنها تقوم (تعمد) الي امتلاك ½ رأس المال بما يسـمح لها بالإشراف عليها وتوجيهها بما ينسـجم والسـياسـة المالية والاقتصـادية للدولة.

ب) من حيث طبيعة الأعمال التي تزاولها البنوك:

١ – بنوك تجارية: هي البنوك التي تزاول (تمارس) الأعمال المصرفية من قبولها للودائع وتقديم القروض وخصم الأوراق التجارية أو تحصيلها وفتح الاعتمادات المستندية، وقد تمارس هذه البنوك أعمالا أخري غير مصرفية مثل: المشـاركة في المشـاريع الاقتصـادية وبيع وشراء الأسهم والسندات.

٢- بنوك صناعية: هي البنوك التي تختص في التعامل مع القطاع الصناعي وتساهم في عملية التنمية الصناعية من خلال دعم المشاريع الصناعية وذلك مقابل تقديم القروض ومنحها للتسهيلات المصرفية (البنكية والمصرفية).

٣- بنوك زراعية: هي البنوك التي تتعامل مع المؤسسات الزراعية حيث تختص بتقديم كافة التسهيلات والخدمات المصرفية لمساعدة هذه المؤسسات لأداء دورها في عملية التنمية الزراعية سواء كانت هذه المؤسسات تابعة لأفراد أو جمعيات تعاونية.

٤ – بنوك عقارية: هي البنوك التي تقدم كافة التسهيلات والخدمات المصرفية للأفراد أو المؤسسات أو الجمعيات التعاونية السكنية لمساعدتها في إنشاء العقارات.

وجدير بالذكر أن البنك المركزي لا يدخل ضمن هذه التصنيف بصفته هو البنك الذي يشرف على عمليات الجهاز المصرفي ويراقب أنشطته دون أن يمارس أي نشاط معتاد من أنشطة المصارف السابقة.

ج) من حيث مصادر الأموال تنقسم البنوك الي:

١ – بنوك مركزية: هي البنوك التي تنشئها الدولة لتتولي عملية الإشراف والتوجيه والرقابة على الجهاز المصرفي كما أن لها حق إصدار العملة والاحتفاظ بالأصول السائلة الخاصة بالدولة كالذهب والعملات الأجنبية، ويكون رأس مال البنوك المركزية ما تخصصه الدولة لها وكذلك من ودائع البنوك التجارية لديها.

٢- بنوك الودائع (البنك التجاري): هي البنوك التي تتكون أموالها الخاصة من رأس المال المملوك للشركاء وكذلك من الودائع التي يقدمها الأفراد والمؤسسات لغرض الاستثمار أو الحسابات الجارية.

٣- بنوك الأعمال أو الاستثمار: هي البنوك التي تعتمد بشكل رئيسي على أموالها الخاصة بالإضافة الي الودائع لأجل في قيامها بالأعمال التي أنشأت من أجلها ومن أهم هذه الأعمال تقديم القروض طويلة الأجل للمشروعات أو المساهمة فيها لأغراض الاستثمار، وسمح لهذه البنوك بإنشاء شركات استثمارية.

د) من حيث شرعية العمليات:

١- بنوك تقليدية

٢- بنوك إسلامية: وتقوم البنوك الإسلامية بالعمل وفق ما تفرضه الأحكام والقواعد في الشريعة الإسلامية وقد تميزت هذه البنوك بعدم التعامل بالفائدة أخذًا من المفترضين أو إعطاء للمودعين، ولكن اتسمت علاقتها بعملائها بأنها علاقة شريك مع شريكه حيث لا يحدد عائداً مسبقًا على

الأموال المودعة لديها، وتقوم البنوك الاسلامية بأداء الخدمات المصرفية المختلفة كتلك التي تقوم بها البنوك التقليدية مقابل عمولات تتقاضاها.

مصادر الأموال في البنوك التجارية:

أولا: مصادر التمويل: تعتمد البنوك في مزاولة نشاطها على نوعين من مصادر التمويل.

١ – مصادر تمويل داخلية: وتتمثل في حقوق الملكية والتي تشتمل على رأس المال المدفوع مضافا إليها الاحتياطيات، وهذه المصادر عادة تمثل نسبة ضئيلة من مجموع الأموال الموظفة في البنوك التجارية (١٠٪) من جملة الأموال المستثمرة " موارد البنك ".

٢ – مصادر تمويل خارجية: وتوفر هذه المصادر الجانب الأكبر من الأموال اللازمة لتشغيل البنك والقيام بوظائفه المختلفة وتشتمل المصادر الخارجية علي:

١) قروض من البنك المركزي بضمان الأصول.

٢) الودائع من العملاء سواء كانت من الحسابات الجارية أو لأجل أو صندوق التوفير.

٣) قروض من البنوك التجارية.

٤) إصدار سندات طويلة الأجل.

ثانيا: استخدامات الأموال

١ – تقديم القروض والسلف.

٢ – الاستثمارات ومنها المساهمة في المشاريع الاقتصادية أو شراء الأسهم بهدف الحصول على أرباح أو المتاجرة بهذه الأسهم في سوق الأوراق المالية أو الاستثمار في سندات حكومية وخصم الأوراق التجارية.

٣ – الأرصدة (الأصول) النقدية وهي عبارة عن النقدية التي يحتفظ بها البنك كاحتياطي لحماية حقوق المودعين والتي في حوزتها لمقابلة العمليات المصرفية اليومية لدي البنوك المحلية او الأجنبية.

٤ – الأصول الثابتة وتتمثل في مجموعة العقارات التي يملكها البنك ويمارس فيها نشاطه بالإضافة الي الأصول الثابتة الأخرى مثل: الأثاث، السيارات، الحاسبات، أجهزة آلية وإلكترونية، وسائل النقل.

وجدير بالذكر أن مجال الدراسة في هذا الكتاب سيقتصر على البنوك التجارية، والبنك التجاري يقوم بعدة وظائف أهمها:

- الاحتفاظ بودائع العملاء بالحسابات الجارية الدائنة تحت الطلب.

- منح قروض للعملاء قصيرة الأجل بضمان ما يقدمونه من ضمانات كبضائع أو أوراق مالية أو أوراق تجارية أو بضمانات شخصية.
- القيام ببعض الخدمات الخاصة بالأوراق المالية مثل: شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها، تحصيل الكوبونات نيابة عن العملاء أو دفعها نيابة عن الشركات.
- خصم الأوراق التجارية أو تحصيلها في ميعاد استحقاقها أو تسديد قيمة أوراق الدفع نيابة عن العملاء.
- فتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان.
- شراء وبيع العملات الأجنبية.

٢/١ ماهية النظام المحاسبي في البنوك التجارية

إن النظام المحاسبي يختلف من منشأة لأخري بحسب حجم وطبيعة عمليات المنشأة والبيانات التي تطلبها الإدارة والأجهزة الخارجية للإشراف والرقابة وتقييم الأداء بالإضافة الي الدفاتر المستخدمة وطريقة الإثبات المتبعة.

وتخضع البنوك التجارية لقانون الدفاتر التجارية رقم (٣٨٨) لسنة ١٩٥٣م وتستخدم القيد المزدوج عند إثبات عملياتها المختلفة، كما تعتبر طريقة المحاسبة الفرنسية (المركزية) أكثر الطرق ملائمة لإثبات هذه العمليات وتتحكم طبيعة العمليات في البنوك التجارية وطريقة التسجيل المستخدمة .. يدوية أو آلية .. في تحديد مجموعة الدفاتر التجارية التي تستخدمها هذه البنوك وطريقة استعمالها وتتميز عمليات البنوك التجارية ببعض الخصائص التي يجب مراعاتها عند وضع النظام المحاسبي الملائم لها أهمها:

(١) تستلزم كثرة عمليات البنوك التجارية وكبر حجمها أحياناً وتعدد الخدمات المصرفية التي تقدمها ضرورة توافر مراكز ضبط داخلي متعددة في النظام المحاسبي لتحقيق نظام مراقبة داخلية محكم في البنك يكفل التأكد من صحة إثبات وترحيل العمليات المختلفة للبنك وتقليل احتمالات الخطأ بها ومثال ذلك إعداد موازين المراجعة اليومية .

(٢) تستلزم عملية ضبط معاملات البنك مع عملائه والتعرف على المركز الحقيقي لأي عميل في أي لحظة خلال اليوم ضرورة ترحيل العمليات الخاصة بالعملاء من واقع المستندات التي تعدها الأقسام المختلفة إلى حساباتهم مباشرة، ويتطلب ذلك قيام كل قسم بإمساك دفتر أو دفاتر الأستاذ المساعدة الخاصة بحسابات عملائه للترحيل إليها من المستندات مباشرة.

وفيما يلي أهم خصائص النظام المحاسبي للبنوك:

- ✓ الدقة والوضوح والبساطة والمرونة والملائمة لاحتياجات البنك. خاصة في تصميم المستندات، ومن المهم عند تصميم الدورة المستندية أن نتحاشى التكرار بين موظف وآخر أو بين قسم آخر (الابتعاد عن الازدواجية) وأن تقتضي طبيعة كل عملية تدخل أكثر من موظف أو أكثر من قسم بحيث يكون عمل الموظف التالي أو القسم التالي تكملة ومراجعة لعمل الموظف أو القسم السابق.
- ✓ السرعة في إعداد وتجهيز البيانات لتلبية احتياجات إدارة البنك والأجهزة الخارجية.
- ✓ أن يمكن النظام من تقسيم العمل وقيام نظام محكم للرقابة الداخلية.
- ✓ تقسيم العمل بين الموظفين بالبنك وتحديد مسؤولية كلا منهم بشكل خاص وفصل وظيفة المحاسبة عن باقي عمليات البنك وعن عمليات الخزينة.
- ✓ يجب أن يأخذ تصميم النظام المحاسبي بعين الاعتبار التنظيم الإداري بالبنك وتقسيماته الداخلية وطبيعة العلاقة بين الإدارات المركزية للبنك والفروع من جهة وبين الإدارات والأقسام المختلفة للإدارة أو الفرع من جهة أخرى.
- ✓ أن يوفر النظام لإدارة البنك وأجهزة التخطيط والرقابة المعلومات اللازمة لها.
- ✓ أن يراعى النظام اقتصاديات إنتاج المعلومات حيث يجب أن تزيد الفائدة التي يمكن أن تعود من استخدام المعلومات الناتجة عن النظام عن تكلفة توفير وتقديم هذه المعلومات.

٣/١ أهداف ومقومات النظام المحاسبي في البنوك التجارية

يهدف تصميم النظم المحاسبية في البنوك التجارية لخدمة أهداف متعددة أهمها:

(١) مد الإدارة بالمعلومات المختلفة التي تساعد على رسم السياسات الإدارية والاستثمارية المختلفة ولتحقيق ذلك فإن على النظام المحاسبي أن يكفل تحقيق ما يأتي:

أ . تصميم وعرض حسابات الأصول المختلفة بصورة تفصيلية بالشكل الذي يمكن الإدارة من الوقوف على الأرصدة النقدية المتاحة لديها وتلك القابلة للتحول إلى نقدية .

ب . تفصيل حسابات الحقوق على الأصول، فحسابات الودائع مثلاً يجب تبويبها طبقاً لآجالها ومصادرها، حيث أن نمط تقلب حجم الودائع يتوقف بصفة أساسية على آجال هذه الودائع وطبيعة نشاط العملاء أصحابها .

ج . تبويب الدخل حسب مصادره المختلفة من أوجه الاستثمار المتعددة، وتبويب عناصر النفقات على أساس الأقسام التي أحدثتها بعد تبويبها نوعياً، أي أن النظام المحاسبي في البنوك التجارية لا يتبنى الأسلوب الإجمالي وإنما يتبنى أسلوباً تحليلياً يتتبع حركة النفقات

والإيرادات على أساس الأقسام بقصد مقابلتها على هذا المستوى التفصيلي قبل المستوى الإجمالي.

(٢) مد جهات الإشراف والرقابة العليا ـ مثل البنك المركزي بالمعلومات المطلوبة بالكيفية التي تم التعارف عليها وفي التوقيت المحدد لذلك، ومن أمثلة هذه المعلومات: قائمة المركز المالي للبنك في نهاية كل شهر، كشف سيولة البنك التجاري، بيان بالأوراق التجارية المخصصة والمعاد خصمها لدي البنك المركزي، بيان بمشتريات ومبيعات محفظة الأوراق المالية، وقيمة محفظة الأوراق المالية ونسبتها الي إجمالي الأصول، بيان بإيداعات العملاء في حساباتهم الجارية الدائنة والمدينة بأنواعها المختلفة، بيان بالودائع لأجل والمسحوبات منها، بيان بالعملات الأجنبية لدي البنك، وبيان بالعملات الأجنبية المشتراه والمباعة.

ويعتمد النظام المحاسبي على عدة مقومات أساسية تكفل له القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة منه وتتمثل فيما يلي: وتتمثل أهم مقومات النظام المحاسبي في البنك التجاري فيما يلى:

(١) مجموعة مستنديه.

(٢) مجموعة دفترية.

(٣) مجموعة قوائم وتقارير دورية وختامية.

أولًا: المجموعة المستندية:

١ – المجموعة المستندية: وهي من أهم مقومات النظام المحاسبي، وهي مصدر القيد الأول في النظام المحاسبي وتتكون من نوعين:

أ) مستندات داخلية وهي التي يتم إعدادها من قبل البنك نفسه مثل مستندات الخصم والإضافة.

ب) مستندات خارجية وهي التي يتم إعدادها من قبل العملاء مثل: قسائم الإيداع وإيصالات السحب النقدية.

حيث يتم إعداد مستندات مستقلة ـ من أصل وعدة صور ـ لكل عملية من عمليات البنك، ويحتوي كل مستند على مجموعة من البيانات تكون أساسًا للقيد والتوجيه المحاسبي للعملية سواء كان ذلك في القسم أو الأقسام الفنية المختصة أم في قسم الحسابات العامة، وسوف نعرض لهذه المستندات ودورتها المحاسبية عند الحديث عن كل عملية من العمليات المصرفية.

ثانيـــاً: المجموعـة الدفترية: حيث تتبع معظـم البنـوك الطريقـة الفرنسية (المركـزية) في إثبات عملياتهـا، وتبعـاً لذلك تنقسم إلى مجموعة دفترية تمسك بمعرفة الأقسام الفنية، ومجموعة دفترية تمسك بمعرفة قسم الحسابات العامة مثل:

دفتر اليومية المركزية: وتسجـل به قيـود اليومية المركزية من واقـع مجاميـع ملاحـق الخزينة واليوميـة الواردة من الأقسام الفنيـة المختلـفـة وذلك بعـد مراجعـتهـا بحيث تثبت عمليـات كل ملحق في قيد يومية واحد ثم يتم جمع عمليات كل يوم على حدة لتسهيل عمليات المراجعة اليومية.

دفتر الأستاذ العـام: ويتـم التوحيـل إلى حساباته من واقـع قيـود اليومية المركزية ويتـم تسطير حسابات الأستاذ العـام عـادة بطريقـة يسهـل معهـا التعرف على الحركـة اليوميـة للحسابات الإجماليـة لإمكان إجراء عمليات الضبط اليومي.

وإلى جانب هذيـن الدفترين يمسـك قسم الحسابات العامة مجموعة من الدفاتر الإحصائيـة والبيانيـة والرقابيـة.

ثالثـــاً: دليل الحسابات: عبارة عن قائمة تتضمن رموز أو أرقام الحسابات المستخدمة في الوحدة الاقتصادية أو مجموعة الوحدات المتجانسة للنشاط مصنفة بطريقة قابلة للاستخدام بسهولة والتي عن طريقها يتم متابعة الحسابات والتغيرات التي تطرأ عليها عند الحاجة إليها.

رابعًا: أدوات التحليل المالي والرقابة: تتمثل الرقابة في النظام المحاســبي في الأســلوب الذي يتم بواسطته قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالخطط أو المعايير المحددة مقدما، كما تتمثل في تصميم دقيق للدورة المسـتندية بشـكل تسـمح معه لإدارة الوحدة الاقتصـادية في القيام بمسـؤولياتها في المحافظة على الأصــول وحماية حقوق الغير وهو ما يعرف بالرقابة الداخلية والتي تمتد لتشــمل جميع عمليات الوحدة الاقتصادية محاسبية كانت أو إدارية.

خامسًا: مجموعة القوائم والتقارير الدورية والختامية: وتنقسم إلى:

- تقارير تهدف إلى مد الإدارة بالمعلومات المختلفة التي تسـاعدها على رسـم السـياسـات الإدارية والاستثمارية المختلفة ومن أمثلتها:
  - قوائـــم الدخل (حـــ/ أ. خ) وقوائم المركز المالي وتعد على فترات زمنية شهرية أو سنوية وتهدف إلى بيان نتيجة أعمال البنك ومركزه المالي.
  - قوائـــم الموازنة التخطيطيـــة التي تعرض النتائج المتوقعـــة لخطط النشاط في المستقبل.

- تقارير رقابية تركز على تحديد وتحليل الفروق بين نتائج الأداء الفعلي والأداء المخطط لمختلف أنشطة البنك مع دراسة أسباب هذه الفروق تمهيداً لمواجهتها.
- تقارير خاصة تعد بناء على طلب الإدارة للمساعدة في اتخاذ قرار ما بصدد مشكلة ما تواجه إدارة البنك.

- تقارير تهدف إلى مد جهات الإشراف والرقابة العليا كالبنك المركزي مثلاً بالمعلومات المطلوبة لممارسة دوره في الرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي وفقاً لقانون الجهاز المصرفي، ومن أمثلة هذه التقارير:
  - ✓ قائمة المركز المالي للبنك في نهاية كل شهر.
  - ✓ كشف سيولة البنك التجاري.
  - ✓ بيان بالأوراق التجارية المخصومة والمعاد خصمها لدى البنك المركزي.
  - ✓ بيان بمشتريات ومبيعات محفظة الأوراق المالية وقيمة محفظة الأوراق المالية ونسبتها إلى إجمالي الأصول.
  - ✓ بيان بإيداعات العملاء ومسحوباتهم في حساباتهم الجارية الدائنة والمدينة بأنواعها المختلفة.
  - ✓ بيان بالودائع لأجل والمسحوبات منها.
  - ✓ بيان بالعملات الأجنبية لدى البنك وبيان بالعملات الأجنبية المشتراه والمباعة.

١/٤ خصائص النظام المحاسبي في البنوك التجارية

يتميز النظام المحاسبي في البنوك التجارية ببعض الخصائص العامة التي تعكس طبيعة النشاط المصرفي، وأهمها:

(١) عنصر الأمان: ويأتي في مقدمة العوامل التي تأخذها البنوك في الاعتبار عند وضع أنظمتها المحاسبية، وتكون القاعدة هي تغليب هذا العامل على غيره من العوامل الأخرى التي تسود الحياة التجارية مثل السرعة والاقتصاد في التكلفة، ومن بين تطبيقات هذا المبدأ وأثره على النظام المحاسبي:

أ . ازدواج القيد في مجموعتين دفتريتين توجد إحداهما في القسم المختص الذي قام بالعملية بينما توجد الأخرى في قسم الحسابات العامة.

ب . إجراء بعض المطابقات اليومية والدفترية كالمطابقات بين إجمالي القيود بملاحق اليومية وإجمالي القيود باليومية المركزية وبين إجمالي أرصدة الحسابات بدفاتر الأستاذ المساعدة

وإجمالي أرصدة الحسابات المقابلة بدفتر الأستاذ العام، ولا شك أن إجراء مثل هذه المطابقات يساعد على التحقق من الانتظام في إجراء القيوم المحاسبية في المجموعة الدفترية والكشف في حينه عما يكون قد وقع بها من أخطاء.

ج . انفراد البنوك بخاصية حتمية التحقق من صحة الأرصدة على المستوي الفردي وليس المستوى الإجمالي حيث تقوم البنوك بإرسال صورة من كشف الحساب إلى كل واحد من عملائها لمراجعتها والتحقق بنفسه كل مفردة من مفردات معاملاته مع البنك ورصيده النهائي في تاريخ معين .

(٢) القدرة على استخراج موازين يومية ومراكز نقدية يومية وقوائم مالية شهرية تخدم أهدافاً متعددة (مثل مراقبة البنك المركزي لنسبة الاحتياطي النقدي من يوم لآخر، مراقبة العناصر الهامة في نشاط البنك اليومي كالأرصدة بالغة السيولة وبعض أوجه الاستثمار قصير الأجل.... الخ) بجانب أهداف الضبط الحسابي.

(٣) تطبيق البنوك أنواعاً مختلفة من أنظمة الرقابة الداخلية تتكامل مع بعضها بحيث تحقق النتائج المرجوة في مجال حماية أصول البنك وتحقيق الدقة الحسابية في سجلاته ومن بين أساليب الرقابة الداخلية المتبعة في البنوك ما يلي:

<u>المراقبة التنظيمية</u>: وتقضى بضرورة تجزئة العمل إلى مراحل يختص بتنفيذ كل منها شخص مسئول مستقل عن الآخر، وبحيث يكون عمل موظف المرحلة التالية بمثابة تكملة أو مراجعة لعمل موظف المرحلة السابقة، الأمر الذي يقلل أو يمنع فرص الخطأ والغش.

<u>المراقبة الآلية</u>: وتقوم على استخدام الآلات في تسجيل العمليات الحسابية.

<u>المراقبة المادية</u>: وتقوم على استعمال أكثر من مفتاح لمختلف للخزائن والغرف المحصنة يكون كل منها في عهدة شخص مسئول بحيث لا يمكن فتح هذه الخزائن أو الغرف إلا باستخدام هذه المفاتيح مجتمعة.

<u>المراقبة الاعتمادية</u>: وتوجب ضرورة اعتماد مستندات البنك أو التوقيع عليها بتوقيعين معتمدين ممن لهم حق التوقيع عن البنك أحدهما توقيع أول.

<u>المراقبة الحدية</u>: وتقضى بوضع حدود معينة للمبالغ التي يجوز لمسئول معين بالبنك اعتمادها، وبحيث تتدرج أحجام المبالغ مع تدرج المستويات الإدارية المسئولة.

(٤) إثبات القيود المحاسبية المتعلقة بالعمليات التي يجريها البنك بالتفصيل وأولاً بأول في ملاحق اليومية المختصة ودفاتر الأستاذ المساعدة بمختلف الأقسام، كذلك يوجد دفتر يومية مركزية (طبقاً للطريقة الفرنسية المستخدمة في إثبات عمليات البنك)، تسجل به

قيود اليومية المركزية عن عمليات اليوم من واقع ميزان حركة النقدية وملاحق اليومية بالأقسام المختلفة، ثم ترحل هذه القيود إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ العام، وتقتصر الحسابات المدرجة بالدفتر الأستاذ العام على حسابات المراقبة الإجمالية فقط وبحيث تدرج التفاصيل في الدفاتر المساعدة وتبويب حسابات الدفتر الأستاذ العام في مجموعات رئيسية أهمها:

أ. مجموعة حسابات رأس المال والاحتياطيات

ب. مجموعة الودائع بأنواعها المختلفة (جارية، لأجل، إخطار، صندوق توفير)

ج. مجموعة الأصول بالغة السيولة (الخزينة، البنك المركزي، بنوك محلية، بنوك مراسلة، خزينة العملات الأجنبية)

د. مجموعة الأصول سريعة التحول إلى نقدية (شيكات وحوالات برسم التحصيل، أوراق مالية مشتراه، أوراق تجاريه مخصومة)

هـ. محفظة الأوراق المالية

و. مجموعة القروض بضمانات مختلفة (تبويب طبقاً لنوع الضمان)

ز. مجموعة الأصول الثابتة (أراضي، مباني، أثاثات، آلات حاسبة، مهمات)

ح. مجموعة الحسابات الوسيطة

ط. مجموعة حسابات الفروع

ي. مجموعة حسابات النتيجة (فوائد دائنة، عمولة، كوبونات أوراق مالية، إيجار خزائن حديدية..... الخ)، (مصروفات، فوائد مدينة..... الخ)

ك. مجموعة الحسابات النظامية (أوراق تجارية برسم التحصيل، أوراق تجارية برسم التأمين..... الخ)

الفصل الثاني

الأقسام الفنية

في

البنوك التجارية

مقدمة

تختلف الأقســـام الداخلية للبنك باختلاف وتنوع الوظائف والخدمات التي يقدمها للعملاء فمنها ما هو مرتبط إرتباطًا مباشرًا بالعملاء وهي الأقسـام الفنية للبنك أما الأقسـام الإدارية فهي التي تنظم عمليات الأقسام الفنية وتراقبها وتمسك حساباتها وتسجل إجماليات القيود المحاسبية للعمليات اليومية التي تحصل في الأقسام الفنية للبنك.

أولا: الأقسـام الإدارية: هي الأقسـام التي تكون مسـئولة عن تنظيم سـير العمل في البنك، وتحدد مسـؤولياتها التنظيمية وفقا للهيكل التنظيمي المحدد للبنك، وليس لهذه الأقسـام عدد محدد يتحتم وجودها في كل بنك بل إن هذا مرتبط بحجم العمل في البنك وعدد الأقســام الفنية فيه وتتكون من (على سـبيل المثال لا الحصـر): الشـؤون الإدارية، الشـؤون القانونية، المحاسـبة العامة، إدارة العلاقات الخارجية، العلاقات العامة، شــؤون الفروع، الاســتعلامات، البحوث والتطوير، شــؤون العاملين، نظم المعلومات، الأرشيف، والمشتريات واللوازم والصيانة.

وجدير بالذكر أن هذه الأقسام قد تختلف مسمياتها من بنك لأخر

ثانيا: الأقسام الفنية: وهي الأقسام التي يؤدي البنك من خلاله عمله ونشاطه اليومي للعملاء ومن أمثلتها والتي سيتم التركيز عليها في هذا الكتاب:

- القسم الأول: الخـزينـــــــــــة.
- القسم الثاني: الحسابات الجـاريـــــة.
- القسم الثالث: الودائـــــع.
- القسم الرابع: مقاصـــة البنـــوك.
- القسم الخامس: الأوراق التجارية
- القسم السادس: الأوراق المالية
- القسم السابـع: خطابات الضمـــان.
- القسم الثامن: تأجـــيـر الخـــزائـــــن.

أولا: قسم الخزينـــــــــة

يعد قسم الخزينة المسئول عن كافة العمليات النقدية التي تتم في البنك سواء كانت عمليات إيداع نقدي، أو عمليات سحب نقدي أو سحب بموجب شيكات او أذون صرف، وكذلك عمليات الموازنة اليومية لقســـم الخزينة، وعمليات معالجة الزيادة أو العجز في الخزينة، بالإضـــافة الي عمليات التحويلات المختلفة والتي تنشأ عن عمليات مصرفية في أقسام البنك الأخرى. وينقسم قسم الخزينة عادة الي:

- الخزينة العامة(الرئيسية)، ويعهد باستلامها الي موظف أو أكثر.
- الخزينة الفرعية للوارد (المقبوضات) والخزينة الفرعية للصادر (المدفوعات)، وقد يتم إدماج الخزائن الفرعية للصـــادر والوارد معا تبعا لحجم العمل بالبنك. ويعهد باســـتلام كل خزينة فرعية الي موظف يطلق عليه الصـــراف أو أمين الخزينة، ويشـــترط فيه الأمانة واليقظة والدقة والقوة على التعامل مع العملاء لأنه من أكثر موظفي البنك اتصالا بالعملاء.

وهناك مجموعة من الوظائف الرئيسية لقسم الخزينة:

أ: الخزينة العامة: وتتولي القيام بالوظائف التالية:

١ – الاحتفاظ بأموال البنك النقدية

٢ ـ إمداد الخزينة أو الخزائن الفرعية للصادر في صباح كل يوم عمل بما يلزمها من نقدية، وكذلك ما قد تحتاج اليه من نقدية أثناء اليوم.

٣ ـــــ استلام النقدية المتجمعة في نهاية العمل اليومي لدي الخزينة أو الخزائن الفرعية للوارد، وكذلك النقدية المتبقية لدي الخزينة أو الخزائن الفرعية للصادر في نهاية العمل اليومي.

٤ ـــــ إمداد الفروع المحلية التابعة للبنك بما تحتاج اليه من اموال نقدية واستلام النقدية الفائضة لدي تلك الفروع.

٥ – ايداع النقدية التي تزيد عن الحد الأقصـــى المســـموح للبنك بالاحتفاظ به في البنك المركزي، وسحب النقدية التي يحتاجها البنك من رصيده لدي البنك المركزي.

٦ – تنظيم المجموعة المســـتندية وتســـجيل حركة الصـــادر والوارد، والتحقق من صـــحة الرصـــيد النقدي للخزينة في نهاية كل يوم عمل بإجراء الجرد الفعلي.

ب: الخزينة الفرعية للصادر: وتتولي القيام بالوظائف التالية:

١ ـ استلام النقدية التي تلزمها في صباح كل يوم عمل من الخزينة العامة.

٢ ـ تسليم النقدية للعملاء بموجب الشيكات وأذون السحب المقدمة منهم.

٣ ـ توريد النقدية المتبقية في نهاية اليوم الي الخزينة العامة.

٤. تنظيم المجموعة المستندية وإعداد كشف حركة الصادر، والتحقق من صحة الرصيد النقدي للخزينة في نهاية كل يوم عمل بإجراء الجرد الفعلي.

جـ: الخزينة الفرعية للوارد: وتتولي القيام بالوظائف التالية:

١ . استلام النقدية من العملاء بموجب قسائم الايداع النقدي.

٢ . توريد النقدية المتجمعة لديها في نهاية اليوم الي الخزينة العامة.

٣ ـــ تنظيم المجموعة المستندية وإعداد كشف حركة الوارد، والتحقق من صحة الرصيد النقدي للخزينة في نهاية كل يوم عمل بإجراء الجرد الفعلي.

١-المعالجة المحاسبية للعمليات النقدية:

يتم تسجيل العمليات النقدية الواردة والصادرة بواسطة الصرافين المسئولين عن الخزائن الفرعية في كشوف الحركة (الوارد والصادر)، وكذلك يتم التسجيل في دفتر الخزينة المساعد (المقبوضات والمدفوعات) من واقع المستندات، وفي نهاية كل يوم عمل تتم المطابقة بين اجمالي النقدية الصادرة واجمالي المبالغ النقدية الواردة وكذلك رصيد الخزينة الفعلي مع المسجل بدفتر يومية الخزينة المساعدة وذلك للتحقق من صحة الحركة النقدية يوميا.

وبعد المطابقة والتحقق من الصحة والمراجعة ترسل المستندات الخاصة بالسحب والايداع ودفتر يومية الخزينة المساعدة الي قسم الحسابات العامة للتسجيل في دفتر اليومية العامة (المركزية) والترحيل من واقع اليومية العامة الي دفتر الاستاذ العام.

يقوم قسم الحسابات العامة بعد تسلمه مستندات حركة الوارد والصادر ودفتر يومية الخزينة المساعدة بإعداد ملخص (الحركة) اليومية للخزينة، والذي يستخدم كأساس لإجراء قيود اليومية المركزية على النحو التالي:

إثبات استلام النقدية الواردة للخزينة:

يتسلم قسم الخزينة المبالغ الأتية:

١ . المبالغ التي يسحبها البنك من رصيده لدي البنك المركزي لمقابلة احتياجات البنك من النقدية.

٢. المبالغ النقدية التي يودعها عملاء البنك بحساباتهم الجارية أو حسابات الودائع لآجل أو الودائع بإخطار أو حسابات التوفير.

٣ . المبالغ الواردة من فروع البنك المحلية.

ويتم تسجيل حركة النقدية الواردة بدفتر اليومية المركزية بالقيد التالي:

×× من حـ/ الخزينة

الي مذكورين

×× حـ/ البنك المركزي

×× حـ/ الحسابات جارية

×× حـ/ ودائع لأجل

×× حـ/ ودائع لأجل بإخطار سابق

×× حـ/ ودائع توفير

×× حـ/ الفرع.....

×× حـ/.....

اثبات صرف النقدية من الخزينة:

تتمثل حركة النقدية الصادرة التي تدفع عن طريق قسم الخزينة في الاتي:

١. المبالغ التي تزيد عن الحد الأقصى المسموح للبنك بالاحتفاظ بها ويودعها البنك برصيده لدي البنك المركزي.

٢. المبالغ التي تصرف من الخزينة للعملاء خصما على حساباتهم الجارية أو حسابات التوفير أو الودائع لآجل أو بإخطار... الي اخره.

٣ . المبالغ التي تصرف من الخزينة للفروع المحلية للبنك لسد احتياجاتها من النقدية.

ويتم تسجيل حركة النقدية الصادرة بدفتر اليومية المركزية بالقيد التالي:

من مذكورين

×× حـ/ البنك المركزي

×× حـ/ الحسابات الجارية

×× حـ/ ودائع لآجل

×× حـ/ ودائع لآجل بإخطار سابق

×× حـ/ ودائع توفير

×× حـ/ الفرع....

×× حـ/.....

×× الى حـ/ الخزينة

٢-المعالجة المحاسبية للعجز أو الزيادة في النقدية:

في نهاية كل يوم عمل يتم التحقق من الرصيد الفعلي للنقدية عن طريق مطابقة رصيد النقدية الظاهر بالدفاتر المحاسبية مع الرصيد الفعلي للنقدية الناتج عن الجرد الفعلي للخزينة في نهاية اليوم. وقد يحدث أحيانا عجز أو زيادة في عهدة الصراف. ويتم معالجة الزيادة أو العجز في النقدية من الناحية المحاسبية على النحو التالي:

في حالة ظهور عجز بالنقدية:

عند اكتشاف العجز يجري القيد التالي بقيمة العجز:

×× من حـ/ عجز الخزينة تحت التسوية

×× الي حـ/ الخزينة

**** في حالة إذا ما تبين أن الصراف هو المسئول عن العجز في الخزينة يجري القيد التالي:**

×× من حـ/ الصراف (....)

×× الي حـ/ عجز الخزينة تحت التسوية

وعند قيام الصراف بسداد قيمة العجز يجري القيد التالي:

×× من حـ/ الخزينة

×× الي حـ/ الصراف (.....)

**** أما في حالة تحمل البنك بقيمة العجز فإنه يعتبر خسارة ويحمل العجز على حساب عجز الخزينة بالقيد التالي:**

×× من حـ/ عجز الخزينة

×× الي حـ/ عجز الخزينة تحت التسوية

وفي نهاية العام يرحل رصيد حساب عجز الخزينة الي حساب الارباح والخسائر بالقيد التالي:

×× من حـ/ الارباح والخسائر

×× الي حـ/ عجز الخزينة

في حالة ظهور زيادة (فائض) في النقدية:

عند اكتشاف الزيادة في النقدية يجري القيد بقيمة الزيادة:

×× من حـ/ الخزينة

×× الي حـ/ الزيادة في الخزينة

وفي نهاية العام يرحل رصيد حساب الزيادة في النقدية الي حساب الارباح والخسائر بالقيد التالي:

×× من حـ/ الزيادة في الخزينة

×× الي حـ/ الارباح والخسائر

مثال رقم (١):

يستخدم بنك مصر فوع الأقصر خزينة للصادر وخزينة للوارد، وفي بداية اليوم كان رصيد الخزينة الرئيسية ٤٠٠٠٠٠ جنيه وتم تمويل الخزينة الفرعية للصادر بمبلغ ٣٥٠٠٠٠ جنيه، وفيما يلي العمليات التي تمت بقسم الخزينة في ٢٠٢٠/٢/١٥:

١ . في نهاية اليوم كانت المقبوضات على النحو التالي:

١٠٠٠٠٠ جنيه حسابات جارية، ٩٠٠٠٠ جنيه ودائع لأجل، ٧٠٠٠٠ جنيه ودائع أخطار سابق، ٥٠٠٠٠ جنيه ودائع توفير ، ٢٠٠٠٠٠ جنيه من فوع اسوان.

٢ . كانت المدفوعات حتى نهاية اليوم على النحو التالي:

٦٠٠٠٠ جنيه حسابات جارية، ٧٢٠٠٠ جنيه ودائع لأجل ، ٤٨٠٠٠ جنيه ودائع بأخطار سابق ، ٢٠٠٠٠ جنيه ودائع توفير، ١٠٠٠٠٠ جنيه لفوع قنا.

٣. في نهاية اليوم أحتفظ البنك بالحد الأقصى المسموح له وقدره ٤٠٠٠٠٠ جنيه وحول الباقي للبنك المركزي، وقد تم جرد الخزينة الرئيسية وأتضح أن هناك عجز قدرة ألف جنيه أعتبر مسئولية الصراف الذي قام بسداده من أمواله الخاصة.

المطلوب:

١. إعداد كشف حركة الخزينة الفرعية والرئيسية.

٢ . إجراء قيود اليومية بدفتر اليومية العامة

الحل:

١ . إعداد كشف حركة الخزينة الفرعية والرئيسية (الارقام بالألف جنيه):

الوارد	كشف حركة خزينة الوارد		الصادر
١٠٠	حـ/ الحسابات جارية		
٩٠	حـ/ ودائع لأجل		
٧٠	حـ/ ودائع لأجل بأخطار سابق		
٥٠	حـ/ ودائع توفير		
٢٠٠	حـ/ فوع اسوان	٥١٠	رصيد (حـ/ الخزينة
٥١٠		٥١٠	الرئيسية)

الوارد		كشف خزينة الصادر	الصادر
٣٥٠	حـ/ الخزينة الرئيسية	٦٠	حـ/ الحسابات الجارية
		٧٢	حـ/ ودائع لأجل
		٤٨	حـ/ ودائع لأجل بأخطار سابق
		٢٠	حـ/ ودائع توفير
		١٠٠	حـ/ فوع قنا
		٥٠	رصيد (حـ/ الخزينة الرئيسية)
٣٥٠		٣٥٠	

كشف حركة الخزينة الرئيسية

٤٠٠	رصيد بداية اليوم	٣٥٠	حـ/ الخزينة الفرعية للصادر
٥١٠	حـ/ الخزينة الفرعية للوارد	٢١٠	حـ/ البنك المركزي
٥٠	حـ/ الخزينة الفرعية للصادر	٤٠٠	رصيد حـ/ الخزينة الرئيسية نهاية اليوم
٩٦٠		٩٦٠	

ملاحظة: رصيد الخزينة الرئيسية نهاية اليوم يتمثل في الحد الأقصى المسموح للفوع الاحتفاظ به.

٢ . قيود اليومية بدفتر الخزينة المساعدة (الأرقام بالألف جنيه):

الخزينة الرئيسية	الخزينة الفوعية للصادر	الخزينة الفوعية للوارد	بيان	الخزينة الرئيسية	الخزينة الفوعية للصادر	الخزينة الفوعية للوارد	بيان
٤٠٠			رصيد				
	٣٥٠		حـ/ الخزينة الرئيسية	٣٥٠			حـ/ الخزينة الفوعية للصادر
					٦٠		حـ/ الحسابات الجارية
		١٠٠	حـ/ الحسابات جارية		٧٢		حـ/ ودائع لأجل
		٩٠	حـ/ ودائع لأجل		٤٨		حـ/ ودائع بإخطار
		٧٠	حـ/ ودائع بإخطار		٢٠		حـ/ ودائع وفير
		٥٠	حـ/ ودائع توفير		١٠٠		حـ/ فوع قنا
		٢٠٠	حـ/ فوع اسوان		٥٠		(حـ/ الخزينة الرئيسية)
٤٠٠	٣٥٠	٥١٠	حـ/ الخزينة الفوعية	٣٥٠	٣٥٠	٥١٠	حـ/ البنك المركوي
٥١٠			للوارد	٢١٠			رصيد حـ/ الخزينة الرئيسية
			حـ/ الخزينة الفوعية	٤٠٠		٥١٠	في نهاية اليوم
٥٠			للصادر				
٩٦٠				٩٦٠			

٣ ـ قيود اليومية بدفتر اليومية العامة:

٥١٠٠٠٠		من حـ/ الخزينة
		الي مذكورين
	١٠٠٠٠٠	حـ/ الحسابات جارية
	٧٢٠٠٠	حـ/ ودائع لأجل
	٤٨٠٠٠	حـ/ ودائع لأجل بإخطار سابق
	٢٠٠٠٠	حـ/ ودائع توفير
	١٠٠٠٠٠	حـ/ فوع اسوان
		(إثبات حركة النقدية الواردة)

		من مذكورين
٦٠٠٠٠		حـ/ الحسابات الجارية
٧٢٠٠٠		حـ/ ودائع لأجل
٤٨٠٠٠		حـ/ ودائع لأجل بإخطار سابق
٢٠٠٠٠		حـ/ ودائع توفير
١٠٠٠٠٠		حـ/ فوع قنا
٢١٠٠٠٠		حـ/ البنك المركوي
	٥١٠٠٠٠	الي حـ/ الخزينة
		(إثبات حركة النقدية الصاوة)
١٠٠٠		من حـ/ عجز الخزينة تحت التسوية
	١٠٠٠	الي حـ/ الخزينة
		(اثبات عجز الخزينة)
١٠٠٠		من حـ/ الصراف (....)
	١٠٠٠	الي حـ/ عجز الخزينة تحت التسوية
		(اثبات تحميل الصراف بقيمة العجز)
١٠٠٠		من حـ/ الخزينة
	١٠٠٠	الي حـ/ الصراف (.....)
		(اثبات سداد الصراف قيمة العجز)

ملاحظة: بافتراض عدم تحديد المسئول عن العجز فتجري قيود اليومية التالية لمعالجة العجز في الخزينة:

١٠٠٠		من حـ/ عجز الخزينة تحت التسوية
	١٠٠٠	الي حـ/ الخزينة
		(اثبات عجز الخزينة)
١٠٠٠		من حـ/ عجز الخزينة
	١٠٠٠	الي حـ/ عجز الخزينة تحت التسوية
		(اعتبار عجز الخزينة خسارة)
١٠٠٠		من حـ/ الأرباح والخسائر
	١٠٠٠	الي حـ/ عجز الخزينة
		(إقفال عجز الخزينة في حـ/ أ. خ في نهاية العام)

مثال (٢):

بلغ الرصـــيد الدفتري لخزينة البنك الاهلي المصـــري فرع قنا ٥١٠٠٠٠ جنيه في نهاية يوم ٢٠٢٠/٢/٢٠، ولقد تم الجرد الفعلي للخزينة الرئيسية في نفس اليوم وأتضح أن الرصيد الفعلي للخزينة يبلغ ٥١٠٨٠٠ جنيه.

المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة لمعالجة الفرق بين الرصيد الفعلي والرصيد الدفتري.

الحل:

هناك زيادة في الرصيد الفعلي للخزينة عن الرصيد الدفتري قدره ٨٠٠ جنيه، ولمعالجة هذه الزيادة محاسبيا يجري القيدين التاليين:

٨٠٠		من حـ/ الخزينة
	٨٠٠	الي حـ/ الزيادة في الخزينة
		(اثبات الزيادة في حساب الخزينة)
٨٠٠		من حـ/ الزيادة في الخزينة
	٨٠٠	الي حـ/ الارباح والخسائر
		(اقفال الزيادة الخزينة في حساب الارباح والخسائر في نهاية العام)

ثانيا: قسم الحسابات الجارية

يعتبر قسم الحسابات الجارية أهم أقسام البنك تجرى حيث يقوم هذا القسم بأداء الوظيفتين الرئيســـيتين للبنوك التجارية وهما تلقى ودائع العملاء ومنح التســـهيلات الائتمانية لهم، كما أن معظم العمليات المصـرفية التي تتم في البنك التجاري تتحول في النهاية إلى إضـافة لحسـاب أو خصمًا على حساب جرى أحد العملاء:

ويعرف الحساب الجاري بالبنك بأنه الحساب الذي يتضمن معاملات متبادلة بين بنك وعميل بحيث يصبح أحدهما مدينا للآخر أحيانًا ودائنـــًا له أحيانًا أخرى نتيجة لهذه المعاملات، وبتصفية هذه المعاملات في نهاية فترة معينة يتحدد المركز النهائي بين البنك وعلميه، أي الرصـــيد الذي يمثل مديونية أحدهما للآخر.

ويمر فتح حساب جرى بالخطوات التالية:

١. **يحرر العميل اســـتمارة طلب فتح حســـاب جرى وأهم محتوياتها التاريخ، اسم العميل، عنوانه، جنسيته، مهنته، الاشتراطات التي تنظم علاقته بالبنك بشأن هذا الحساب، كما تحتوى على توكيل عام منه للبنك للقيام بكافة العمليات المصرفية نيابة**

عنه، وباعتماد البنك هذه الاستمارة يعطى لها رقمًا مسلسلًا هو رقم الحساب الجاري للعميل والذى يلازم اسم العميل في كافة المعاملات ويصبح رقم ملفه بالأرشيف وكافة أقسام البنك الأخرى.

٢. يوقع العميل بطاقة نموذج توقيع بالصورة المعتادة لتوقيعه أو ختمه، ويحتفظ البنك بالبطاقة لتضاهى عليها توقيعات العميل على محرراته مع البنك فإذا شك البنك في صحة التوقيع امتنع عن تنفيذ المحرر كعدم صرف الشيك مثلًا.

٣. يودع العميل مبلغًا يحرر به قسيمة إيداع وذلك ضمانًا لجدية العميل في فتح الحساب الجاري.

وتنقسم الحسابات الجارية إلى نوعين رئيسين:

(١) حسابات جارية دائنة: وهي تلك الحسابات التي يظهر فيها رصيد العميل عادة دائنًا ولا يجوز أن يتجاوز السحب منها حدود المبالغ المودعة فيها من قبل، وغالبًا لا تدفع البنوك عليها فوائد إلا في حالات خاصة متفق عليها.

(٢) حسابات جارية مدينة: وهي تلك الحسابات التي يظهر فيها رصيد العميل عادة مدينًا وتنشأ نتيجة للتسهيلات الائتمانية (قروض وسلفيات) التي تقدمها البنوك لعملائها بضمانات معينة ويتقاضى عنها فوائد محددة تتوقف على أهمية المبالغ ومدته.

وتتلخص العمليات التي يقوم بها قسم الحسابات الجارية في الآتي:

- القيام بفتح الحسابات الجارية الدائنة والمدينة للعملاء.
- قبول الايداعات بحسابات العملاء وصرف الشيكات وأذون الصرف المسحوبة على البنك لعملائه، واثبات عمليات التحويل في الحسابات الجارية للعملاء.
- احتساب الفوائد المدينة والدائنة على أرصدة الحسابات الجارية وقيدها لحساب أو على حساب العميل.
- تنظيم المجموعة المستندية والدفترية لقسم الحسابات الجارية.

المجموعة المستندية والدفترية لقسم الحسابات الجارية:

أولا: المجموعة المستندية: تنقسم المستندات المتداولة بقسم الحسابات الجارية الي مجموعتين:

الاولي: المستندات المؤيدة لعمليات الايداع في الحساب الجاري، وتتحدد بناء على شكل الايداع، فإذا كان الايداع نقدا فإن المستند يتمثل في قسائم الايداع (حوافظ الايداع) التي يحررها المودعين أو موظف الحسابات الجارية ويوقع عليها العميل.

أما إذا كان الايداع بشيكات فيتمثل المستند في الشيكات وقسائم الايداع (حوفظ الايداع) التي يحررها المودعين أو الموظف المختص بقسم الحسابات الجارية ويوقع عليها العميل، وإشعارات الاضافة التي يحررها الموظف المختص بقسم الحسابات الجارية.

الثانية: المستندات المؤيدة لعمليات السحب من الحسابات الجارية وتتمثل في الشيكات وأذون الصرف وأوامر التحويل التي يحررها العملاء.

ثانيا: المجموعة الدفترية: يحتفظ قسم الحسابات الجارية بدفترين أساسيين، هما:

اليومية المساعدة للحسابات الجارية: ويسجل فيها كافة العمليات المتعلقة بهذه الحسابات من ايداعات ومسحوبات يقوم بها العملاء، على ان يتم ترحيل تفاصيل هذه القيود أولا بأول الي دفتر أستاذ مساعد الحسابات الجارية في حساب العميل المختص. وفي نهاية كل فترة (يتفق عليها) يجري قيد بإجمالي اليومية المساعدة في اليومية العامة(المركزية) والتي يحتفظ بها قسم الحسابات العامة بالبنك.

دفتر الاستاذ المساعد للحسابات الجارية: ويتضمن هذا الدفتر حسابا لكل عميل من عملاء الحسابات الجارية، ويتم الترحيل إليه من واقع اليومية المساعدة للحسابات الجارية بعد إتمام مراجعة المستندات الأًلية، ويوضح هذا الحساب رصيد كل عميل أولا بأول.

ثالثا: الكشوف الاحصائية: وتتمثل في

أولا: كشف خلاصة الحركة اليومية: ويتم إعداده في نهاية كل يوم عمل كمخلص إجمالي لأعمال قسم الحسابات الجارية من عدة نسخ ترسل احداها الي قسم الحسابات العامة ويحتفظ القسم بنسخة منه وترسل النسخ الأخرى الي الاقسام لأخري التي لها معاملات مع القسم.

ثانيا: دفتر مراكز العملاء: وهو عبارة عن نسخة ثانية من دفتر أستاذ مساعد قسم الحسابات الجارية وتحتفظ به وحدة مراكز العملاء بالقسم، ويتم التسجيل فيه مباشرة من واقع المستندات المؤيدة لعمليات الايداع أو السحب دون انتظار لمراجعة هذه المستندات والتسجيل بدفاتر اليومية المساعدة، وذلك لتوفير عامل السرعة الذي يتطلبه النشاط المصرفي.

ثالثا: ملف العميل ويشمل بطاقات نماذج توقيع العميل، وطلب فتح الحساب الجاري والأوراق الأخرى المتعلقة بالعميل.

المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الحسابات الجارية:

تنقسم العمليات التي يقوم بها قسم الحسابات الجارية الي عمليات الايداع، وعمليات السحب، وعمليات التحويل، وعمليات الفوائد والمصاريف والعمولات. وفيما يلي توضيح لهذه العمليات والدورة المستندية لكل منها:

أ) عمليات الإيداع (الإضافة):

يمكن الإيداع في الحساب الجاري بإحدى الصور الثلاثة التالية:

١. إيداع نقدي:

عند قيام العملاء بإيداع أي مبالغ نقدية في حسابهم الجاري يكون القيد:

×× من حـ/ الخزينة

الي مذكورين

× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

× حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان....)

كما يقوم قسم الحسابات العامة بترحيل طرفي القيد الي الحسابات الاجمالية المختصة بدفتر الاستاذ العام.

٢. الايداع بشيكات: تتوقف المعالجة المحاسبية للشيكات المودعة على مكان البنك المسحوبة عليه، وهنا نواجه بثلاث حالات:

الاولي: إيداع شيكات مسحوبة على عملاء لهم حسابات جارية في نفس الفرع، ويتولى قسم الحسابات الجارية تحصيل هذه الشيكات.

الثانية: إيداع شيكات مسحوبة على عملاء لهم حسابات جارية في فرع آخر لنفس البنك، ويتولى قسم الحسابات الجارية تحصيل هذه الشيكات.

الثالثة: ايداع شيكات مسحوبة على عملاء لهم حسابات جارية في بنوك اخري سواء كانت في نفس المدينة أو مدينة أخري يوجد فرع للبنك بها أو مدينة لا يجود للبنك فروع بها ويتولى قسم المقاصة، تحصيل هذه الشيكات.

وسوف نتناول معالجة الشيكات المقدمة للتحصيل وتكون مسحوبة على نفس الفرع أو فرع أخر لنفس البنك، أما النوع الثالث سوف نتناوله في قسم المقاصة.

الايداع بشيكات مسحوبة على عملاء لهم حسابات جارية في نفس الفرع:

يتم اجراء القيد التالي بإجمالي قيمة الشيكات المودعة خلال اليوم:

من مذكورين

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة – الساحب

×حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان.....) ـ الساحب

الي مذكورين

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ـــ المودع

×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان.....) ـــ المودع

كما يقوم قسم الحسابات العامة بترحيل طرفي القيد الي الحسابات الاجمالية المختصة بدفتر الاستاذ العام.

الإيداع بشيكات مسحوبة على عملاء لهم حسابات جارية في فرع آخر لنفس البنك:

يتم اجراء القيد التالي بإجمالي قيمة الشيكات المودعة خلال اليوم والمسحوبة على الفروع:

×× من حـ/ الفروع

الي مذكورين

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ـــ المودع

×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان...) ـــ المودع

وفي حالة رفض الفروع سداد قيمة هذه الشيكات لأي سبب من الاسباب يجري القيد التالي:

×× من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ـــ المودع

أو ×× من حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان أوراق مالية) ـــ المودع

×× الي حـ/ الفروع

كما يقوم قسم الحسابات العامة بترحيل طرفي القيد الي الحسابات الاجمالية المختصة بدفتر الاستاذ العام.

ب) عمليات السحب:

تتم عمليات السحب من الحسابات الجارية للعملاء باستخدام أحد المستندات التالية:

- الشيك: يتم السحب من الحسابات الجارية للعملاء عن طريق الشيكات التي يسحبها العملاء على حساباتهم الجارية، أو عن طريق الشيكات التي يسحبها الغير على عملاء البنك.

- **الايصال: وهو مستند سحب يصممه البنك بحيث يحتوي على كافة البيانات اللازمة ويحل محل الشيك في عملية السحب، ويمكن للعميل السحب بموجبه بعد استيفائه والتوقيع عليه توقيعا يطابق توقيعه طبقا لنموذج التوقيعات المحفوظ لدي البنك.**
- **أمر الدفع (الصرف): وهو عن أمر كتابي يوجهه العميل الي البنك كأمر للصرف بموجبه للمستفيد، ويستخدم أمر الدفع في أضيق الحدود.**

عمليات السحب بموجب الشيكات:

يتم اجراء القيد التالي بإجمالي قيمة الشيكات المنصرفة خلال اليوم:

من مذكورين

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان....)

×× الي حـ/ الخزينة

عمليات السحب بموجب الايصالات وأوامر الدفع (الصرف):

عندما يكون السحب بموجب ايصالات وأوامر الدفع (الصرف) تتبع نفس القيود اليومية العامة السابقة المتبعة في حالة السحب بموجب الشيكات فيما عدا أن مستند السحب في هذه الحالة يكون الايصال أو أمر الدفع (الصرف).

عمليات التحويل:

قد يطلب العميل تحويل مبالغ محددة من حسابه الجاري لدي البنك لصالح عملاء آخرين لهم حسابات جارية بنفس البنك أو في فروع أخري بنفس البنك أو في بنوك محلية أخري.

كما قد يتلقى البنك أوامر تحويل لصالح عملاء البنك من عملاء فروع أخري لنفس البنك أو في بنوك محلية اخري. وتتم المعالجة المحاسبية لكل نوع من نوعي التحويلات على النحو التالي:

أولا: التحويلات من الحسابات الجارية لعملاء البنك:

يتقدم العميل طالب التحويل الي الموظف المختص بوحدة التعامل مع الجمهور لاستيفاء نموذج خاص لعملية التحويل أو يقدم له طلبا خاصا للتحويل يوضح به اسمه ورقم حسابه الجاري والمبلغ المطلوب تحويله واسم الشخص المطلوب التحويل لحسابه الجاري والتاريخ بالإضافة الي توقيعه المعتمد لدي البنك. بعد أن يتأكد الموظف المختص من صحة البيانات السابقة وكفاية رصيده وصحة توقيعه يقوم بتنفيذ التحويل المطلوب وذلك بإعداد إشعار اضافة لحساب المستفيد بإجمالي قيمة التحويلات خلال اليوم:

من مذكورين

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ـــ المحول منه

×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان.....) ـــ المحول منه

الي مذكورين

××حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ـــ المستفيد

×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة ـــ المستفيد

×× حـ/ الفروع ـــ المستفيد

×× حـ/ البنوك المحلية ـــ المستفيد

ثانيا التحويلات الي الحسابات الجارية لعملاء البنك:

قد يتلقى البنك أوامر تحويل لصالح عملاء البنك من عملاء فروع اخوي لنفس البنك أو في بنوك محلية أخوي، بموجب اشعارات اضافة واردة للبنك. في هذه الحالة يتم التسجيل في بطاقات العملاء المستفيدين بوحدة مراكز لعملاء بموجب اشعارات الاضافة الواردة للبنك ثم ترسل اشعارات الاضافة الي الوحدة المحاسبية للحسابات الجارية لتتم المراجعة والتسجيل بدفتر اليومية المساعدة للحسابات الجارية، والتوحيل الي استاذ مساعد الحسابات الجارية.

وفي نهاية اليوم يرسل دفتر اليومية المساعدة للحسابات الجارية مرفقا به المستندات بعد المراجعة الي قسم الحسابات العامة للتسجيل في اليومية المركزية ويتم اجراء القيد التالي بإجمالي قيمة التحويلات خلال اليوم:

من مذكورين

×× حـ/ الفروع ـــ المحول منه

×× حـ/ البنوك المحلية ـــ المحول منه

الي مذكورين

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ـــ المستفيد

×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة ـــ المستفيد

كما يقوم قسم الحسابات العامة بتوحيل طرفي القيد الي الحسابات الاجمالية المختصة بدفتر الاستاذ العام.

جـ) عمليات الفوائد والمصروفات:

عادة وفي معظم البنوك لا يتم حساب فوائد لصالح العملاء على أرصدة حساباتهم الجارية الدائنة، وإن كان هناك بعض البنوك التي تقوم باحتساب هذا النوع من الفوائد لصالح العملاء في حالة إذا لم تقل أرصدة حساباتهم الجارية الدائنة عن حد معين خلال الشهر. وعلى عكس ما سبق، وفي جميع الاحوال تقوم البنوك باحتساب فوائد لصالحها على أرصدة الحسابات الجارية المدينة في نهاية كل شهر ومهما كانت قيمة تلك الارصدة. كما تتقاضى كل البنوك مصروفات وعمولات مقابل فتح الحسابات الجارية للعملاء. وتتلخص الدورة المستندية والمعالجة المحاسبية للفوائد والمصروفات في الآتي:

أولا: الفوائد المدينة على أرصدة الحسابات الجارية الدائنة:

وهي الفوائد التي تدفعها البنوك لأصحاب الحسابات الجارية الدائنة بشروط محددة كالاحتفاظ برصيد معين بشكل دائم. وتعتبر هذه الفوائد بندا من بنود المصروفات بالبنك وتحتسب الفوائد المدينة شهريا لتحديد إجمالي المصروفات الشهرية للبنك ولكنها لا تضاف الي حسابات العملاء شهريا وإنما ترحل لحساب وسيط هو حساب الفوائد المستحقة بموجب اشعارات خصم واضافة داخلية. وفي نهاية كل فترة يحددها البنك تضاف قيمة الفوائد لأرصدة الحسابات الجارية الدائنة للعملاء. وتكون القيود المركزية كما يلي:

- عند استحقاق الفوائد المدينة شهريا يجري القيد التالي:

  ×× من حـ/ الفوائد المدينة (الحسابات الجارية الدائنة)

  ×× الي حـ/ الفوائد المستحقة (الحسابات الجارية الدائنة)

- تضاف قيمة الفوائد للحسابات الجارية الدائنة للعملاء في نهاية كل فترة (ربع سنوية، نصف سنوية، سنوية) بموجب اشعارات الاضافة، وكذلك تخصم قيمة الفوائد من حساب الفوائد المستحقة بموجب اشعارات خصم داخلية، ويجري القيد التالي:

  ×× من حـ/ الفوائد المستحقة (الحسابات الجارية الدائنة)

  ×× الي حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

- في نهاية العام يتم اقفال حساب الفوائد المدينة في الجانب المدين من حساب الارباح والخسائر بالقيد التالي:

  ×× من حـ/ الارباح والخسائر

  ×× الي حـ/ الفوائد المدينة (الحسابات الجارية الدائنة)

ثانيا: الفوائد الدائنة على رصدة الحسابات الجارية المدينة:

هي الفوائد التي تحصل عليها البنوك من اصحاب الحسابات الجارية المدينة سواء كانت بضمانات او بدون ضمانات بنسبة محددة يتفق عليها في العقد المبرم بين البنك والعميل، وتعتبر هذه الفوائد ايرادات للبنك ترحل للجانب الدائن من حساب الارباح والخسائر. وتحتسب هذه الفوائد على اساس رصدة الحسابات الجارية المدينة اليومية ومعدل الفائدة لاستخراج النمر حسب عدد ايام كل رصيد مدين، وبقسمة اجمالي النمر الشهرية على القاسم طبقا لمعدل الفائدة المتفق عليه تنتج قيمة الفوائد الشهرية. وتتبع نفس اجراءات الدورة المستندية للفوائد المدينة لمعالجة الفوائد الدائنة محاسبيا، مع مراعاة ان الوحدة المحاسبية بقسم الحسابات الجارية تقوم بإعداد إشعار خصم بقيمة الفوائد الشهرية يتم الخصم بموجبه من حسابات العملاء المدينة شهريا في هذه الحالة بدلا من اعداد اشعار اضافة في حالة الفوائد المدينة، كما يتم اعداد اشعار اضافة داخلي للتسجيل بموجبه في حساب الفوائد الدائنة.

وتكون القيود المركزية كما يلي:

×× من حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان.....)

×× الي حـ/ الفوائد الدائنة

- **في نهاية العام يتم أقفال الدائنة في الجانب الدائن من حساب الارباح والخسائر بالقيد التالي:**

×× من حـ/ الفوائد الدائنة

×× الي حـ/ الارباح والخسائر

ثالثا: المصروفات والعمولات:

يتقاضى البنك من اصحاب الحسابات الجارية المدينة الدائنة عمولات مقابل فتح الحساب، وكذلك كمصروفات مقابل ادارة حساباتهم الجارية مثل مصروفات كشوف الحساب ودفاتر الشيكات، وتحتسب هذه المصروفات شهريا وتخصم من الحسابات الجارية للعملاء بموجب اشعارات خصم. وتعتبر هذه الفوائد والمصروفات ايرادا للبنك يرحل للجانب الدائن من حساب الارباح والخسائر. وتتبع نفس الاجراءات للفوائد الدائنة لمعالجة المصروفات والعمولات محاسبيا، ويكون القيد المركزي بدفتر اليومية العامة كالآتي:

من مذكورين

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان....)

×× إلى حـ/ مصروفات الحسابات الجارية (حسب نوعها)

مثال رقم (٣):

في يوم ٢٠٢٠/٢/٢٠ كان رصيد الحسابات الجارية الدائنة لدي بنك القاهرة فرع الأقصر ٥٠٠٠٠٠ جنيه، ورصيد الحسابات الجارية المدينة ٤٢٠٠٠ جنيه، وفيما يلي العمليات التي تمت بقسم الحسابات الجارية في ذلك اليوم:

١. **بلغت ايداعات العملاء النقدية ٥٠٠٠٠ جنيه منها ٣٠٠٠٠ جنيه بواسطة عملاء الحسابات الجارية الدائنة، والباقي بواسطة عملاء الحسابات الجارية المدينة (بضمان الاوراق المالية).**

٢. **بلغت مسحوبات العملاء النقدية ٣٥٠٠٠ جنيه نصفها بواسطة عملاء الحسابات الجارية الدائنة، والباقي بواسطة عملاء الحسابات الجارية المدينة (بضمان الاوراق المالية).**

٣. **بلغت ايداعات عملاء الحسابات الجارية المدينة (بضمان الاوراق المالية) ٦٠٠٠٠ جنيه بشيكات منها ٢٠٠٠٠ جنيه شيكات مسحوبة على عملاء الحسابات الجارية الدائنة بنفس الفرع والباقي شيكات مسحوبة على عملاء الحسابات الجارية الدائنة بفرع الغردقة لنفس البنك التجاري.**

٤. **نفذ البنك أوامر تحويل بمبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه طلب عملاء الحسابات الجارية الدائنة منها ٣٠٠٠٠ جنيه لصالح عملاء الحسابات الجارية المدينة (بضمان الاوراق المالية) بنفس الفرع، ٢٥٠٠٠ جنيه لصالح عملاء الحسابات الجارية الدائنة لفرع أسوان، والباقي لصالح عملاء الحسابات الجارية الدائنة ببنوك محلية أخري.**

٥. **تلقي البنك تحويلات لصالح عملاء الحسابات الجارية الدائنة بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه كطلب عملاء بنوك محلية أخري.**

٦. **حملت الحسابات الجارية الدائنة للعملاء بمصروفات ٨٠٠٠ جنيه، والحسابات الجارية المدينة (بضمان الاوراق المالية) بمصروفات ٧٠٠٠ جنيه، وفوائد ٢٢٠٠٠ جنيه.**

المطلوب:

١. اجراء قيود اليومية اللازمة بدفتر اليومية العامة.

٢ . تصوير حـ/ الحسابات الجارية الدائنة، وحـ/ الحسابات الجارية المدينة.

الحـــــل

٥٠٠٠٠		من حـ/ الخزينة
		الي مذكورين
	٣٠٠٠٠	حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
	٢٠٠٠٠	حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان أوراق مالية)

		(ايداعات العملاء النقدية)
		من مذكورين
١٧٥٠٠		حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
١٧٥٠٠		حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان اوراق مالية)
	٣٥٠٠٠	الي حـ/ الخزينة
		(مسحوبات العملاء النقدية)
		من مذكورين
٢٠٠٠٠		حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
٤٠٠٠٠		حـ/ فرع مدينة الغردقة
	٦٠٠٠٠	الي حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان اوراق مالية)
		(ايداعات العملاء بشيكات)
٨٠٠٠٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
		الي مذكورين
	٣٠٠٠٠	حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان اوراق مالية)
	٢٥٠٠٠	حـ/ فرع مدينة أسوان
	٢٥٠٠٠	حـ/ البنوك المحلية
		(تنفيذ تحويلات لصالح العملاء)
٤٠٠٠٠		من حـ/ البنوك المحلية
	٤٠٠٠٠	الي حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
		(اضافة التحويلات الواردة لصالح العملاء)
٢٩٠٠٠		من حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان اوراق مالية)
		الي مذكورين
	٧٠٠٠	حـ/ فوائد دائنة
	٢٢٠٠٠	حـ/ مصروفات الحسابات الجارية المدينة
		(اثبات المصروفات والفوائد المتعلقة بالحسابات المدينة)
٨٠٠٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
	٨٠٠٠	الي حـ/ مصروفات الحسابات الجارية الدائنة
		(تحميل الحسابات الجارية الدائنة بالمصروفات)

٢ . تصوير حـ/ الحسابات الجارية بدفتر الاستاذ:

حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

١٧٥٠٠	الي حـ/ الخزينة	٥٠٠٠٠٠	رصيد
٢٠٠٠٠	الي حـــ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان اوراق مالية)	٣٠٠٠٠	من حـ/ الخزينة
		٤٠٠٠٠	من حـ/ البنوك المحلية
٨٠٠٠٠	الي مذكورين		
٨٠٠٠	الي حـــ/ مصروفات الحسابات الجارية الدائنة		
٤٤٤٥٠٠٠	رصيد		
٥٧٠٠٠٠		٥٧٠٠٠٠	

حـ/ الحسابات الجارية المدينة

٤٢٠٠٠٠	رصيد	٢٠٠٠٠	من حـ/ الخزينة
١٧٥٠٠	الي حـ/ الخزينة	٦٠٠٠٠	من مذكورين
٢٩٠٠٠	الي مذكورين	٣٠٠٠٠	من حـــ/ الحسابات الجارية الدائنة
		٣٥٦٥٠٠	رصيد
٤٦٦٥٠٠		٤٦٦٥٠٠	

مثال (٤):

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في البنك الأهلي بقســـم الحســـابات الجارية خلال الاسوع الأول من مارس ٢٠٢٠:

١ – بلغت المسحوبات النقدية خلال الفترة ٢٥٠٠٠٠ جنيه.

٢ – بلغت الإيداعات بشـــيكات داخلية ١٢٠٠٠٠ جنيه رفض منها ٣٠٠٠٠ جنيه لعدم كفاية الأرصدة.

٣ – بلغت المسحوبات بشيكات داخلية خلال نفس الفترة ٩٠٠٠٠ جنيه.

المطلوب: اجراء القيود اليومية العامة للعمليات السابقة.

الحل

٢٥٠٠٠٠ من حـ/ الحسابات الجارية ح ج د

٢٥٠٠٠٠ الي حـ/ الخزينة

(جملة المسحوبات النقدية خلال الفترة)

٩٠٠٠٠ من حـ/ الحسابات الجارية ح ج د

٩٠٠٠٠ إلى حـ/ الحسابات الجارية ح ج د

(جملة الإيداعات بشيكات داخلية)

** العملية الثالثة لا يجوي لها قيد لأنها الوجه الآخر لعملية الإيداع بشيك داخلي.

مثال (٥)

في أول يناير ٢٠٢٠ كان رصيد الحسابات الجارية الدائنة بدفتر الأستاذ العام لأحد البنوك التجارية ٨.٦٨٥.٠٠٠ جنيه ورصيد الحسابات الجارية المدينة بضمان كمبيالات ٥.٣٥٠.٠٠٠ جنيه.

وفيما يلي بيان العمليات التي تمت بقسم الحسابات الجارية خلال الشهر:

أولًا: الحسابات الجارية الدائنة:

(١) مبالغ مودعة من العملاء قوها ٢.٣٧٥.٠٠٠ جنيه منها نقدية بموجب قسائم إيداع قوها ١.١٥٠.٠٠٠ جنيه والباقي بشيكات مسحوبة على عملاء في نفس فوع البنك.

(٢) مبالغ سحبت نقداً خلال الفترة المذكورة قوها ١.١٦٥.٠٠٠ جنيه منها نقدية بموجب إيصالات قوها ١٦٥.٠٠٠ جنيه والباقي بموجب شيكات.

(٣) أوامر تحويل (عمليات مقاصة داخلية) وصلت فوع البنك من العملاء قيمتها ٩٧٠.٠٠٠ جنيه.

(٤) بلغت الفوائد التي استحقت على أرصدة الحسابات الجارية الدائنة ٦١.٥٠٠ جنيه ولكنها لم تقيد بعد بهذه الحسابات.

ثانيًا: الحسابات الجارية المدينة:

(٥) فوائد استحقت على أرصدة الحسابات الجارية المدينة قوها ٧٢.٠٠٠ جنيه وعمولات قوها ١.٧٥٠ جنيه. المطلوب:

(أ) إجراء قيود اليومية المركزية لإثبات العمليات السابقة

(ب) تصوير الحسابات العامة للحسابات الجارية وحسابي الفوائد والعمولات

الحـــــل

أ . قيود اليومية المركزية

أولًا: بالنسبة للحسابات الجارية الدائنة:

١,١٥٠,٠٠٠		من حـ/ الخزينة
	١,١٥٠,٠٠٠	إلى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
		إثبات المبالغ المودعة من عملاء ح. ج. نقداً
١,٢٢٥,٠٠٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
	١,٢٢٥,٠٠٠	إلى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
		إثبات المبالغ المودعة من عملاء ح. ج. بشيكات
١,١٦٥,٠٠٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
	١,١٦٥,٠٠٠	إلى حـ/ الخزينة
		إثبات المبالغ المسحوبة نقداً
٩٧٠,٠٠٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
	٩٧٠,٠٠٠	إلى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
		إثبات أوامر التحويل الداخلية
٦١,٥٠٠		من حـ/ الفوائد المدينة (جارية دائنة)
	٦١,٥٠٠	إلى حـ/ الفوائد المستحقة (جارية دائنة)
		إثبات الفوائد المستحقة لعملاء ح. ج. د

ثانياً: بالنسبة للحسابات الجارية المدينة:

٧٣٧٥٠		من حـ/ الحسابات الجارية المدينة بضمان كمبيالات
		إلى مذكورين:
	٧٢,٠٠٠	حـ/ الفوائد الدائنة (ج. م./ كمبيالات)
	١,٧٥٠	حـ/ عمولة تحصيل كمبيالات
		إثبات الفوائد والعمولة المستحقة على عملاء ح. ج. م. بضمان كمبيالات

حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

١١,٢٢٥,٠٠٠	إلى حـ/ ح. ج. د.	٨,٦٨٥,٠٠٠	رصيد منقول
١,١٦٥,٠٠٠	إلى حـ/ الخزينة	١,١٥٠,٠٠٠	من حـ/ الخزينة
٩٧٠,٠٠٠	إلى حـ/ ح. ج. د.	١,٢٢٥,٠٠٠	من حـ/ ح. ج. د.
٨,٦٧٠,٠٠٠	رصيد مرحل	٩٧٠,٠٠٠	من حـ/ ح. ج. د.
١٢,٠٣٠,٠٠٠		١٢,٠٣٠,٠٠٠	

حـ/ الحسابات الجارية المدينة بضمان كمبيالات

٥,٢٥٠,٠٠٠	رصيد منقول ٢٠١٩/١/١	٥,٤٢٣,٧٥٠	رصـــيـد موحـــــــل
٧٣,٧٥٠	إلى مذكورين:		
٥,٤٢٣,٧٥٠		٥,٤٢٣,٧٥٠	

حـ/ الفوائد المدينة (جارى دائنة)

٦١,٥٠٠	إلى حـ/ الفوائد المستحقة	٦١,٥٠٠	من حـ/ أ. خ. ٢٠٢٠/١/٣١
٦١,٥٠٠		٦١,٥٠٠	

منه حـ/ الفوائد الدائنة (ج م / كمبيالات) لـه

٧٢,٠٠٠	إلى حـ/ أ. خ.	٧٢,٠٠٠	من حـ/ ح. ج. م. بضمان كمبيالات
٧٢,٠٠٠		٧٢,٠٠٠	

منه حـ/ الفوائد المستحقة (جارى دائنة) لـه

٦١,٥٠٠	رصيد موحل ٢٠/١/٣١	٦١,٥٠٠	من حـ/ الفوائد المدينة
٦١,٥٠٠		٦١,٥٠٠	

منه حـ/ عمولة تحصيل الكمبيالات لـه

١,٧٥٠	إلى حـ/ أ. خ. ٢٠/١/٣١	١,٧٥٠	من حـ/ ح. ج. م. بضمان كمبيالات
١,٧٥٠		١,٧٥٠	

ثالثا: قسم الودائع

يقصد بالوديعة ما يتم إيداعه لدي البنك من أموال لمدد محددة وتختلف الودائع طبقا لحق المودع في السحب منها فورا أو بعد فترة محددة وتنقسم الي ما يلي:

١ – الودائع تحت الطلب (وهي الحسابات الجارية) ويحق للعميل الإيداع فيها أو السحب منها في أي وقت يشاء وقد سبق دراستها.

٢ – الودائع لأجل محدد: وهي المبالغ التي تودع لدي البنوك لمدة معينة ولا يحق للمودع خلالها سحب قيمة الوديعة قبل انتهاء المدة المعينة، وتقوم البنوك بدفع فوائد على هذه الودائع يزداد معدلها بازدياد مبلغ الوديعة ومدتها ولا يحق للعميل سحب الوديعة الا بعد انتهاء المدة المتفق عليها والا فقد حقه في الحصول على الفوائد.

٣ – الودائع بإخطار سابق: وهي المبالغ التي تودع لدي البنك لمدة معينة ولا يحق للعميل سحب الوديعة الا بعد إخطار البنك بمدة متفق عليها عند فتح الوديعة،

٤ – ودائع التوفير: وهي عبارة عن المبالغ التي يودعها صغار المودعين لدي البنك بالعملة المحلية أو الاجنبية في حساب خاص، مقابل الحصول على فائدة محددة عن مدة الايداع. ويهدف هذا النوع الي تنمية عادة الادخار المصرفي لدي هؤلاء المودعين، فضلا عن تجميع مدخراتهم ووضعها في خدمة الاقتصاد القومي. حيث يودع الأفراد مازاد عن احتياجاتهم في حساب توفير بسعر فائدة ثابت معين وتعطي البنوك عملاءها دفتراً للتوفير يثبت فيه جميع العمليات من إيداع وسحب وفوائد. ويحدد عادة حد أدني وحد أعلي لمبالغ ودائع التوفير، وكذلك عدم احتساب فوائد على المبالغ التي تودع خلال الشهر الا ابتداء من اول الشهر التالي، واحتساب الفائدة على اقل رصيد للمودع خلال الشهر. ويقوم البنك بتسليم دفتر توفير لكل مودع على غرار صناديق التوفير في هيئات البريد، على ان يتم تسجيل عمليات الايداع في الدفتر وما يستحق عنها من فوائد وكذلك المبالغ التي يقوم المودع بسحبها.

٥– شهادة الايداع: وهي شهادات تعطي للمودع مقابل المبالغ التي يودعها لآجال محددة، وتتميز هذه الشهادات بمعدلات فائدة مرتفعة، وتكفل للمودع دخلا ثابتا في تاريخ الاستحقاق فضلا عن الجوائز الدورية التي قد يحصل عليها المودع، بالإضافة الي تمتعها بالسيولة وإمكانية استرداد قيمتها في أي وقت.

ويتولى قسم الودائع عمليات فتح حسابات الودائع وقبول الودائع في هذه الحسابات نقدا او بشيكات او تحويلات من الحسابات الجارية الدائنة للعملاء، واحتساب الفوائد على أرصدة الودائع، وتنفيذ عمليات السحب أو تجديد أو إقفال حسابات هذه الودائع، والقيام بالأعمال المترتبة على هذه الودائع.

أولا: المعالجة المحاسبية لعمليات الودائع لآجل والودائع بإخطار سابق:

تنقسم المعاملات الي ثلاث أنواع:

أ – عمليات الإيداع:

قد يتم فتح الوديعة أو الإيداع فيها بإحدى الصور الثلاثة التالية:

١. إيداع نقداً ويكون القيد:

×× من حـ/ الخزينة

×× إلى حـ/ الودائع لآجل

أو ×× إلى حـ/ الودائع بإخطار

٢. إيداع بشيكات داخلية أو بالتحويل من الحساب الجاري ويكون القيد:

×× من حـ/ الحسابات الجارية

×× إلى حـ/ الودائع (حسب نوعها)

٣. إيداع بشيكات أو حوالات واردة من الفروع أو بعض البنوك الأخرى ويكون القيد:

من مذكورين

×× حـ/ الفروع

×× حـ/ بنوك أخري

×× الي حـ/ الودائع (حسب نوعها).

ب – عمليات السحب: قد يتم السحب من الوديعة بإحدى الصور الثلاثة التالية:

- نقدا
- التحويل الي الحساب الجاري
- التحويل الي الفروع والبنوك الأخرى

وتكون قيود السحب عكس الايداع تماما في كل حالة

ج – إثبات الفوائد المدينة:

لا تختلف المعالجة المحاسبية لعمليات الودائع لآجل ثابت أو بإخطار سابق عنها في حالة الحسابات الجارية الدائنة، وتكون القيود بدفتر اليومية المركزية على النحول التالي:

- تحسب الفوائد على الودائع لآجل ثابت أو بإخطار سابق في نهاية كل شهر نظرا لآثرها على حساب الارباح والخسائر الذي يعده البنك شهريا وعند استحقاق الفوائد على الودائع، يجري القيد التالي بدفتر اليومية المركزية:

×× من حـ/ الفوائد المدينة (ودائع لآجل أو بإخطار)

×× الي حـ/ الفوائد المستحقة (ودائع لآجل أو بإخطار)

ويتم اقفال حساب الفوائد المدينة (ودائع لآجل أو بإخطار) بالأرباح والخسائر.

- يتم اضافة قيمة الفوائد في نهاية أجل الوديعة أو في نهاية فترة محددة (شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية) الي الحسابات الجارية الدائنة أو الي حساب الودائع

لآجل أو الودائع بإخطار سابق حسب الاتفاق المبرم بين البنك والعميل، ويجوي القيد التالي بدفتر اليومية المركزية:

×× من حـ/ الفوائد المستحقة (ودائع لآجل أو بإخطار)

الي مذكورين

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ـ اضافة الفوائد للحساب الجاري

×× حـ/ الودائع لآجل ـ اضافة الفوائد لحساب الودائع لآجل

×× حـ/ الودائع بإخطار سابق ـ أضافة الفوائد للودائع بإخطار سابق

أما في حالة صرف الفوائد نقدا يجوي القيد التالي:

×× من حـ/ الفوائد المستحقة (ودائع لآجل او بإخطار)

×× الي حـ/ الخزينة

د: استحقاق الوديعة

قد يطلب العميل في نهاية أجل الوديعة تجديدها لمدة أخوي، وقد يطلب استرداد قيمتها نقدا وقد يطلب اضافة قيمتها الي حسابه الجاري الدائن. وفي حالة استرداد الوديعة سواء بإضافة قيمتها الي الحساب الجاري أو سحبها نقدا فإنه يتم تسجيل عملية الاسترداد بدفتر قسم الودائع ودفاتر قسم الحسابات الجارية (في حالة اضافة قيمتها لحساب العميل الجاري) أو دفتر قسم الخزينة (في حالة سحب قيمتها نقدا). ويجوي القيد التالي بدفتر اليومية المركزية وبعد ذلك يتم ترحيله الي دفتر الاستاذ العام:

من مذكورين

×× حـ/ ودائع لآجل

×× حـ/ ودائع بإخطار سابق

×× الي حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

أو ×× الي حـ/ الخزينة (سحب قيمتها نقدا)

مثال (٦)

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في قسم الودائع في بنك مصر فرع اسيوط خلال الاسبوع الأول من شهر مارس ٢٠٢٠

١ – بلغت إجمالي الودائع خلال الفترة ١٢٠٠٠٠٠ جنيه، منها ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه وديعة نقدية لمدة ٦ أشهر، والباقي عبارة عن ودائع بإخطار بيانها كالتالي:

١٠٠.٠٠٠ جنيه أودعت نقدا، ٢٠٠.٠٠٠ جنيه أودعت بشيك مسحوب على أحد عملاء البنك.

٥٠.٠٠٠ بشيك مسحوب على أحد العملاء بفرع قنا ،٤٥٠.٠٠٠ بشيك مسحوب على أحد عملاء بنك القاهرة.

٢ – بلغت إجمالي الودائع لأجل التي استحقت خلال الفترة ٦٠.٠٠٠ جنيه منها ٢٠.٠٠٠ جنيه سحبت نقدا، والباقي تم تحويله للحساب الجاري.

٣ – بلغت الودائع بإخطار التي استحقت خلال الفترة ٢٥.٠٠٠ جنيه وقد طلب العميل تجديدها لمدة أخري مضافا إليها الفوائد المستحقة وقدرها ١٠٠٠.

المطلوب: إجراء قيود اليومية العامة لإثبات العمليات السابقة.

الحـــــل

٤٠٠.٠٠٠		من حـ/ الخزينة
	٤٠٠.٠٠٠	الي حـ/ ودائع بأجل
		من مذكورين
١٠٠٠٠٠		حـ/ الخزينة
٢٠٠٠٠٠		حـ/ الحسابات الجارية
٥٠٠٠٠		حـ/ الفروع
٤٥٠٠٠٠		حـ/ بنوك أخري
	٨٠٠.٠٠٠	الي حـ/ الودائع بإخطار
٢٠.٠٠٠		من حـ/ الوديعة لأجل
	٢٠.٠٠٠	الي حـ/ الخزينة
٤٠.٠٠٠		من حـ/ الوديعة لأجل
	٤٠.٠٠٠	الي حـ/ الحسابات الجارية
		من مذكورين
٢٥.٠٠٠		حـ/ الودائع بإخطار
١٠٠٠		حـ/ الفوائد المدينة
	٢٦.٠٠٠	الي حـ/ الحسابات الجارية
(إثبات تحويل الودائع والفوائد الي الحساب الجاري للعميل)		

من حـ/ الحسابات الجارية		٢٦.٠٠٠
الي حـ/ الودائع بإخطار	٢٦.٠٠٠	
(إثبات ربط الودائع الجديدة)		

ثانيا: المعالجة المحاسبية لعمليات ودائع التوفير (دفتر التوفير):

تتشابه عمليات ودائع التوفير مع عمليات قسم الحسابات الجارية (الايداع والسحب والفوائد)، ومن ثم تتشابه الاجراءات المستندية لكل من هذه العمليات مع الاجراءات المستندية لقسم الحسابات الجارية فيما عدا ضرورة تقديم دفتر التوفير في حالتي السحب والايداع واحتساب الفوائد بالإضافة الي أن السحب من حسابات التوفير يتم بموجب أمر دفع وليس باستخدام الشيكات. وبالتالي تسجل عمليات ودائع التوفير في دفاتر قسم الخزينة بالإضافة الي دفاتر قسم الودائع وفي نهاية كل يوم عمل ترسل دفاتر اليومية المساعدة لقسم الخزينة وقسم الودائع مرفقا بها المستندات بعد المراجعة الي قسم الحسابات العامة للتسجيل في اليومية وتكون القيود المركزية كما يلي:

أ . عمليات الايداع النقدي:

×× من حـ/ الخزينة

×× الي حـ/ ودائع التوفير

ب . عمليات السحب النقدي:

×× من حـ/ ودائع التوفير

×× الي حـ/ الخزينة

ج . عمليات الفوائد:

تحسب الفوائد على ودائع التوفير في نهاية كل شهر نظرا لأنها على حساب الارباح والخسائر الذي يعده البنك شهريا وعند استحقاق الفوائد على ودائع التوفير يجري القيد التالي بدفتر اليومية المركزية:

×× من حـ/ الفوائد المدينة (ودائع التوفير)

×× الي حـ/ الفوائد المستحقة (ودائع التوفير)

ويتم اقفال حساب الفوائد المدينة (ودائع التوفير) في حساب الارباح والخسائر بينما يظهر حساب الفوائد المستحقة (ودائع التوفير) بقائمة المركز المالي.

في حالة اضافة قيمة الفوائد لحساب العميل الجاري الدائن يجري القيد التالي:

×× من حـ/ الفوائد المستحقة (ودائع التوفير)

×× الي حـ/ ودائع التوفير

أما في حالة صرف قيمة الفوائد نقد أو اضافتها لحساب الوديعة يجوي القيد التالي:

×× من حـ/ الفوائد المستحقة (ودائع التوفير)

×× الي حـ/ ودائع التوفير ـــــ اضافة الفوائد لحساب الوديعة

أو ×× الي حـ/ الخزينة ـــــ صرف الفوائد نقدا

مثال (٧)

فيما يلي بعض العمليات التي تمت بقسم الودائع والتوفير ببنك مصر فرع القاهرة في ٢٠٢٠/١/٥، علما بأن أرصدة حسابات الودائع في بداية اليوم كانت على النحو التالي: حـ/ الودائع لآجل ٦٠٠٠٠٠ جنيه، حـ/ الودائع بإخطار ٣٠٠٠٠٠ جنيه، حـ/ ودائع التوفير ١٢٠٠٠٠٠ جنيه.

١ ـــ إجمالي الايداعات ٣٠٠٠٠٠ جنيه عبارة عن ٦٠٠٠٠ جنيه ودائع لآجل بشيكات على عملاء بنوك محلية أخري، ٨٠٠٠٠ جنيه ودائع بإخطار نقدا، ٦٠٠٠٠ جنيه ودائع توفير نقدا، والباقي تحويلات من الحسابات الجارية الي الودائع لآجل.

٢ . إجمالي المسحوبات ١٤٠٠٠٠ جنيه عبارة عن ٤٥٠٠٠ جنيه ودائع توفير ،٥٥٠٠٠٠ جنيه ودائع بإخطار، ٤٠٠٠٠ جنيه ودائع لآجل.

٣ ـ إجمالي الفوائد ٢٠٠٠٠ جنيه عبارة عن ٨٠٠٠ جنيه فوائد على الودائع لآجل سحبت نقدا، ٧٠٠٠ جنيه فوائد الودائع بإخطار حولت الي الحسابات الجارية، ٥٠٠٠ جنيه على ودائع التوفير أضيفت الي الودائع ذاتها.

المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة اليومية العامة.

الحـــــل

		من مذكورين
٦٠٠٠٠		حـ/ بنوك محلية
١٠٠٠٠٠		حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
١٤٠٠٠٠		حـ/ الخزينة
		الي مذكورين
	١٦٠٠٠٠	حـ/ ودائع لآجل
	٨٠٠٠٠	حـ/ ودائع بإخطار

	٦٠٠٠٠	حـ/ ودائع توفير
		(إيداعات نقدا وبشيكات وتحويلات)
		من مذكورين
٤٥٠٠٠		حـ/ ودائع توفير
٥٥٠٠٠		حـ/ ودائع بإخطار
٤٠٠٠٠		حـ/ ودائع لآجل
	١٤٠٠٠٠	الي حـ/ الخزينة
		(مسحوبات نقدية)
٨٠٠٠		من حـ/ فوائد مستحقة (ودائع لآجل)
	٨٠٠٠	الي حـ/ الخزينة
		(فوائد ودائع لآجل صرفت نقدا)
٧٠٠٠		من حـ/ فوائد مستحقة (ودائع بإخطار)
	٧٠٠٠	الي حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
		(اضافة الفوائد للحسابات الجارية الدائنة)
٥٠٠٠		من حـ/ فوائد مستحقة (ودائع توفير)
	٥٠٠٠	الي حـ/ ودائع توفير
		(اضافة الفوائد لودائع التوفير)

مثـال (٨)

في ٣١ يناير ٢٠٢٠ تمت العمليات الآتية ببنك الاسكندرية:

(١) بلغت إيداعات العملاء النقدية كالآتي:

١٠٠,٠٠٠ جنيه لحساب الحسابات الجارية الدائنة، ٨٠٠٠٠ جنيه لحساب صندوق التوفير، ٩٦٥٠٠ جنيه لحساب الودائع لأجل، ٦٨٠٠٠ جنيه لحساب الحسابات الجارية المدينة بضمان كمبيالات.

(٢) بلغت أوامر التحويل كالآتي:

نفذ البنك أوامر تحويل من عملاء ح. ج. د. بمبلغ ٦٤٠٠٠ جنيه لعملاء ح. ج. م. بضمان كمبيالات وبمبلغ ٣٨٠٠٠ جنيه لعملاء صندوق التوفير.

(٣) بلغت الفوائد المستحقة عن شهر يناير كالآتي:

١٢٠٠٠ جنيه فوائد مدينة (جارية دائنة)، ٨٠٠٠ جنيه فوائد مدينة (ودائع لأجل)، ٧٠٠٠ جنيه فوائد مدينة (صندوق التوفير)، ٣٦٠٠٠ جنيه فوائد دائنة (ج.م / كمبيالات).

(٤) بلغت الفوائد المرحلة لحسابات العملاء عن شهر يناير كالآتي:

١٦٠٠٠ جنيه لعملاء الحسابات الجارية الدائنة، ٦٠٠٠ جنيه لعملاء الودائع لأجل، ١٨٠٠٠ جنيه لعملاء صندوق التوفير.

(٥) بلغت مسحوبات العملاء النقدية بإيصالات وشيكات كالآتي:

٨٦٠٠٠ جنيه من الحسابات الجارية الدائنة، ٤٢٠٠٠ جنيه من الحسابات الجارية المدينة بضمان كمبيالات، ٥٧٠٠٠ جنيه ودائع انتهى أجلها، ٦٣٠٠٠ جنيه من صندوق التوفير.

المطلوب: إجراء قيود اليومية المركزية لإثبات العمليات السابقة

الحـــــــل

١٠٠,٠٠٠		من حـ/ الخزينة
	١٠٠,٠٠٠	إلى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
		إثبات إيداعات عملاء الحسابات الجارية الدائنة
٨٠,٠٠٠		من حـ/ الخزينة
	٨٠,٠٠٠	إلى حـ/ صندوق التوفير
		إثبات إيداعات عملاء صندوق التوفير
٩٦٥٠٠		من حـ/ الخزينة
	٩٦٥٠٠	إلى حـ/ الودائع لأجل
		إثبات إيداعات عملاء صندوق التوفير
٦٨٠٠٠		من حـ/ الخزينة
	٦٨٠٠٠	إلى حـ/ الحسابات الجارية المدينة بضمان كمبيالات
		إثبات تسديدات عملاء الحسابات الجارية المدينة بضمان كمبيالات
٦٤٠٠٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
	٦٤٠٠٠	إلى حـ/ الحسابات الجارية المدينة بضمان كمبيالات
		إثبات تحويلات عملاء الحسابات الجارية الدائنة لصالح عملاء ح. ج. م بضمان كمبيالات

٣٨٠٠٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة	
	٣٨٠٠٠	إلى حـ/ صندوق التوفير	
		اثبات التحويلات لصالح عملاء صندوق التوفير	
١٢٠٠٠		من حـ/ الفوائد المدينة (جارية دائنة)	(٣)
	١٢٠٠٠	إلى حـ/ الفوائد المستحقة (جارية دائنة)	
		إثبات الفوائد المستحقة ح. ج. م.	
٨٠٠٠		من حـ/ الفوائد المدينة (ودائع لأجل)	
	٨٠٠٠	إلى حـ/ الفوائد المستحقة (ودائع لأجل)	
		إثبات الفوائد المستحقة لعملاء الودائع لأجل	
٧٠٠٠		من حـ/ الفوائد المدينة (صندوق التوفير)	
	٧٠٠٠	إلى حـــ/ الفوائد المستحقة (صندوق	
		إثبات الفوائد المستحقة لعملاء صندوق الودائع	
٣٦٠٠٠		من حـــ/ الحسابات الجارية المدينة بضمان	
	٣٦٠٠٠	إلى حـ/ الفوائد الدائنة (ج.م/ كمبيالات)	
		إثبات الفوائد المستحقة على عملاء ح. ج. م.	
١٦٠٠٠		إلى حـ/ الفوائد المستحقة (جارية دائنة)	(٤)
	١٦٠٠٠	إلى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة	
		إثبات الفوائد المرحلة لعملاء الحسابات الجارية	
٦٠٠٠		من حـ/ الفوائد المستحقة (ودائع لأجل)	
	٦٠٠٠	إلى حـ/ الودائع لأجل	
		إثبات الفوائد المرحلة لعملاء الودائع لأجل	
١٨٠٠٠		من حـ/ الفوائد المستحقة (صندوق التوفير)	
	١٨٠٠٠	إلى حـ/ الخزينة	
		إثبات الفوائد المرحلة لعملاء صندوق التوفير	
٨٦٠٠٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة	(٥)
	٨٦٠٠٠	إلى حـ/ الخزينة	
		إثبات المسحوبات النقدية لعملاء ح. ج. م.	
٤٢٠٠٠		من حـــ/ الحسابات الجارية المدينة بضمان	
	٤٢٠٠٠	إلى حـ/ الخزينة	
		إثبات الفوائد المستحقة لعملاء الودائع لأجل.	

	من حـ/ الودائع لأجل		٥٧٠٠٠
٥٧٠٠٠	إلى حـ/ الخزينة		
	إثبات الودائع التي انتهى أجلها وسحبت نقداً.		
	من حـ/ صندوق التوفير		٦٣٠٠٠
٦٣٠٠٠	إلى حـ/ الخزينة		
	إثبات المسحوبات النقدية لعملاء صندوق التوفير.		

رابعا: قسم المقاصة

تقدم البنوك الكثير من الخدمات لعملائها ومن بين هذه الخدمات خدمة تحصيل الشيكات المسحوبة لصالحهم والمسحوبة على عملاء بنوك أخري. كما يرد للبنك شيكات مسحوبة على عملائه لصالح عملاء بنوك أخري. ويقوم قسم المقاصة في البنوك التجارية بتسوية المعاملات المصرفية التي تتم بين البنك والبنوك الأخرى.

ولتجنب الانتقال الفعلي للأموال وتوفيرا للوقت والجهد والنفقات التي تترتب على تحصيل كل بنك لحقوق عملائه تجاه عملاء البنوك الأخرى عن طريق التحصيل النقدي لها ونقل الأموال المحصلة من بنك الي آخر، فقد نشأت فكرة المقاصة بين مديونية كل بنك ودائنيته تجاه البنوك الأخرى وذلك عن طريق غرفة للمقاصة.

وتقع غرفة للمقاصة بالبنك المركزي وتشترك فيها كافة البنوك، حيث يلتقي مندوبو البنوك الأعضاء في غرفة المقاصة في مواعيد محددة كل يوم عمل لتبادل الشيكات المسحوبة على كل منها وتسوية صافي الأرصدة الناتجة عن عمليات المبادلة وذلك بإشراف مراقب غرفة المقاصة.

وبشكل يومي تعقد غرفة المقاصة ثلاث جلسات الأولي والثانية لتبادل الشيكات المقدمة من العملاء للتحصيل بينما الجلسة الثالثة لتبادل الشيكات المرفوضة من تلك المقدمة للتحصيل في نفس اليوم.

ويتضح مما سبق أن قسم المقاصة بالبنك التجاري يتولى القيام المهام التالية:

١. استلام الشيكات المسحوبة على عملاء البنوك الأخرى وفروعها العاملة داخل البلاد، وفرز وترتيب هذه الشيكات في مجموعات تحتوي كل مجموعة على الشيكات المسحوبة على بنك معين.
٢. إعداد حافظة بالشيكات المسحوبة على كل بنك على حدة وموضحا بها رقم الشيك ومبلغه، وإعداد حافظة إضافية إجمالية تشمل كل حوافظ الاضافة ويوضح بها عدد الشيكات المسحوبة على كل بنك والقيمة الإجمالية لها.

٣ . استلام حوافظ الخصم مرفقا بها الشيكات المسحوبة على بنك من عملاء البنوك الأخرى.

تنظيم المستندات والإشعارات اللازمة لإجراء القيود المحاسبية بالدفاتر.

المعالجة المحاسبية لعمليات الايداع بشيكات مسحوبة على بنوك محلية أخري:

تكون المعالجة المحاسبية في دفتر اليومية المركزية لكل من البنك التجاري المشارك في غرفة المقاصة وغرفة المقاصة والبنك المركزي:

أولا في دفتر اليومية العامة في البنك التجاري:

- اثبات المبالغ المستحقة للحسابات الجارية الدائنة والمدينة طرف البنوك الأخرى بالقيد التالي:

×× من حـ/ غرفة المقاصة

الى مذكورين

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة

×× حـ/ عمولة تحصيل

- اثبات المبالغ المستحقة على الحسابات الجارية الدائنة والمدينة للبنوك الأخرى بالقيد التالي:

×× من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

أو ×× من حـ/ الحسابات الجارية المدينة

×× الى حـ/ غرفة المقاصة

ثانيا: دفتر اليومية العامة في البنك المركزي:

يقوم البنك المركزي بالإضافة الي البنوك الدائنة التي تكون نتيجة المقاصة في صالحها وبالخصم من البنوك المدينة التي تكون نتيجة المقاصة في غير صالحها وذلك من حساباتهم الجارية طرف البنك المركزي، بالقيود التالية:

أ . اثبات المبالغ المستحقة للبنوك الدائنة طرف البنوك الأخرى بالقيد التالي:

×× من حـ/ غرفة المقاصة

الي مذكورين

×× حـ/ البنك.....

×× حـ/ البنك.....

ب . اثبات المبالغ المستحقة على البنوك المدينة لصالح البنوك الأخرى بالقيد التالي:

من مذكورين

×× حـ/ البنك.....

×× حـ/البنك.....

×× حـ/البنك.....

×× الي حـ/ غرفة المقاصة

مثال (٩) ظهرت نتيجة إحدى اجتماعات غرفة المقاصة كالآتي:

غرفة المقاصة الأولى- المقاصة الثانية يوم ٢٠٢٠/٢/٢٠

خصم على عملاء البنوك	اسم البنك	إضافة الي عملاء البنوك
٥٣٠٠٠	البنك الأهلي	٣٢٠٠٠
١٨٠٠٠	بنك مصر	٢٦٠٠٠
٢٤٠٠٠	بنك إسكندرية	١٩٠٠٠
٨٠٠٠	بنك التجارة	١٣٠٠٠
٩٠٠٠	بنك القاهرة	٢٢٠٠٠
١٢٠٠٠		١١٢٠٠٠

ولإثبات العمليات المترتبة على هذا الكشف في البنـــوك المختلفة المشتركة في غرفة المقاصة تظهر القيود الآتية في دفاتر كل بنك لإثبات دائنيته ومديونيته المترتبة على المقاصة.

أولًا: في دفاتر البنك الأهلي:

٥٣٠٠٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
	٥٣٠٠٠	إلى حـ/ غرفة المقاصة بالبنك المركزي المصري
٣٢٠٠٠		من حـ/ غرفة المقاصة بالبنك المركزى المصرى
	٣٢٠٠٠	إلى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

ثانيًا: في دفاتر بنك مصر:

١٨٠٠٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
	١٨٠٠٠	إلى حـ/ غرفة المقاصة بالبنك المركزي المصري
٢٦٠٠٠		من حـ/ غرفة المقاصة بالبنك المركزي المصري
	٢٦٠٠٠	إلى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

وهكذا بالنسبة لباقي البنوك الأخرى (الإسكندرية ـ التجارة ـ القاهرة).

أما البنك المركزي المصـــوي فإنه يثبت مديونية ودائنيته البنوك المختلفة المترتبة على عملية المقاصـة بموجب الكشـف العام لغرفة المقاصـة وحوافظ الخصم والإضـافة الإجمالية وذلك بتوسيط حـ/ غرفة المقاصة. وتظهر قيود اليومية العامة بالبنك المركزي في هذا المثال كالآتي:

		من مذكورين:	
٥٣٠٠٠		حـ/ البنك الأهلي	
١٨٠٠٠		حـ/ بنك مصر	
٢٤٠٠٠		حـ/ بنك الإسكندرية	
٨٠٠٠		حـ/ بنك التجارة	
٩٠٠٠		حـ/ بنك القاهرة	
	١١٢٠٠٠	إلى حـ/ غرفة المقاصة	
١١٢٠٠٠		من حـ/ غرفة المقاصة	
		إلى مذكورين:	
	٣٢٠٠٠	حـ/ البنك الأهلي	
	٢٦٠٠٠	حـ/ بنك مصر	
	١٩٠٠٠	حـ/ بنك الإسكندرية	
	١٣٠٠٠	حـ/ بنك التجارة	
	٣٢٠٠٠	حـ/ بنك القاهرة	

مثال (١٠)

فيما يلي ملخص عمليات بعض البنوك المشتركة في غرفة المقاصة يوم أول مارس ٢٠٢٠:

- البنـــك القطري قدم شيكات مسحوبة على بنـــك مصر بمبلغ ٢٠٠٠٠جنيه، وعلى بنـــك الإسكندرية بمبلغ ٣٢٠٠٠ جنيه، وعلى بنك الإسكان بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه.
- بنـــك مصر قدم شيكات مسحوبة على البنك القطري ١٧٠٠٠ جنيه، وعلى بنك الإسكندرية ١٨٠٠٠ جنيه، وعلى بنك الإسكان ٥٠٠٠ جنيه.
- بنـــك الإسكندرية قدم شيكات مسحوبة على البنك القطري ٣٠٠٠٠ جنيه، وعلى بنك مصر ١٥٠٠٠ جنيه، وعلى بنك الإسكان ٢٤٠٠٠ جنيه.
- بنك الإسكان قـــدم شيكات مسحوبة على البنك القطري ٤٢٠٠٠ جنيه، وعلى بنك مصر ٣٧٠٠٠ جنيه، وعلى بنك الإسكندرية ١٣٠٠٠ جنيه.

المطلوب:

١ ـ إعداد كشف المقاصة العام بتاريخ أول مارس ٢٠٢٠

٢ ـ إجراء قيود اليومية المركزية في دفاتر البنك القطري

٣ ـ إجراء قيود اليومية المركزية في دفاتر البنك المركزي

كشف المقاصة العام في ٢٠٢٠/٣/١		
خصم على عملاء البنوك	اسم البنك	إضافة الي عملاء البنوك
٨٩٠٠٠	البنك القطري	٦٧٠٠٠
٧٢٠٠٠	بنك مصر	٤٠٠٠٠
٦٣٠٠٠	بنك إسكندرية	٦٩٠٠٠
٤٤٠٠٠	بنك الإسكان	٩٢٠٠٠
٢٦٨٠٠٠		٢٦٨٠٠٠

(٢) قيود اليومية بدفاتر البنك القطري:

٦٧٠٠٠		من حـ/ غرفة المقاصة
	٦٧٠٠٠	إلى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
٨٩٠٠٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
	٨٩٠٠٠	إلى حـ/ غرفة المقاصة

(٣) قيود اليومية بدفاتر البنك المركزي:

٢٦٨٠٠٠		من حـ/ غرفة المقاصة
		إلى مذكورين
	٦٧٠٠٠	حـ/ البنك القطري
	٤٠٠٠٠	حـ/ بنك مصر
	٦٩٠٠٠	حـ/ بنك الإسكندرية
	٩٢٠٠٠	حـ/ بنك الإسكان
		من مذكورين
٨٩٠٠٠		حـ/ البنك القطري
٧٢٠٠٠		حـ/ بنك مصر
٦٣٠٠٠		حـ/ بنك الإسكندرية
٤٤٠٠٠		حـ/ بنك الإسكان
	٢٦٨٠٠٠	إلى حـ/ غرفة المقاصة

خامسًا: قسم الأوراق التجارية

يقدم قسم الاوراق التجارية الخدمات المصرفية للعملاء والتي بالتعامل في الكمبيالات أو السندات الأذنية. وقد جري العرف التجاري على استخدام لفظ الكمبيالة للتعبير عن الاوراق التجارية سواء كانت كمبيالة او سند اذني، وسوف نستخدم لفظ الكمبيالات للتعبير عن الاوراق التجارية. ويقدم قسم الاوراق التجارية الخدمات المصرفية الاتية:

- تحصيل الكمبيالات لحساب العملاء.
- خصم الكمبيالات للعملاء.
- منح القروض والتسهيلات الائتمانية بضمان الكمبيالات.

ونعرض فيما يلي كل من هذه العمليات والمعالجة المحاسبية لها:

١. تحصيل الكمبيالات لحساب العملاء:

من الخدمات الاساسية التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها القيام بتحصيل الكمبيالات، واضافة قيمة الكمبيالات المحصلة للحسابات الجارية للعملاء، او صرف قيمتها نقدا من الخزينة. ويتم ذلك مقابل عمولة تحصيل معينة يحصل عليها البنك نظير قيامه بهذه الوظيفة.

وتتم عملية تحصيل الكمبيالات لحساب العملاء على مرحلتين، هما:

- إيداع الكمبيالات بالبنك للتحصيل.
- تحصيل الكمبيالات في ميعاد استحقاقها.

أولا: إيداع الكمبيالات بالبنك للتحصيل:

يتقدم العميل الي وحدة التعامل مع الجمهور بقسم الاوراق التجارية الكمبيالات المطلوب تحصيلها، فيقوم الموظف المختص تحرير حافظة ايداع كمبيالات من اصل وصورتين تتضمن بيانات عن اسم العميل ورقم حسابه الجاري ورقم الكمبيالة وتاريخ تحريرها وتاريخ استحقاقها واسم المسحوب على المستفيد وعنوان المسحوب عليه، بالإضافة الي أي تعليمات أخري للعميل كتفويض البنك بإجراء البروتستو في حالة رفض المدين السداد، وقوم العميل بتظهير الاوراق الكمبيالات المودعة بالبنك بما يفيد إنابة البنك في التحصيل في تاريخ الاستحقاق نيابة عن العميل، ويتولى الموظف المختص مراجعة الاوراق على حافظة الايداع ثم يوقع على الاصل ويسلمه للعميل كمستند على استلام الاوراق.

ويجري القيد النظامي التالي في نهاية اليوم بجميع قيم الكمبيالات الواردة للبنك سواء احتفظ بها البنك او ارسلت للفروع او المراسلين للتحصيل:

×× من حـ/ كمبيالات للتحصيل

×× الي حـ/ مودعي كمبيالات للتحصيل

ويقوم البنك بخصم عمولة ومصاريف التحصيل مقدما عن جميع الكمبيالات الواردة للبنك بموجب اشعارات خصم من الحسابات الجارية، ويجوي القيد التالي:

×× من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (ح ج د)

الي مذكورين

×× حـ/ عمولة تحصيل كمبيالات

×× حـ/ مصاريف بريد

*وعند ارسال الكمبيالات الي الفروع او المراسلين للتحصيل (إذا كان المسحوب عليه الكمبيالة في مناطق بعيدة عن البنك) ويجوي القيد النظامي التالي:

من مذكورين

×× حـ/ الفروع – كمبيالات مرسلة للتحصيل

×× حـ/ المراسلين* – كمبيالات مرسلة للتحصيل

×× الي حـ/ كمبيالات مرسلة للتحصيل

كما يقوم قسم الحسابات العامة بترحيل طرفي القيد الي الحسابات الاجمالية المختصة بدفتر الاستاذ العام.

ثانيا: تحصيل الكمبيالات في ميعاد استحقاقها:

أ: تحصيل عن طريق البنك نفسه فتتم المعالجة المحاسبية على النحو التالي:

*اثبات تحصيل الكمبيالات نقدا او خصما من الحسابات الجارية للمسحوب عليهم في حالة إذا كان لهم حسابات جارية بالبنك، واضافة القيمة للحسابات الجارية للساحبين (عملاء البنك) بالقيد التالي:

×× من حـ/ الخزينة

×× أو من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (أو المدينة) ـ المسحوب عليه

×× الي حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ـــ الساحب

*الغاء القيد النظامي بقيمة الكمبيالات المحصلة عن طريق البنك:

×× من حـ/ مودعي كمبيالات للتحصيل

×× الي حـ/ كمبيالات للتحصيل

ب: التحصيل عن طريق الفروع والمراسلين:

عندما يصل البنك اخطار من الفروع او المراسلين بتحصيل الكمبيالات السابق إرسالها لهم لتحصيلها، يقوم قسم الكمبيالات بإعداد اشعار خصم على حساب الفروع او المراسلين واشعار اضافة لحساب العميل، مع اثبات عمولة الفروع أو المراسلين، وتجوي القيود التالية في دفاتر البنك:

- **عند استلام اخطار الفروع او المراسلين بتحصيل قيمة الكمبيالات السابق إرسالها لهم لتحصيلها يجوي القيد التالي:**

××من حـ/ الفروع (صافي القيمة)

أو ×× حـ/ المراسلين (صافي القيمة)

×× حـ/ عمولة التحصيل للفروع او المراسلين

×× الي حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (أو المدينة)

- **الغاء القيد النظامي بقيمة الكمبيالات المرسلة للتحصيل عن طريق الفروع او المراسلين بقيمة الكمبيالات المحصلة فعلا:**

×× من حـ/ كمبيالات مرسلة للتحصيل

×× الي حـ/ الفروع – كمبيالات مرسلة للتحصيل

او ×× الي حـ/ المراسلين – كمبيالات مرسلة للتحصيل

- **الغاء القيد النظامي بقيمة الكمبيالات المودعة للتحصيل عن طريق البنك والتي تم تحصيلها بواسطة الفروع او المراسلين:**

×× من حـ/ مودعي كمبيالات للتحصيل

×× الي حـ/ كمبيالات للتحصيل

ثالثا: رفض المدين (المسحوب عليه) سداد الكمبيالات:

قد يحدث وان يرفض المسحوب عليه سداد قيمة الكمبيالات في حال استحقاقها، وفي هذه الحالة يقوم البنك بإعادة الكمبيالة للعميل مودع الكمبيالة. وتتوقف الدورة المستندية والمعالجة المحاسبية لعملية الرفض على تعليمات العميل للبنك بالقيام بإثبات توقف العميل عن الدفع عن طريق عمل برتستو عدم الدفع ام لا، وايضا على ما إذا كانت الكمبيالة المرفوضة في دائرة عمل البنك أم في دائرة عمل الفروع او المراسلين.

أ: رفض سداد الكمبيالات المقدمة للتحصيل عن طريق البنك:

تتوقف المعالجة المحاسبية على تعليمات العميل للبنك بالقيام بإثبات توقف العميل عن الدفع عن طريق عمل بروتستو عدم الدفع أم لا.

الإحتمال الاول: وجود تعليمات من العميل للبنك بالقيام بإثبات توقف العميل عن الدفع عن طريق عمل بروتستو: يقوم قسم الحسابات العامة بالتسجيل في اليومية العامة بالقيود التالية:

- **عند قيام البنك بإجراءات البروتستو وسداد مصروفاته يجري القيد التالي:**

×× من حـ/ مصاريف البروتستو

×× الي حـ/ الخزينة

- **عند قيام البنك بخصم مصاريف البروتستو من الحساب الجاري الدائن للعميل او تحميلها على حسابه الجاري المدين يجري القيد التالي:**

×× من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة / أو المدينة

×× الي حـ/ مصاريف البروتستو

- **الغاء القيد النظامي بقيمة الكمبيالات التي تم رفضها بالقيد التالي:**

×× من حـ/ مودعي كمبيالات للتحصيل

×× الي حـ/ كمبيالات للتحصيل

الإحتمال الثاني: عدم وجود تعليمات من العميل للبنك بالقيام بإثبات توقف العميل عن الدفع عن طريق عمل بروتستو: يجري إلغاء القيد النظامي بقيمة الكمبيالات المودعة للتحصيل والتي تم رفضها:

×× من حـ/ مودعي كمبيالات للتحصيل

×× الي حـ/ كمبيالات للتحصيل

ب: رفض سداد الكمبيالات المقدمة للتحصيل عن طريق الفروع أو المراسلين:

الإحتمال الاول: في حالة وجود تعليمات من العميل بالقيام بإثبات توقف العميل عن الدفع عن طريق عمل بروتستو، يقوم الفرع او المراسل بإجراءات البروتستو عند توقف المسحوب عليه السداد، ثم يرسل للبنك اخطار يفيد الرفض وكذلك إشعارات الخصم بقيمة عمولة التحصيل ومصاريف البروتستو مرفقا بها الكمبيالات المرفوضة، فيقوم البنك بإعادة الكمبيالات المرفوضة للعميل وخصم قيمة مصاريف البروتستو من حسابه الجاري، مع اجراء القيود التالية:

- **اثبات قيمة مصاريف البروتستو للفرع او المراسلين:**

×× من حـ/ مصاريف البروتستو

×× الي حـ/ الفرع او المراسلين

- الغاء القيد النظامي بقيمة الكمبيالات المرسلة للفروع او المراسلين والتي تم رفضها:

×× من حـ/ كمبيالات مرسلة للتحصيل

×× الي حـ/ الفروع – كمبيالات مرسلة للتحصيل

أو ×× الي حـ/ المراسلين –كمبيالات مرسلة للتحصيل

- خصم قيمة مصاريف البروتستو من حساب العميل الجاري الدائن او تحميلها على حسابه الجاري المدين بالقيد التالي:

×× من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة / او المدينة

×× الي حـ/ مصاريف البروتستو

- الغاء القيد النظامي بقيمة الكمبيالات المودعة للتحصيل والتي تم رفضها:

×× من حـ/ مودعي كمبيالات للتحصيل

×× الي حـ/ كمبيالات للتحصيل

الإحتمال الثاني: في حالة عدم وجود تعليمات من العميل بالقيام بإثبات توقف العميل عن الدفع عن طريق عمل برتستو، تقوم الفروع او المراسلين بإرسال اخطار يفيد الرفض وكذلك اشعارات الخصم بقيمة عمولة التحصيل مرفقا بها الكمبيالات المرفوضة، فيقوم البنك بإعادة الكمبيالات المرفوضة للعميل، مع اجراء القيدين التاليين:

- الغاء القيد النظامي بقيمة الكمبيالات المرسلة للفروع او المراسلين:

×× من حـ/ كمبيالات مرسلة للتحصيل

×× الي حـ/ الفروع – كمبيالات مرسلة للتحصيل

او ×× الي حـ/ المراسلين – كمبيالات مرسلة للتحصيل

- الغاء القيد النظامي بقيمة الكمبيالات المودعة للتحصيل:

×× من حـ/ مودعي كمبيالات للتحصيل

×× الي حـ/ كمبيالات للتحصيل

مثال (١١)

فيما يلي بعض العمليات التي تمت بقسم الكمبيالات بالبنك الأهلي فرع مدينة نصر في ٢٠٢٠/٢/١٨:

١ ـــ بلغت قيمة الكمبيالات المقدمة للبنك للتحصيل بواسطة عملاء الحسابات الجارية الدائنة ١٢٠٠٠٠ جنيه، وبلغت عمولة التحصيل المستحقة عنها ٨٠٠ جنيه ومصاريف البريد ٢٠٠

جنيه خصمت من الحسابات الجارية للعملاء، أرسل منها للفروع كمبيالات قيمتها ٣٠٠٠٠ جنيه، وللمراسلين كمبيالات قيمتها ٢٧٠٠٠ جنيه.

٢ ـــــ حصل البنك كمبيالات لحساب عملائه قيمتها ٩٠٠٠٠ جنيه ورفضت كمبيالات قيمتها ١٨٠٠٠ جنيه ردها البنك للعملاء بعد عمل برتستو تكلف ٤٠٠ جنيه خصمت من الحسابات الجارية للعملاء.

٣ ـــــ وردت للبنك اشعارات من الفروع تفيد تحصيل كمبيالات سبق ارسالها للتحصيل قيمتها ١٢٠٠٠٠ جنيه وبلغت عمولتهم عنها ٦٠٠ جنيه ومن المرسلين كمبيالات قيمتها ٩٠٠٠٠ جنيه وبلغت عمولتهم ٣٠٠ جنيه واضيفت القيمة للحسابات الجارية للعملاء.

٤ ـــــ وردت للبنك اخطارات من المرسلين تفيد رفض كمبيالات سبق ارسالها للتحصيل قيمتها ٦٦٠٠٠ جنيه وتم عمل برتستو عنها بواسطة المرسلين تكلف ٣٠٠ جنيه، وبلغت عمولة التحصيل عنها ٤٠٠ جنيه، واعاد البنك الكمبيالات المرفوضة للعملاء.

المطلوب: اثبات العمليات السابقة بدفتر اليومية العامة الحـــــــل

١٢٠٠٠٠		من حـ/ كمبيالات للتحصيل
	١٢٠٠٠٠	الى حـ/ مودعي كمبيالات للتحصيل
		(ايداع كمبيالات للتحصيل)
١٠٠٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
		الي مذكورين
	٨٠٠	حـ/عمولة تحصيل كمبيالات
	٢٠٠	حـ/ مصاريف البريد
		(خصم العمولة ومصاريف البريد)
		من مذكورين
٣٠٠٠٠		حـ/الفروع – كمبيالات مرسلة للتحصيل
٢٧٠٠٠		حـ/المراسلين – كمبيالات مرسلة للتحصيل
	٥٧٠٠٠	الي حـ/ كمبيالات مرسلة للتحصيل
		(ارسال كمبيالات لتحصيل)
٩٠٠٠٠		من حـ/ الخزينة
	٩٠٠٠٠	الي حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
		(تحصيل كمبيالات نقدا)

٩٠٠٠٠		من حـ/ مودعي كمبيالات للتحصيل
	٩٠٠٠٠	الي حـ/ كمبيالات للتحصيل
		(الغاء القيد النظامي بإيداع كمبيالات للتحصيل وتم تحصيلها)
١٨٠٠٠		من حـ/ مودعي كمبيالات للتحصيل
	١٨٠٠٠	الي حـ/ كمبيالات للتحصيل
		(الغاء القيد النظامي بإيداع كمبيالات للتحصيل وتم رفضها)
٤٠٠		من حـ/ مصاريف البروتستو
	٤٠٠	الي حـ/ الخزينة
		(سداد مصاريف البروتستو نقدا)
٤٠٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
	٤٠٠	الي حـ/ مصاريف البروتستو
		(خصم مصاريف البروتستو من حسابات العملاء)
		من مذكورين
١١٩٤٠٠		حـ/ الفروع (الصافي)
٨٩٧٠٠		حـ/ المواسلين (الصافي)
٦٠٠		حـ/ عمولة تحصيل الفروع
٣٠٠		حـ/ عمولة تحصيل المواسلين
	٢١٠٠٠٠	الي حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
		(تحصيل كمبيالات بالفروع والمواسلين وخصم العمولة)
٢١٠٠٠٠		من حـ/ كمبيالات مرسلة للتحصيل
		الي مذكورين
	١٢٠٠٠٠	حـ/ الفروع – كمبيالات مرسلة للتحصيل
	٩٠٠٠٠	حـ/ المواسلين – كمبيالات مرسلة للتحصيل
		(الغاء القيد النظامي بإرسال كمبيالات للتحصيل وتم تحصيلها)
٢١٠٠٠٠		من حـ/ مودعي كمبيالات للتحصيل
	٢١٠٠٠٠	الي حـ/ كمبيالات للتحصيل
		(الغاء القيد النظامي بإيداع كمبيالات للتحصيل وتم تحصيلها)

٦٦٠٠٠		من حـ/ كمبيالات مرسلة للتحصيل
	٦٦٠٠٠	الي حـ/ المواسلين – كمبيالات مرسلة للتحصيل
		(الغاء القيد النظامي بإرسال كمبيالات للتحصيل ورفضت)
٦٦٠٠٠		من حـ/ مودعي كمبيالات للتحصيل
	٦٦٠٠٠	الي حـ/ كمبيالات للتحصيل
		(الغاء القيد النظامي بإيداع كمبيالات للتحصيل وتم رفضها)
		من مذكورين
٣٠٠		حـ/مصاريف البروتستو
٤٠٠		الي حـ/عمولة التحصيل للمواسلين
	٧٠٠	الي حـ/ المواسلين
		(اثبات مصاريف البروتستو والعمولة للمواسلين)
٣٠٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
	٣٠٠	الي حـ/ مصاريف البروتستو
		(خصم مصاريف البروتستو من حسابات العملاء)
٤٠٠		من حـ/ عمولة تحصيل كمبيالات
	٤٠٠	الي حـ/ عمولة التحصيل للمواسلين
		(تخفيض عمولة التحصيل بقيمة عمولة المواسلين)

٢. المعالجة المحاسبية لعمليات خصم الكمبيالات:

أولا: قبول خصم الكمبيالات:

قد يحتاج عملاء البنك الى الحصـول على قيمة أوراقهم التجارية لتوفير السـيولة ولا يرغبون في الانتظار لحين استحقاقها فيلجأ العملاء في هذه الحالة الى خصم الكمبيالات لدى البنك.

حيث يقوم البنك بخصم (قطع) الكمبيالات لصالح العملاء، وتحقق هذه الخدمة المصرفية منفعة لكل من العميل والبنك. فالعميل يمكنه الحصول على النقدية او السيولة الحاضرة لتسيير نشاطه ودون الانتظار حتى ميعاد اسـتحقاق الورقة، اما البنك فإن قيامه بعملية الخصـم هذه فإنها تعد إحدى وسائل الاستثمار الجيدة لحصوله على عائد من عملية خصم الورقة. خاصة وأن القانون قد وضـع العديد من الضمانات والضوابط لضمان السداد، كما يتوافر ايضا مبدأ السيولة حيث يسـتطيع البنك إعادة خصـم تلك الاوراق لدي البنك المركزي والحصـول على قيمتها النقدية إذا

اضطرته الظروف الي ذلك، ومن ثم فإن عملية الخصم (أو القطع) هي حصول العميل على للقيمة الحالية للكمبيالة في تاريخ خصمها او بمعني آخر قيمتها الاسمية ناقصا قيمة الأجيو التي يأخذها البنك والذي يتكون من:

- الفائدة: وتحسب على القيمة الاسمية للورقة بسعر الخصم المتفق عليه عن المدة من تاريخ الخصم وحتى تاريخ الاستحقاق. وعادة ما يتحدد سعر الخصم على اساس سعر الفائدة الذي يحدده البنك المركزي.
- عمولة البنك: وتحسب على اساس نسبة مئوية من القيمة الاسمية للكمبيالة، وهي تقابل المصروفات التي يتحملها البنك في عمليات الخصم وتحصيل الكمبيالة في تاريخ الاستحقاق.

وتكون قيود اليومية المركزية كما يلي:

- إذا كان هناك فاصل زمني بين تقديم العملاء الكمبيالات المخصومة وقبول البنك خصمها، فإنه يفضل اجراء قيد نظامي بقيمة الكمبيالات المقدمة للخصم، وعندما يقبل البنك خصم هذه الكمبيالات يتم الغاء القيد النظامي.
- عند قبول البنك خصم الكمبيالات المقدمة من العملاء وسداد قيمتها نقدا أو اضافة قيمتها للحسابات الجارية للعملاء او تخفيض مديونية العملاء بقيمتها يجوي القيد التالي:

×× من حـ/ الكمبيالات المخصومة

الي مذكورين

×× حـ/ الأجيو

×× حـ/ الخزينة ـ سدادها نقدا

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ـــ اضافتها للحسابات الجارية

×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة ـــ تخفيض مديونية العملاء

- إذا كانت الكمبيالات المخصومة محسوبة على عملاء خارج دائرة عمل البنك، فإنها ترسل الي الفروع او المراسلين للتحصيل وفي هذه الحالة يجوي القيد التالي:

من مذكورين

×× حـ/ الفروع – كمبيالات مرسلة للتحصيل

×× حـ/ المراسلين – كمبيالات مرسلة للتحصيل

×× الي حـ/ كمبيالات مخصومة مرسلة للتحصيل

ثانيا: تحصيل الكمبيالات المخصومة في تاريخ الاستحقاق:

قد تكون الكمبيالات المخصومة مسحوبة على عملاء في دائرة عمل البنك او في دائرة عمل الفروع او المراسلين، وتتم المعالجة على النحو التالي:

أ: التحصيل عن طريق البنك:

يكون القيد باليومية العامة على النحو الاتي:

×× من حـ/ الخزينة

او من ×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة

×× الي حـ/ الكمبيالات المخصومة

ب: التحصيل عن طريق الفروع او المراسلين:

عندما يتسلم البنك اخطار من الفروع او المراسلين يفيد تحصيل الكمبيالات المخصومة يجوي القيد التالي:

×× من حـ/ الفروع

او ×× من / المراسلين

×× الي حـ/ الكمبيالات المخصومة

- الغاء القيد النظامي بإرسال الكمبيالات المخصومة المرسلة للفروع او المراسلين بقيمة الكمبيالات المحصلة فعلا:

×× من حـ/ كمبيالات مخصومة مرسلة للتحصيل

×× الي حـ/ الفروع – كمبيالات مرسلة للتحصيل

او ×× الي حـ/ المراسلين – كمبيالات مرسلة للتحصيل

- اثبات قيمة عمولة الفروع او المراسلين عن قيمة الكمبيالات المرسلة للتحصيل والمحصلة فعلا:

×× من حـ/ عمولة التحصيل للفروع او المراسلين

×× الي حـ/ الفروع

او ×× الي حـ/ المراسلين

ثالثا: رفض سداد الكمبيالات المخصومة في تاريخ الاستحقاق:

قد يرفض المسحوب عليه قيمة الكمبيالة سواء كان في دائرة عمل البنك او في دائرة عمل الفروع او المراسلين، وتتم المعالجة المحاسبية لعمليات الرفض على النحو التالي:

أ: رفض سداد الكمبيالات المخصومة عند تحصيلها بواسطة البنك:

يقوم البنك بعمل اجراءات البروتستو ثم يعد اشعار خصم بقيمة الكمبيالة المرفوضة ومصاريف البروتستو حيث يتم الخصم بموجبه من حساب العميل الجاري، ويتم اعادة الكمبيالة المخصومة والتي رفضت للعميل، وتجوي القيود التالية:

- **عن قيام البنك بعمل اجراءات البروتستو وسداد مصروفاته يجوي القيد التالي:**

×× من حـ/ مصاريف البروتستو

×× الي حـ/ الخزينة

- **خصم مصاريف البروتستو والكمبيالة المرفوضة من حساب العميل الجاري الدائن او تحميله للحساب الجاري المدين بالقيد التالي:**

×× من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

أو ×× من حـ/ الحسابات الجارية المدينة

الي مذكورين

حـ/ الكمبيالات المخصومة

حـ/ مصاريف البروتستو

ب: رفض سداد الكمبيالات المخصومة وكان المسحوب عليه في دائرة عمل الفروع او المراسلين:

عند رفض المسحوب عليه سداد قيمة الكمبيالة تقوم الفروع او المراسلين بعمل اجراءات البروتستو، ثم يتم ارسال اخطار للبنك بقيمة مصاريف البروتستو وعمولة التحصيل مرفقا بها الكمبيالة المخصومة المرفوضة. يقوم البنك بإعادة الكمبيالة للعميل وإعداد اشعار خصم على حساب العميل الجاري الدائن (او تحميلها للحساب الجاري المدين) بقيمة الكمبيالة المرفوضة مضافا اليها مصاريف البروتستو، واعداد اشعار اضافة بقيمة مصاريف البروتستو وعمولة التحصيل لحساب الفروع او المراسلين، وتجوي القيود التالية:

- **عند خصم قيمة الكمبيالة الخصومة والتي تم رفضها ومصاريف البروتستو من حساب العميل الجاري يجوي القيد التالي:**

×× من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

×× من حـ/ الحسابات الجارية المدينة

الي مذكورين

×× حـ/ عمولة التحصيل

×× حـ/ مصاريف البروتستو

×× الي حـ/ الفروع

أو ×× الي حـ/ المراسلين

- الغاء القيد النظامي بإرسال الكمبيالات المخصومة المرسلة للفروع او المراسلين بقيمة الكمبيالات المرفوضة فعلا:

×× من حـ/ كمبيالات مخصومة مرسلة للتحصيل

×× الي حـ/ الفروع – كمبيالات مرسلة للتحصيل

او ×× الي حـ/ المراسلين – كمبيالات مرسلة للتحصيل

رابعا: اعادة خصم الكمبيالات المخصومة لدي البنك المركزي:

قد يضطر البنك التجاري إزاء حاجته الي السيولة الى اعادة خصم الكمبيالات المملوكة له والسابق خصمها من قبل العملاء لدي البنك المركزي، وفي هذه الحالة يتنازل البنك التجاري عن جزء من القيمة الاسمية للكمبيالة مقابل حصوله على قيمتها الحالية وهو يعرف بالأجيو، ويمثل الأجيو في هذه الحالة مصروف للبنك التجاري وإيراد للبنك المركزي، وتكون القيد باليومية العامة على النحو الآتي:

- عندما يتسلم البنك التجاري اشعار اضافة من البنك المركزي بصافي قيمة الكمبيالات المعاد خصمها وقيمة الأجيو المستقطع، يجري القيد التالي:

من مذكورين

×× حـ/ البنك المركزي

×× حـ/ الأجيو المدين

×× الي حـ/ كمبيالات مخصومة

وفي تاريخ استحقاق الورقة المعاد خصمها قد يحدث أحد الاحتمالين التاليين:

الاول: قيام المسحوب عليه الكمبيالة سداد قيمتها للبنك المركزي، في هذه الحالة لا يقوم البنك التجاري بإجراء أية قيود لليومية بدفاتره باعتبار ان ملكية الورقة قد انتقلت قانونيا للبنك المركزي إعادة الخصم.

الثاني: رفض المسحوب عليه الكمبيالة سداد قيمتها للبنك المركزي، في هذه الحالة يقوم البنك المركزي باتخاذ إجراءات البروتستو اللازمة، وإخطار البنك التجاري بذلك، وإعادة الكمبيالات المرفوضة مرفقة بشعار خصم بقيمة الكمبيالات المرفوضة ومصاريف البروتستو، ويجري البنك التجاري القيد التالي:

من مذكورين

×× حـ/ كمبيالات مخصومة

×× حـ/ مصاريف البروتستو

×× الي حـ/ البنك المركزي

ثم يقوم البنك التجاري بإعداد اشعار خصم بقيمة الكمبيالات المرفوضة ومصاريف البروتستو على حساب العميل، ويجري القيد التالي:

×× من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

أو ×× من حـ/ الحسابات الجارية المدينة

الي مذكورين

×× حـ/ كمبيالات مخصومة

×× حـ/ مصاريف البروتستو

مثال (١٢)

فيما يلي بعض العمليات التي تمت بقسم الكمبيالات ببنك مصر فوع اسوان في ٢٠٢٠/٣/١٥

١. بلغت القيمة الاسمية للكمبيالات المخصومة ١٠٠٠٠٠ جنيه بسعر خصم ٥٪ وكان متوسط مدة هذه الكمبيالات ٦ شهور، وقد دفع البنك من صافي القيمة ٢٢٥٠٠ جنيه نقدا وأضاف الباقي للحسابات الجارية للعملاء.

٢. حصل البنك كمبيالات سبق خصمها لديه ٥٠٠٠٠ جنيه نقدا، بينما رفض المدين سداد كمبيالة بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه فقام البنك بعمل برتستو تكلف ٢٥٠ جنيه وخصمت قيمة الكمبيالة ومصاريف البروتستو من حساب العميل وردت اليه الكمبيالة.

٣. أرسل البنك كمبيالات مخصومة للفروع للتحصيل بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه وللمراسلين بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه، وقد تسلم اخطار من أحد الفروع يفيد تحصيل كمبيالة مخصومة بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه سبق ارسالها للتحصيل وبلغت عمولة التحصيل ٣٠ جنيه.

٤. ورد للبنك اخطار من أحد المراسلين يفيد رفض كمبيالة مخصومة بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه سبق ارسالها للتحصيل وقام المراسل بعمل برتستو تكلف ٢٥٠ جنيه، وبلغت عمولة التحصيل للمراسل ٢٠٠ جنيه، واعاد البنك الكمبيالة للعميل وخصم القيمة من حسابه الجاري الدائن.

٥. اعاد البنك خصم كمبيالات لدي البنك المركزي بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه وتقاضي عنها أجيو قدره ٦٢٢٥، وقد ورد اخطار للبنك من البنك المركزي يفيد رفض كمبيالة سبق اعادة خصمها لديه

بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه وقيامه بإجراءات البروتستو الذي تكلف ٥٠٠ جنيه، وأعاد البنك الكمبيالة للعميل وخصم القيمة من حسابه الجاري الدائن.

المطلوب: اثبات العمليات السابقة بدفتر اليومية العامة.

الحـــــــل

تمهيد الحل:

١ . الأجيو – ١٠٠٠٠٠ ×٥٪ × (٦شهور ÷ ١٢) = ٢٥٠٠ جنيه

صافي القيمة الاسمية = ١٠٠٠٠٠ القيمة الاسمية – ٢٥٠٠ الأجيو = ٩٧٥٠٠ جنيه.

المبلغ المضاف للحساب الجاري للعميل

= ٩٧٥٠٠ صافي القيمة الاسمية – ٢٢٥٠٠ المدفوع نقدا = ٧٥٠٠٠ جنيه.

١٠٠٠٠٠		من حـ/ الكمبيالات المخصومة
		الي مذكورين
	٢٥٠٠	حـ/ الأجيو
	٢٢٥٠٠	حـ/ الخزينة
	٧٥٠٠٠	حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
٥٠٠٠٠		من حـ/ الخزينة
	٥٠٠٠٠	الى حـ/ الكمبيالات المخصومة
٢٥٠		من حـ/ مصاريف برتستو
	٢٥٠	الى حـ/ الخزينة
١٥٢٥٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
		الى مذكورين
	١٥٠٠٠	حـ/ الكمبيالات المخصومة
	٢٥٠	حـ/ مصاريف برتستو
		من مذكورين
٢٥٠٠٠		حـ/ الفروع – كمبيالات مرسلة للتحصيل
٢٠٠٠٠		حـ/ المراسلين – كمبيالات مرسلة للتحصيل
	٤٥٠٠٠	الي حـ/ كمبيالات مخصومة مرسلة للتحصيل
		قيد نظامي للإرسال
١٥٠٠٠		من حـ/ الفروع
	١٥٠٠٠	الي حـ/ الكمبيالات المخصومة

		تحصيل بواسطة الفروع
١٥٠٠٠		من حـ/ كمبيالات مخصومة مرسلة للتحصيل
	١٥٠٠٠	الي حـ/ الفروع – كمبيالات مرسلة للتحصيل
		الغاء القيد النظامي للمحصل
٣٠		من حـ/ عمولة التحصيل للفروع
	٣٠	الي حـ/ الفروع
٢٠٠٠٠		من حـ/ كمبيالات مخصومة مرسلة للتحصيل
	٢٠٠٠٠	الي حـ/ المراسلين– كمبيالات مرسلة للتحصيل
		الغاء القيد النظامي للكمبيالات المرفوضة
٢٠٢٥٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
		الي مذكورين
	٢٠٠٠٠	حـ/ كمبيالات مخصومة
	٢٥٠	حـ/ مصاريف البروتستو
		من مذكورين
٢٠٠		حـ/عمولة مراسلين
٢٥٠		حـ/ برتستو
	٤٥٠	الى حـ/ المراسلين
		من مذكورين
٩٣٧٥٠		حـ/ البنك المركزي
٦٢٥٠		حـ/ الأجيو المدين
	١٠٠٠٠٠	الي حـ/ كمبيالات مخصومة
		من مذكورين
٢٠٠٠٠		حـ/ كمبيالات مخصومة
٥٠٠		حـ/ مصاريف البروتستو
	٢٠٥٠٠	الي حـ/ البنك المركزي
٢٠٥٠٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
		الي مذكورين
	٢٠٠٠٠	×× حـ/ كمبيالات مخصومة
	٥٠٠	×× حـ/ مصاريف البروتستو

سادسا: قسم الأوراق الماليـــــة

يؤدى قسم الأوراق المالية في البنوك التجارية العديد من الخدمات أهمها:

(١) شراء الأوراق المالية.
(٢) بيع الأوراق المالية.
(٣) حفظ الأوراق المالية بصفة أمانة.
(٤) تحصيل كوبونات الأوراق المالية.
(٥) صرف كوبونات الأوراق المالية.
(٦) إصدار الأوراق المالية.
(٧) التسليف بضمان الأوراق المالية.

وسنتناول أهم هذه الوظائف بإيجاز:

أولاً : شراء الأوراق المالية:

تقوم البنوك التجارية بشراء الأوراق المالية وذلك إما لحساب عملائها أو فروعها أو لحساب البنك نفسه استثمارا لجزء من أمواله، ويشرف قسم الأوراق المالية على تنفيذ عمليات شراء الأوراق المالية عن طريق سماسرة الأوراق المالية الذين يتعاملون مع البنك. ويقوم قسم الحسابات العامة بعد إتمام عمليات الشراء بإجراء قيود اليومية المركزية التالية:

أ . عند تنفيذ عملية شراء أوراق مالية لعميل له حساب جارى بالبنك:

		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ××
		إلى مذكورين:
		حـ/ سماسرة الأوراق المالية ××
		(بثمن شراء الأوراق + عمولة السماسرة)
		حـ/ عمولة شراء أوراق مالية ××
		حـ/ مصروفات البريد ××

إثبات أوامر الشراء المنفذة لعملاء ح ج.

ب . عند تنفيذ عملية شراء أوراق مالية لعميل ليس له حساب جارى بالبنك:

××		من حـ/ الخزينة
	××	إلى حـ/ أمانات لشراء أوراق مالية
		إثبات الأمانات المحصلة على ذمة شراء أوراق مالية
××		من حـ/ أمانات لشراء أوراق مالية
		إلى مذكورين:
	××	حـ/ سماسرة الأوراق المالية

	××	حـ/ عمولة شراء الأوراق المالية
	××	حـ/ مصروفات البريد
		إثبات أوامر الشراء المنفذة من الأمانات المودعة لذلك
××		من حـ/ أمانات لشراء أوراق مالية
	××	إلى حـ/ الخزينة
		إثبات رد المبالغ الزائدة من الأمانات بعد تنفيذ أوامر الشراء

جـ . عند تنفيذ عملية شراء أوراق مالية لحساب الفروع:

×× من حـ/ الفروع

×× إلى حـ/ سماسرة الأوراق المالية

إثبات أوامر الشراء المنفذة لصالح الفروع

د. ـ عند تنفيذ عملية شراء أوراق مالية لحساب محفظة الأوراق المالية بالبنك:

×× من حـ/ محفظة الأوراق المالية

×× إلى حـ/ سماسرة الأوراق المالية

إثبات أوامر الشراء المنفذة لصالح محفظة الأوراق المالية بالبنك

ثانياً : بيع الأوراق المالية:

تقوم البنوك التجارية ببيع الأوراق المالية وذلك أما لحساب عملائها أو فروعها أو لحساب البنك نفسه، ويشرف قسم الأوراق المالية على تنفيذ عملية بيع الأوراق المالية عن طريق سماسرة بورصة الأوراق المالية المتعاملون مع البنك.

وعندما يطلب أحد العملاء من البنك بيع أوراق مالية تتم مجموعة من الإجراءات يقوم بعدها قسم الحسابات العامة بإجراء قيود اليومية المركزية التالية:

أ . عند تنفيذ عملية بيع أوراق مالية لعميل له حساب جارى بالبنك:

×× من حـ/ سماسرة الأوراق المالية

(بثمن بيع الأوراق –عمولة السماسرة)

إلى مذكورين:

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

×× حـ/ عمولة بيع أوراق مالية

×× حـ/ مصروفات البريد

إثبات أوامر البيع المنفذة لحساب عملاء ح. ج.

ب ـ عند تنفيذ عملية بيع أوراق مالية لعميل ليس له حساب جارى بالبنك:

	من حـ/ سماسرة الأوراق المالية	××
	إلى مذكورين:	
	حـ/ أمانات بيع أوراق مالية	××
	حـ/ عمولة بيع أوراق مالية	××
	حـ/ مصروفات البريد	××
	إثبات أوامر البيع المنفذة لغير عملاء ح. ج. وتعلية صافي ثمن البيع بالأمانات	
	من حـ/ أمانات بيع أوراق مالية	××
	إلى حـ/ الخزينة	××
	إثبات صرف صافي ثمن بيع الأوراق المالية لأصحابها	

جـ . عند تنفيذ عملية بيع أوراق مالية لحساب محفظة الأوراق المالية بالبنك:

	من حـ/ سماسرة الأوراق المالية	××
	إلى حـ/ مبيعات محفظة الأوراق المالية	××
	إثبات أوامر البيع المنفذة لحساب محفظة الأوراق المالية	

وفى حالة تحقق أرباح من عملية البيع يقفل حـــ / مبيعات محفظة أ.م في حـــ/ محفظة الأوراق المالية (بتكلفة الأوراق المالية) بالقيد التالي:

	من حـ/ مبيعات محفظة الأوراق المالية	××
	إلى مذكورين:	
	حـ/ محفظة أ.م (بالتكلفة)	××
	حـ/ أرباح بيع أوراق مالية	

وفى حالة تحقق خسارة يجرى القيد التالي:

	من مذكورين:	
	حـ/ مبيعات محفظة أ.م	××
	حـ/ خسارة بيع أوراق مالية	××
	إلى حـ/ محفظة الأوراق المالية (بالتكلفة)	××

ثالثاً : حفظ الأوراق المالية بصفة أمانة:

تقوم البنوك التجارية بحفظ الأوراق المالية المختلفة الخاصة بعملائها لديها كأمانة وذلك للمحافظة عليها من السرقة أو الضياع أو الحريق، كما تقوم البنوك بتحصيل الكوبونات الخاصة بها أو أي خدمات أخرى وذلك في مقابل أجر تتقاضاه البنوك. وهي تعد لذلك خزائن حديدية مجهزة تجهيزاً خاصاً لحفظ هذه الأوراق.

وعند إيداع أوراق مالية كأمانة يجرى الآتي:

تثبت عمليات الإيداع بالقيمة الإسمية للأوراق المودعة ويجرى قسم الحسابات العامة القيد النظامي الآتي:

×× من حـ/ أوراق مالية مودعة كأمانة

×× إلى حـ/ العملاء ـ أوراق مالية مودعة كأمانة

وتحدد البنوك أجور الإيداع بنسبة مئوية من قيمة الورقة الإسمية وتحسب أجور الإيداع عن سنة كاملة، وتعد الاشعارات التي تحمل بها حسابات العملاء الجارية بقيمة أجور الإيداع وتثبت في ملاحق اليومية، ويكون قيد اليومية المركزية كالآتي:

×× من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

×× إلى حـ/ أجور إيداع أوراق مالية

وعند سحب الأوراق المالية من البنك يجرى إلغاء القيد النظامي السابق إثباته كالآتي:

×× من حـ/ العملاء ـ أوراق مالية مودعة كأمانة

×× إلى حـ/ أوراق مالية مودعة كأمانة

رابعاً : تحصيل كوبونات الأوراق المالية:

يقوم قسم الأوراق المالية بتحصيل كوبونات الأوراق المالية المودعة بالبنك كأمانة أو برسم التأمين لحساب أصحابها وكذلك تحصيل كوبونات الأوراق المالية المملوكة للبنك نفسه.

عند الإعلان عن صرف كوبون إحدى الشركات ولتحصيل هذه الكوبونات يجرى الآتي:

أ ـ عند تحصيل الكوبونات الخاصة بالعملاء:

×× من حـ/ كوبونات برسم التحصيل

×× إلى حـ/ العملاء ـ كوبونات برسم التحصيل

قيد نظامي لإثبات قيمة الكوبونات الخاصة بالعملاء المستحقة للتحصيل

×× من حـ/ المراسلين ـ كوبونات مرسلة للتحصيل

×× إلى حـ/ كوبونات مرسلة للتحصيل

قيد نظامي لإثبات بإرسال كوبونات لتحصيلها

×× من حـ/ المراسلين

إلى مذكورين:

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

×× حـ/ عمولة تحصيل الكوبونات

إثبات تحصيل الكوبونات الخاصة بالعملاء وترحيلها لحساباتهم بعد خصم عمولة التحصيل

×× من حـ/ العملاء ـ كوبونات برسم التحصيل

×× إلى حـ/ كوبونات برسم التحصيل

إلغاء القيد النظامي بالنسبة للكوبونات المحصلة

×× من حـ/ كوبونات مرسلة للتحصيل

×× إلى حـ/ المراسلين ـ كوبونات مرسلة للتحصيل

إلغاء قيد الإرسال المراسلين

بـ . عند تحصيل الكوبونات لحساب محفظة الأوراق المالية بالبنك:

×× من حـ/ البنوك المحلية

×× إلى حـ/ إيرادات الأوراق المالية

إثبات تحصيل كوبونات محفظة أ. م.

مثال ١٣

فيما يلى بعض العمليات التي تمت في قسم الأوراق المالية بأحد البنوك:

(١) وصلت البنك فواتير شراء أوراق مالية من السماسرة بناء على تعليمات البنك إليهم وتلبية لأوامر العملاء والفروع وبيان الفواتير كالآتي:

١٤٥٠٠ جنيه إجمالي قيمة فواتير شراء تخص عملاء الحسابات الجارية الدائنة يستحق للبنك عنها عمولة ١٨٠ جنيه.

٤٢٠٠٠ جنيه قيمة فواتير شراء تخص عملاء أودعوا مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه كأمانة لذمة الشراء يستحق للبنك عمولة عنها ٥٠٠ جنيه.

٢٣٠٠٠ جنيه قيمة فواتير شراء تخص عملاء الفروع.

٣٨٠٠٠ جنيه قيمة فواتير شراء تخص محفظة الأوراق المالية بالبنك.

وقد أخطر البنك العملاء والفروع وسلمت إليهم الأوراق المشتراة ورد باقي الأمانات المودعة للعملاء.

(٢) وصلت البنك فواتير بيع أوراق مالية من السماسرة بناء على تعليمات البنك إليهم وتلبية لأوامر عملاء البنك والفروع، ولقد كان صافي ثمن الأوراق المبيعة كما وردت

بفواتير السماسرة كالآتي:

١٨٢٠٠ جنيه لحساب عملاء الحسابات الجارية الدائنة احتسبت عليها عمولة البنك ١٦٠ جنيه.

٨٤٠٠ جنيه لحساب عملاء الفروع.

١٥٠٠٠ جنيه لحساب محفظة الأوراق المالية وكان ثمن تكلفتها ١٣٨٠٠ جنيه.

(٣) بلغت القيمة الاسمية للأوراق المالية المودعة بالبنك كأمانة مبلغ ٣٠٠.٠٠٠ جنيه احتسب عنها البنك أجور إيداع عن سنة مبلغ ٨٠٠ جنيه خصمت من الحسابات الجارية للعملاء. وقد استرد العملاء أوراق مالية قيمتها الاسمية ٥٠٠٠٠ جنيه.

(٤) بلغت الكوبونات المستحقة للتحصيل لحساب عملاء البنك مبلغ ٢٧٠٠٠ جنيه والواردة للتحصيل لحساب عملاء الفروع ٨٠٠٠ جنيه ولحساب محفظة الأوراق المالية بالبنك مبلغ ٧٠٠٠ جنيه، وقد أرسلت الكوبونات إلى البنوك المحلية للتحصيل وورد اشعارات الإضافة بتحصيلها.

وقد قيدت وأضيفت لحساب العملاء والفروع بعد احتساب عمولة تحصيل كوبونات على العملاء بمبلغ ٣٠٠ جنيه.

المطلوب: إثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية المركزية للبنك

الحـــل

١٤٦٨٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
		إلى مذكورين:
	١٤٥٠٠	حـ/ سماسرة الأوراق المالية
	١٨٠	حـ/ عمولة شراء أوراق مالية
		إثبات أوامر الشراء المنفذة بالبورصة لحساب عملاء ح. ج
٤٢٥٠٠		من حـ/ أمانات لشراء أوراق مالية
		إلى مذكورين:
	٤٢٠٠٠	حـ/ سماسرة الأوراق المالية
	٥٠٠	حـ/ عمولة شراء أوراق مالية
		إثبات أوامر الشراء المنفذة بالبورصة لحساب أصحاب الأمانات
٧٥٠٠		من حـ/ أمانات لشراء أوراق مالية
	٧٥٠٠	إلى حـ/ الخزينة
		إثبات رد باقي أمانات العملاء بعد تنفيذ الشراء
		من مذكورين:
٢٣٠٠٠		حـ/ الفروع
٣٨٠٠٠		حـ/ محفظة الأوراق المالية
	٦١٠٠٠	إلى حـ/ سماسرة الأوراق المالية
		إثبات أوامر الشراء المنفذة لحساب عملاء الفروع

		ولحساب محفظة الأوراق المالية

١٨٢٠٠		من حـ/ سماسرة الأوراق المالية
		إلى مذكورين:
	١٨٠٤٠	حـ/ سماسرة الأوراق الماليـة
	١٦٠	حـ/ عمولـة بيـع أوراق ماليـة
٨٤٠٠		من حـ/ سماسرة الأوراق الماليـة
	٨٤٠٠	إلى حـ/ الفروع
		إثبات أوامر البيع المنفذة لحساب عملاء الفروع
١٥٠٠٠		من حـ/ سماسرة الأوراق الماليـة
	١٥٠٠٠	إلى حـ/ مبيعات محفظة الأوراق المالية
		إثبات أوامر البيع المنفذة لحساب محفظة الأوراق الماليـة

١٥٠٠٠		من حـ/ مبيعات محفظة الأوراق المالية
		إلى مذكورين:
	١٣٨٠٠	حـ/ محفظة أ. م. (بالتكلفة)
	١٢٠٠	حـ/ أرباح بيع أوراق مالية
٣٠٠٠٠٠		من حـ/ الأوراق المالية المودعة كأمانة
	٣٠٠٠٠٠	إلى حـ/ العملاء ـ أوراق مالية مودعة كأمانة
		إثبات القيمة الإسمية للأوراق المالية المودعة كأمانة
٨٠٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
	٨٠٠	إلى حـ/ أجور إيداع أ. م
		خصم أجور الإيداع من الحسابات الجارية للعملاء
٥٠٠٠٠		من حـ/ العملاء ـ أوراق مالية مودعة كأمانة
	٥٠٠٠٠	إلى حـ/ الأوراق المالية المودعة كأمانة
		إثبات القيمة الأسمية للأوراق المالية المستردة من الأمانات
٣٥٠٠٠		من حـ/ كوبونات برسم التحصيل
		إلى مذكورين:
	٢٧٠٠٠	حـ/ العملاء ـ كوبونات برسم التحصيل
	٨٠٠٠	حـ/ الفروع ـ كوبونات برسم التحصيل

		بالعملاء والفروع
		قيد نظامي خاص بإرسال كوبونات برسم التحصيل للمراسلين
٤٢٠٠٠		من حـ/ المراسلين ـ كوبونات مرسلة للتحصيل
	٤٢٠٠٠	إلى حـ/ كوبونات مرسلة للتحصيل
		قيد نظامي بالإرسال
٤٢٠٠٠		من حـ/ المراسلين
		إلى مذكورين:
	٢٦٧٠٠	حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
	٣٠٠	حـ/ عمولة تحصيل الكوبونات
	٨٠٠٠	حـ/ الفروع
	٧٠٠٠	حـ/ إيرادات الأوراق المالية
		إثبات تحصيل الكوبونات لخاصة بالعملاء والفروع والمحفظة

		من مذكورين:
٢٧٠٠٠		حـ/ العملاء ـ كوبونات برسم التحصيل
٨٠٠٠		حـ/ محفظة الأوراق المالية
	٣٥٠٠٠	إلى حـ/ كوبونات برسم التحصيل
٤٢٠٠٠		من حـ/ كوبونات مرسلة للتحصيل
	٤٢٠٠٠	إلى حـ/ المراسلين ـ كوبونات مرسلة للتحصيل

سابعا: قسم خطابات الضمان

يحتاج المقاولون والمتعهدون بوجه خاص عند ارتباطهم بعمليات التوريدات والعمليات الإنشائية إلى تأمينات وضمانات مالية ليقدموها إلى الجهات التي يتم التعامل معها كالمصالح الحكومية والمنشآت العامة والشركات الكبيرة، سواء عند التقدم بعطاء (في مزايدة أو في مناقصة) وذلك ضماناً لجدية العطاء حيث يعرف بالتأمين الابتدائي، أو عند رسو تنفيذ العمليات المختلفة عليهم وذلك ضماناً لحسن وسلامة تنفيذ العمليات وفق الشروط المتفق عليها حيث يعرف بالتأمين النهائي.

ولما كان التقدم بتأمين نقدي قد يصل إلى مبالغ كبيرة في حالة المشروعات الكبرى، يحرم صاحبه من استثمار قيمة التأمين لمدة قد تطول في بعض الأحيان، لذلك يلجأ المقاولون إلى البنوك التجارية للحصول منها على خطابات الضمان التي تقدم إلى الجهات المتعاقد معها بدلاً من الضمان النقدي وذلك في مقابل غطاء يقدمه المقاول إلى البنك.

وخطاب الضمان عبارة عن خطاب صادر من البنك بناء على طلب عميله لصالح جهة يرتبط بها العميل يتعهد البنك بمقتضاه بأن يضمن عميله في دفع مبلغ معين، ويقوم البنك بدفع أي مبلغ في حدوده لدى أي طلب من المستفيد خلال مدة معينة تتحدد في خطاب الضمان.

أولا: أنواع خطابات الضمان:

كثر استخدام خطابات الضمان في الوقت الحاضر كبديل للتأمينات النقدية. فيقدمها الأجانب مثلاً إلى مصلحة الضرائب عند سفرهم للخارج ضماناً لما قد يظهر عليهم من ضرائب. كما تقدم للمصدرين ضماناً لاسترداد أثمان البضائع المصدرة للخارج. أما بالنسبة لخطابات الضمان التي تقدم للمصالح والهيئات الحكومية عند الارتباط في عمليات المزايدات والمناقصات الحكومية فيمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيين:

(١)خطابات الضمان الابتدائية:

وتطلب من المتعهدين والمقاولين عند التقدم بعطاء بقيمة توازى ٢٪ من قيمة العطاء المقدم ضماناً لجدية مقدم العطاء. ويدفع البنك قيمة خطاب الضمان عند أول طلب للجهة المستفيدة بالخطاب كتعويض إذا أخل المقاول أو المتعهد بالتعاقد وفق الشروط السابق الاتفاق عليها.

(٢)خطابات الضمان النهائية:

عندما يرسوا العطاء على أحد المقاولين أو المتعهدين يطلب منه تأميناً يوازى ١٠٪ من القيمة الكلية لعطائه. وتقبل الجهات الحكومية هذا التأمين في صورة خطاب ضمان (نموذج رقم ٢٥) بالقيمة المطلوبة يسرى خلال المدة المحددة لانتهاء العقد مضافاً إليها ثلاثة أشهر على

الأقـــل إلا إذا اتفق على غير ذلك. ويحل خطاب الضمان النهائي محل خطاب الضمان الابتدائي والغرض منه ضمان تنفيذ المتعهد أو المقاول للعملية موضوع العطاء وفق الشروط المتفق عليها.

وقـــد تطلب بعض الجهات الحكومية عند تنفيذها لعمليات تستغرق مدداً طويلة خطابات ضمان من المقاولين عن الدفعـات المقدمـة التي تدفعها لهم عن جزء من قيمة الأعمال التي تتم أولاً بأول، وذلك حتى تضمن استمرار المقاولين في تنفيذ المشروعات وفق عقـد الاتفاق. كما قـد تطلب من المقاولين كذلك خطابات ضـمان عن المشـروعات المنتهية تبلغ عادة ١٠٪ من قيمة العمليات وذلك لحين الانتهاء من معاينة واستلام المشروعات موضوع العقد والتحقق من مطابقتها لشروط ومواصفات الاتفاق.

وتقدم البنوك خطابات الضمان اللازمة لعملائها من المقاولين بشرط الحصول منهم على تأمين أو غطاء للضمان المقدم من البنك بأحد الصور الآتية:

١- غطاء نقدي: ويدفع العميل المقاول الصادر الضمان لصالحه قيمة الغطاء النقدي لخطاب الضمان بالكامل أو بنسبة مئوية من قيمته أو بخصم هذا المبلغ من حسابه الجاري طرف البنك ويودع في حـ/ تأمينات خطابات الضمان.

٢- غطاء عيني: وقد يودع العميل أوراق مالية مملوكة له كغطاء للضمان بشرط أن تعادل قيمتها التسليفية قيمة خطاب الضمان الصادر لصالحه.

٣- بدون غطاء: وقد يغطى البنك خطاب ضمان لبعض عملائه من يتمتعون بثقة البنك بدون غطاء وذلك في حالات نادرة.

ثانيا: إجراءات إصدار خطابات الضمان وتنفيذها:

(١) يحرر العميل نموذج يطلب فيه إعطائه خطاب ضمان يحدد فيه نوعه وقيمته واسم المستفيد والمدة التي يسـرى فيها هذا الخطاب مع تعهد العميل بسـداد قيمة الخطاب عند أي طلب ودون أي معارضة منه عند طلب المستفيد ذلك. وقـــد يطلب العميل من البنك فتح اعتماد بخطابات الضمان اللازمة له في حدود مبلغ معين يتفق عليه.

(٢) يقوم قسم خطابات الضمان بالبنـــك بإجراء الاستعلام اللازم عن مركـــز العميل وتبعاً لنتيجة الاستعلام يقرر البنك الموافقة أو رفض طلب العميل.

(٣) في حالة موافقة البنك تحدد الموافقة نوع الغطاء الذي يقدمه العميل وقيمته، وقد يوافق البنك للعميل على فتح اعتمادا لخطابات الضـــمان في حدود مبلغ معين، فيوقع العميل على عقد لدى البنك يحق للعميل بموجبه الحصـول على خطابات الضـمان اللازمة لأعماله في حدود

المبلغ الذي وافق عليه البنك مقابل قيام البنك باحتساب نسبة مئوية (مارج) من قيمة الخطابات المقدمة له كغطاء لها يخصم من حـ/ العميل الجاري لدى البنك. وقد يوافق البنك على قبول الغطاء في صورة أوراق مالية يحصل على تنازل عنها من العميل ليمكن للبنك استخدامها عند اللزوم.

(٥) يعد خطاب الضمان المطلوب محدداً القيمة والمدة التي يسرى فيها واسم المستفيد ويصدر من أصل وعدة صور فيسلم الأصل للعميل ليقدمه للمستفيد ويرسل البنك صورة إلى المستفيد أيضاً للتأييد. وتودع صورة في ملف العميل، وترسل صورة إلى قسم الحسابات الجارية لخصم الغطاء والعمولة من حـ/ العميل، وفي حالة صدور خطاب الضمان من فرع البنك فترسل صورة أو أكثر إلى المركز الرئيسي للبنك ليمكن له مراقبة أن قيمة خطابات الضمان الصادرة من البنك في حدود النسبة المصرح بها للبنك من وزارة الاقتصاد وينص كل خطاب ضمان صادر عن البنك على فقرة بهذا المعنى.

(٦) بعد إصدار خطاب الضمان يسجل في الدفاتر الآتية بقسم خطابات الضمان:

أ: دفتر خطابات الضمان المصدرة حيث تسجل بيانات كل خطاب ضمان في خانات الدفتر ـ رقم الخطاب ـ تاريخ صدوره ـ اسم طالب الخطاب ـ المستفيد ـ قيمة الخطاب ـ قيمة الغطاء ونوعه ـ تاريخ انتهاء الخطاب ـ خطابات الضمان الملغاة. وتيسر خانات هذا الدفتر للبنك للحصول على كافة البيانات عن خطابات الضمان التي يصدرها البنك والفرق بين مجموع خانتي الخطابات المصدرة والسارية.

ب: يحتفظ قسم خطابات الضمان بدفتر أستاذ مساعد يخصص فيه بطاقة لكل عميل يصدر لصالحه خطابات ضمان من البنك يسجل فيها الخطابات الصادرة لصالحه والخطابات المغطاة والرصيد، كما يسجل فيه كذلك الغطاء الذي يودعه العميل عن الخطابات المصدرة وما يسترده العميل من الغطاء عن الخطابات الملغاة. ويمكن مطابقة مجموع بيانات بطاقات العملاء مع مجموع خانات دفتر خطابات الضمان المصدرة.

(٧) قد يحتاج الأمر تعديل خطاب الضمان الصادر من حيث القيمة أو المدة فيتقدم العميل بطلب التعديل اللازم إلى البنك فيعمل له خطاب ضمان جديد بالتعديلات المطلوبة ليحل محل خطاب الضمان الأول ويتبع ذلك تعديل الغطاء والعمولة، وإذا كان التعديل المطلوب يختص بمد مدة سريان خطاب الضمان فإن البنك يصدر خطاب بامتداد مفعول خطاب الضمان الأول ويتقاضى البنك العمولة المستحقة له عن المدة الجديدة .

(٨) إذا نقض العميل التزامه مع المستفيد في خطاب الضمان فإن الأخير يطلب من البنك صرف قيمة خطاب الضمان له، فيخطر البنك العميل للتفاهم مع المستفيد، فإذا لم يتفقا فإن البنك

يقوم بدفع القيمة التي يطلبها المستفيد في حدود قيمة خطاب الضمان مقابل استرجاع خطاب الضمان، ويرجع بالقيمة على عميله فيحرر إشعار خصم بها يتم بموجبه الخصم من حساب العميل الجاري لدى البنك.

ثالثا المعالجة المحاسبية لخطابات الضمان

(١) عند خصم قيمة غطاء خطاب الضمان والعمولة من حساب العميل الجاري لدى البنك يثبت:

×× من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

إلى مذكورين:

×× حـ/ تأمينات خطابات الضمان

×× حـ/ عمولة خطابات الضمان

(٢) عند إصدار خطاب الضمان يثبت الالتزام بالقيد النظامي الآتي بقيمة الخطاب:

×× من حـ/ العملاء ـ خطابات ضمان

×× إلى حـ/ خطابات ضمان مصدرة

(٣) عند انتهاء العملية الصادر خطاب الضمان بشأنها أو انتهاء مدة خطاب الضمان وقيام المستفيد برد الخطاب للبنك، يثبت إلغاء التزام البنك بخطاب الضمان وذلك بإلغاء القيد النظامي السابق إثباته كالآتي:

×× من حـ/ خطابات ضمان مصدرة

×× إلى حـ/ العملاء ـ خطابات ضمان

(٤) عقب انتهاء التزام البنك بقيمة خطاب الضمان يرد غطاء خطاب الضمان للعميل بإضافته إلى حسابه الجاري لدى البنك فيثبت:

×× من حـ/ تأمينات خطابات الضمان

×× إلى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

(٥) وإذا لم يقم العميل بتنفيذ التزاماته قبل المستفيد من خطاب الضمان فإن الأخير يرجع على البنك لكي يدفع له المبلغ الذي يراه مناسباً في حدود قيمة خطاب الضمان، فيقوم البنك بإبلاغ عميله ويدفع المبلغ المطلوب للمستفيد وتكون قيود اليومية في هذه الحالة كالآتي:

أ: عند رجوع المستفيد على البنك لتنفيذ تعهده بخطاب الضمان وتحميل البنك لحساب العميل بنفس القيمة:

×× من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (حـ/ العميل)

×× إلى حـ/ مصلحة..... (المستفيد)

ب: عند تحويل مبلغ الضمان المقدم من العميل إلى حسابه الجاري بعد تسديد المستفيد يثبت:

×× من حـ/ تأمينات خطابات الضمان

×× إلى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

جـ: عند إلغاء التزام البنك عن خطاب الضمان الذي سددت قيمته يثبت:

×× من حـ/ خطابات الضمان المصدرة

×× إلى حـ/ العملاء ـ خطابات ضمان

مثال (١٤)

فيما يلي بعض العمليات التي تمت بأحد البنوك التجارية خلال شهر مايو ٢٠٢٠

١ في ٢ منه تقدم أحد عملاء البنك وطلب إصدار خطاب ضمان لصالح مصلحة الطرق والكباري بمبلغ ٢٠٠.٠٠٠ جنيه ووافق البنك على أن يحتجز ٣٠٪ من القيمة كتأمين من حسابه الجاري وكذلك العمولة التي بلغت ٥٠٠ جنيه.

٢ في ١٠ منه وردت وزارة الاعلام خطاب ضمان إلى البنك بمبلغ ٥٠.٠٠٠ جنيه كان البنك قد أصدره لصالحها بناء على طلب أحد عملائه وحجز من حسابه ٥٠٪ من قيمة خطاب الضمان.

٣ في ١٥ منه طلبت الشركة المصرية للاتصالات من البنك دفع مبلغ ٨٠.٠٠٠ جنيه قيمة خطاب الضمان الصادر لصالحها من البنك بناء على طلب أحد العملاء. فقام البنك بخصم القيمة من حسابة الجاري (غطاء ٤٠٪)

المطلوب: إثبات قيود اليومية اللازمة لقيد ما تقدم

الحـــــــل

٦٠٥٠٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
		إلى مذكورين:
	٦٠٠٠٠	حـ/ تأمينات خطابات ضمان
	٥٠٠	حـ/ عمولة خطابات الضمان
٢٠٠,٠٠٠		من حـ/ العملاء ـ خطابات ضمان
	٢٠٠,٠٠٠	إلى حـ/ خطابات ضمان مصدرة
٥٠,٠٠٠		من حـ/ خطابات ضمان مصدرة
	٥٠,٠٠٠	إلى حـ/ العملاء ـ خطابات ضمان

٢٥٠٠٠		من حـ/ تأمينات خطابات ضمان
	٢٥٠٠٠	إلى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
٨٠٠٠٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
	٨٠٠٠٠	إلى حـ/ الشركة المصرية للاتصالات
٣٢٠٠٠		من حـ/ تأمينات خطابات ضمان
	٣٢٠٠٠	إلى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
٨٠٠٠٠		من حـ/ خطابات ضمان مصدرة
	٨٠٠٠٠	إلى حـ/ العملاء ـ خطابات ضمان

تطبيقات الباب الأول

تطبيق (١)

في أول يناير ٢٠٢١ كان رصيد حـ/ الحسابات الجارية الدائنة بأحد البنوك التجارية دائناً بمبلغ ١٧٠.٠٠٠ ج، وكانت العمليات التي تمت في اليوم التالي بقسم الحسابات الجارية كالآتي:

- بلغت الإيداعات النقدية مبلغ ٣٠.٠٠٠ ج.
- بلغت الإيداعات بشيكات مسحوبة على البنك نفسه من عملاء الحسابات الجارية المدينة بضمان كمبيالات مبلغ ١٦٠٠٠ ج.
- بلغت تحويلات العملاء من حساباتهم الجارية الدائنة إلى حسابات التوفير مبلغ ١٨٠٠٠ج.
- كانت مسحوبات العملاء النقدية في ذلك اليوم ٦٠.٠٠٠ ج.
- احتسبت فوائد مدينة لصالح عملاء الحسابات الجارية الدائنة بمبلغ ٧٥٠ ج.

المطلوب: إجراء القيود المركزية لإثبات ما تقدم.

تطبيق (٢)

ظهرت الأرصدة الآتية في دفاتر أحد فروع بنك القاهرة بتاريخ ٢٠٢١/١/٣٠:

١٥٠٠.٠٠٠ الحسابات الجارية الدائنة، ١٣٠٠.٠٠٠ الحسابات الجارية المدينة بضمان شخصي، ١١٠٠٠ فوائد دائنة (حسابات جارية مدينة)، ٤٨٠٠ فوائد مدينة (جارية دائنة).

وفى ٣١ منه تمت العمليات الآتية:

١٠٠.٠٠٠ أودعها نقداً عملاء الحسابات الجارية الدائنة، ٨٠٠٠٠ أودعها نقداً بالخزينة عملاء الحسابات الجارية المدينة بضمان شخصي، ٧٠٠٠٠ شيكات صرف البنك قيمتها نقداً وسحبها عملاء الحسابات الجارية الدائنة، ٦٠٠٠٠ شيكات صرف البنك قيمتها نقداً وسحبها عملاء الحسابات الجارية المدينة بضمان شخصي، ٢٠٠٠٠ تحويلات حسابية قدمها عملاء الحسابات الجارية الدائنة لصالح عملاء الحسابات الجارية الدائنة أيضاً، ١٠٠٠ فوائد على الحسابات الجارية دائنة، ٩٠٠٠ فوائد الحسابات الجارية المدينة بالضمان الشخصي.

المطلوب: إجراء قيود اليومية المركزية اللازمة لإثبات ما تقدم.

تطبيق (٣)

في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠ ظهرت الأرصدة الآتية بدفاتر أحد فروع بنك أبو ظبي:

٢٤٠.٠٠٠ ج حسابات الودائع لأجل، ١٨٠.٠٠٠ ج حسابات التوفير، ٣٢٠.٠٠٠ ج الحسابات الجارية الدائنة، ١٢٠٠٠ ج حسابات جارية مدينة بضمان أوراق مالية، ٦٠٠٠٠ ج فوائد مدينة (توفير)، ٨٠٠٠ ج فوائد مدينة (ودائع)، ١٢٠٠٠ ج فوائد دائنة (جارية مدينة)، وفى ٣١ منه تمت العمليات الآتية:

١- كانت حركة الإيداعات في خزينة البنك كالآتي:

٦٠٠٠٠ ج في الحسابات الجارية الدائنة، ٥٠٠٠٠ ج سداد بعض أرصدة الحسابات الجارية المدينة بضمان أوراق مالية، ٨٠٠٠٠ ج ودائع لأجل، ٤٠٠٠٠ ج لحسابات التوفير.

٢- بلغت المسحوبات النقدية من خزينة البنك الآتي:

٣٠٠٠٠ ج قيمة شيكات سحبها عملاء الحسابات الجارية الدائنة، ٢٠٠٠٠ ج سحبها عملاء التوفير، ٥٠٠٠٠ ج سحبها عملاء الحسابات الجارية المدينة بضمان أوراق مالية، ٦٠٠٠٠ج قيمة ودائع لأجل انتهى أجلها.

٣- وردت إلى البنك أوامر التحويل الآتية:

- ٦٠٠٠٠ ج ودائع انتهى أجلها حولت إلى حسابات التوفير.
- ٤٠٠٠٠ ج أوامر تحويل من عملاء الحسابات الجارية الدائنة إلى حسابات جارية مدينة بضمان كمبيالات.
- ٣٠٠٠ ج أوامر تحويل من عملاء حسابات الجارية الدائنة إلى الحسابات الجارية الدائنة بالبنك نفسه.

٤- بلغت قيمة الفوائد التي استحقت عن عمليات الشهر الآتي:

- ٢٠٠٠ ج فوائد مدينة (ودائع)، ٣٠٠٠ ج فوائد مدينة (توفير).
- ١٠٠٠ ج فوائد مدينة (جارية دائنة).
- ٤٠٠٠ ج فوائد دائنة (جارية مدينة بضمان أوراق مالية)

<u>المطلوب</u>: إجراء قيود اليومية المركزية لإثبات ما تقدم.

<u>تطبيق (٤):</u>

في ٢٠٢١/٣/٣١ تمت العمليات الآتية:

١- قدمت الأوراق التجارية الآتية للتحصيل:

٢٠٠٠٠ ج كمبيالات قدمها عملاء البنك فَقَيَدَ البنك على حساباتهم الجارية الدائنة مبلغ ٥٠ج رسوم، ٣٥٠ ج عمولة تحصيل.

٢- قام البنك بإرسال كمبيالات بمبلغ ١٠٠٠٠ ج إلى الفروع، وكمبيالات بمبلغ ١٥٠٠٠ ج للمراسلين لتحصيلها.

٣- حصل البنك كمبيالات قيمتها ٢٠٠٠٠ ج نقداً كما رفض المسحوب عليهم كمبيالات أخرى قيمتها ٦٠٠٠ ج الدفع فقام البنك – بناء على طلب عملائه – بعمل البروتستو اللازم الذي تكلف ٥٠ج وقيد القيمة على الحسابات الجارية الدائنة للعملاء، ثم رد الكمبيالات المرفوضة للعملاء مضافاً إليها كمبيالة بمبلغ ٢٠٠٠ ج رفضت ولم يقم البنك بعمل البروتستو بناء على طلب العميل أيضاً.

٤- وردت إشعارات تحصيل كمبيالات من الفروع بمبلغ ١٢٠٠٠ ج قيدها البنك لحساب عملاؤه.

٥- وردت إشعارات من المراسلين بتحصيل كمبيالات بمبلغ ٢٠٠٠٠ ج احتسب المراسلين عمولة تحصيل ٤٠٠ ج كما وردت من المراسلين إشعارات برفض كمبيالات بمبلغ ٨٠٠٠ ج عمل عنها برتستو تكلف ١٠٠ ج وعمولة تحصيل ١٠٠ج ورد المراسلين الكمبيالات المرفوضة وردها البنك بدوره إلى أصحابها.

المطلوب: إجراء قيود اليومية المركزية لإثبات ما تقدم.

تطبيق (٥)

الآتي بعض العمليات التي تمت بأحد البنوك التجارية:

١- بلغت القيمة الاسمية للكمبيالات التي خصمها البنك ١٢٠.٠٠٠ ج وكان سعر الخصم ٦٪ ومتوسط مددها ثلاثة شهور، وقد دفع البنك من صافي القيمة مبلغ ٤٠٠٠٠ ج نقداً وأضاف الباقي إلى الحسابات الجارية الدائنة للعملاء.

٢- حصل البنك نقداً من الكمبيالات المخصومة لديه ما قيمته ٢٠٠٠٠ ج وأعاد خصم كمبيالات قيمتها ١٥٠٠٠ ج لدى البنك المركزي الذي احتسب عليها آجيو ٥٠٠ج.

٣- رفضت كمبيالات مخصومة قيمتها ٥٠٠٠ ج قام البنك بعمل البروتستو اللازم الذي كلفه ١٠٠ ج ورد الكمبيالات المرفوضة للعملاء وقيد قيمتها ورسوم البروتستو على حساباتهم الجارية الدائنة.

٤- بلغت الكمبيالات المخصومة المرسلة للمراسلين للتحصيل ١١٠٠٠ ج وردت عن ٨٠٠٠ج منها إشعارات بالتحصيل وقيد صافيها لحساب البنك بعد خصم ١٥٠ ج عمولة تحصيل، كما رفضت لدى المراسلين كمبيالة مخصومة قيمتها ٢٠٠٠ ج فقاموا بعمل البروتستو الذي تكلف ٢٥٠ ج ورد الكمبيالة للبنك وقيد على حساب البنك ٢٠٠ج أخرى عمولة تحصيل وقد قام البنك بدوره برد الكمبيالات المرفوضة للعملاء وقيد على حساباتهم قيمتها ورسوم البروتستو.

المطلوب: إثبات العمليات السابقة في اليومية المركزية للبنك.

تطبيق (٦) فيما يلي العمليات التي تمت في أحد البنوك التجارية:

- تقدم أحد العملاء وطلب إصدار خطاب ضمان لصالح هيئة قناة السويس بمبلغ ٢٠٠٠.٠٠٠ج وعلى أن يحجز من حسابه الجاري ٦٠٪ من قيمة الخطاب كغطاء وكذا ١٥٠٠ج عمولة للبنك.
- ردت هيئة السكك الحديدية خطاب ضمان للبنك قيمته ٥٠٠٠٠٠ ج كان قد أصدره البنك لصالح أحد عملائه وحجز من حسابه كامل قيمة الخطاب كغطاء، فرد البنك الغطاء للحساب الجاري للعميل مرة أخرى (٦٠٪)

- طلبت الشركة المصرية للاتصالات من البنك دفع مبلغ ٣٠٠٠٠٠ ج قيمة خطاب الضمان الصادر لصالحها بناء على أمر أحد العملاء. وكان البنك قد حجز من حسابه ٥٠٪ من قيمة الخطاب كغطاء له فقام البنك بسداد قيمة الخطاب للهيئة ورجع على عميله الذي وافق على حجز باقي خطاب الضمان من حسابه الجاري طرف البنك.

المطلوب: إجراء قيود اليومية المركزية لإثبات ما تقدم.

تطبيق (٧) فيما يلي ملخص عمليات بعض البنوك المشتركة في غرفة مقاصة القاهرة أول مارس ٢٠٢١:

- البنك الأهلي المصري: لديه شيكات واردة من عملاء الحسابات الجارية الدائنة مسحوبة على بنك مصر بمبلغ ٥٠٠٠٠ ج وعلى بنك التجارة والتنمية بمبلغ ٤٠٠٠٠ ج وعلى بنك فيصل الإسلامي بمبلغ ١٠٠٠٠ ج.
- بنك مصر: لديه شيكات مسحوبة على البنك الأهلي المصري بمبلغ ٣٠٠٠٠ ج وعلى بنك التجارة والتنمية بمبلغ ٢٠٠٠٠ وعلى بنك فيصل بمبلغ ٨٠٠٠ وقد ورد ما قيمته ٢٥٠٠٠ من هذه الشيكات من عملاء الحسابات الجارية المدينة بضمان بضائع والباقي من عملاء الحسابات الجارية الدائنة.
- بنك التجارة والتنمية: لديه شيكات مسحوبة على البنك الأهلي المصري قيمتها ٤٠٠٠٠ وعلى بنك مصر قيمتها ٢٥٠٠٠ وعلى بنك فيصل قيمتها ١٥٠٠٠.
- بنك فيصل الإسلامي: لديه شيكات مسحوبة على البنك الأهلي المصري قيمتها ٢٤٠٠٠ وعلى بنك مصر قيمتها ١٦٠٠٠ وعلى بنك التجارة قيمتها ١٢٠٠٠.

فإذا علمت أنه قد تم تسوية جميع هذه الشيكات.

المطلوب: إعداد كشف المقاصة العام لهذا الشهر، وإجراء قيود اليومية المركزية اللازمة في دفاتر كل من: البنك الأهلي المصري، بنك مصر، دفاتر البنك المركزي المصري.

الباب الثاني
المحاسبة في
قطاع التأمين

مقدمة

يلعب التأمين دوراً هاماً في المجتمعات الحديثة، فبالإضافة إلى الحماية الاقتصادية التي يوفرها التأمين لكثير من المشروعات والافراد فهو يساهم في تجميع المدخرات اللازمة لتحويل خطط التنمية في المجتمعات النامية أو للاستثمار في أوعية اقتصادية متعددة في المجتمعات المتقدمة اقتصادياً.

لذلك يتناول هذا القسم من الكتاب التعريف بنظم التأمين وخصائص نشاط التأمين والنظام المحاسبي في شركات التامين، ثم يتطرق للمعالجة المحاسبية لإيرادات ومصروفات فروع التأمين المختلفة، وأخيرا كيفية اعداد الحسابات الختامية بشركات التامين.

الفصل الاول

النظام المحاسبي في شركات التأمين

مقدمة

يتميز النشـــاط التأميني بمجموعة من الخصـــائص التي تميزه عن غيره من الانشـــطة الاقتصـــادية الأخرى وتؤثر بالتالي على طبيعة وخصـــائص النظام المحاســـبي الذي يطبق على شركات التأمين.

١/١: مفهوم التأمين:

يلجأ الافراد الي التأمين ضـــد اخطار معينة وذلك بغرض درء الخطر عنهم في حال وقوعه وبالتالي الشـعور بالأمن، وفي سـبيل ذلك يقومون بنقل عبء الخطر الذي قد يتعرضـون له في شخصهم او ممتلكاتهم الي الغير (شركة التأمين) عن طريق التعاقد مع شركة التأمين لتأدية هذه الخدمة، ولتحقيق ذلك لا بد من دفع أقساط ومبالغ معينة الي شركة التأمين، تقوم هي باستثمارها وتنميتها حتى تتوفر لديها القدرة على ســـداد التعويضـــات للمؤمن لهم في حال وقوع الاخطار المؤمن ضدها.

وتقوم شركات التأمين بمجموعة من العمليات في سبيل الوفاء بمتطلبات المؤمن لهم والتمتع بسـمعة طيبة في سـوق التأمين والمحافظة على الاسـتمرارية في مجال النشـاط التأميني والقدرة على منافسـة الشـركات الأخرى التي تعمل في نفس المجال، منها على سـبيل المثال الاسـتعانة بمنتجين مقابل عمولات لجنب عملاء، وتكوين المخصـصـات والاحتياطيات وتحصـيل الاقسـاط، ودفع التعويضات بصورها المختلفة، وإعادة التأمين لدي هيئات وشركات أخري، واستثمار الاموال المتراكمة لديها من متحصـلات الاقسـام التي يسـدها المؤمن لهم، وكذا لابد من تكبد نفقات في سبيل أداء خدمة التأمين.

٢/١: أنـــواع التأمـين:

[١] من حيث حرية الاختيار (الإلزام): هناك تأمين اختيـاري يتم بمحض إرادة المؤمن له دون أي إجبار، ومن أمثلة ذلك التأمين على الحياة، التأمين ضد الأخطار. بينما التأمين الإجباري (الإلزامي) هو التأمين الذي تقضي به أو تلتزم به قوانين الدولة، مثل: التأمين على السيارات – التأمين الاجتماعي – التأمين الصحي.

[٢] من حيث موضوع التأمين: هناك تأمين على الممتلكات وهو التأمين على ممتلكات الأفراد والشركات والهيئات كالعقارات والمنقولات مثل: التأمين ضد السرقة – التأمين ضد الحريق. وأيضا التأمين على الحياة ويكون موضوعه حياة الشخص المؤمن له مثل: التأمين على الحياة لحساب المؤمن له أو لحساب أفراد أسرته مثل: التأمين ضد البطالة أو الشيخوخة

أو ضد خطر الوفاة. كذلك هناك تأمين على المسؤولية وهو التأمين على مسؤولية المؤمن له عما قد يسببه من أضرار للغير كالتأمين ضد إصابات العمل أو أمراض المهنة.

[٣] من حيث الناحية الاقتصادية: هناك تأمين تجاري: يهدف إلى تحقيق الأرباح ويعتبر نوع من الادخار والاستثمار لدى شركة التأمين لمدة معينة ويكون من حق المؤمن له استرداد أرباحه أو عوائده في نهاية المدة مثل: البطالة – الشيخوخة – التعليم. بينما التأمين غير التجاري يهدف إلى المحافظة على الممتلكات مثل: التأمين ضد الأخطار.

وسنتناول بالدراسة التأمينات على الحياة والتأمينات العامـــة (الممتلكات)

❖ <u>طبيعة العمليات في شركات التأمين:</u>

(١) يدفع المبلغ المؤمن له قسط التأمين الذي تحدده الشركة المؤمنة لقيامها بتحمل الخطر وعند تحقق الخطر المؤمن ضده تدفع التعويض وفقاً لنصوص العقد، ومن هنا يتضح أن الأقساط التي يسددها المؤمنون تعتبر أهم أوجه المصروفات.

(٢) تقوم شركة التأمين باستثمار الأقساط وتحصل من خلالها على فوائد وأرباح تعتبر مصدراً آخراً من مصادر إيرادات الشركة (تستمر في شراء أوراق مالية وفي العقارات وفي القروض).

(٣) تعتبر المصروفات التي تنفعها الشركة مثل: المصاريف الإدارية – والعمومية – والأجور والمزايا – وبدل السفر والانتقال – والعملات تعتبر كلها من أوجه الإنفاق التي تلتزم بها الشركة.

(٤) تقوم عمليات التأمين على فكرة توزيع المخاطر، لذا قد تقوم شركات التأمين بإعادة التأمين على جزء من عملياتها لدى شركات إعادة التأمين.

❖ <u>إعـادة التأمـين:</u>

هو عملية تتحمل بموجبها إحدى شركات التأمين كل أو جزء من الخطر الذي سبق أن تحملته شركة أخرى، في مقابل قسط تدفعه الشركة التي تحملت الخطر بصفة أصلية، ويسمى قسط إعادة التأمين، ويلاحظ أن حقوق المؤمن له القانونية لا تتأثر بعملية إعادة التأمين ويظل المؤمن الذي أصدر عقد التأمين ملتزماً أمام المؤمن له بجمع المنافع التي تنشأ بموجب عقد التأمين.

ونلاحظ الاتي:

- قسط إعادة تأمين (صادر) ← يمثل مصروف لشركة التأمين
- قسط إعادة تأمين (وارد) ← يمثل إيـراد لشـركة التأمين
- أقساط التأمين التي يدفعها المؤمن له لشركة التأمين..

↓

تعتبر إيرادات لشـركة التأمين

- التعويضات التي تقدمها شركة التأمين للمؤمـن له..

↓

تعتبر مصروفات لشركة التأمين

٣/١ خصائص نشاط التأمين

نظرا للطبيعة الخاصـة بالخدمة التي يقدمها النشـاط التأميني، فإن له خصـائص تختلف عن بقية الانشطة الاقتصادية الأخرى كالاتي:

- تتمتع المنشآت التي تزاول نشاط التأمين وإعادة التأمين بالثقة المالية العالية لأنها تقدم خدمة آجلة بدون ضـمان او رهن حاضـر، لذا يلزم ضـرورة الاشـراف الحكومي على هذه المنشآت لحماية حقوق حملة الوثائق والمحافظة على المدخرات الوطنية.
- تتميز خدمة التأمين بأنها مؤجلة.
- لا تخضـع اسـعار التأمين لقوانين العرض والطلب، وإنما يتطلب تسـعير الخدمة التأمينية خبرة فنية ورياضية خاصة بعمليات التأمين.
- التدخل الحكومي واضح في مجالات النشاط التأميني.
- نظرا للفترة الزمنية التي تمتد خلالها عقود التأمين، يصـعب على المحاسـب تحديد نتيجة النشاط التأميني بدرجة عالية من الدقة.
- على شـركة التأمين ان تسـتثمر الاموال المتاحة لديها، ولكن في ضـوء ما هو محدد في القانون سـواء بالنسـبة لأوجه الاسـتثمار فيها، او النسـب التي يحددها القانون لكل نوع من انواع الاستثمار
- معظم شـــركات التأمين تعمل في فروع تأمين مختلفة (فروع تأمينات الحياة وتأمينات الممتلكات)، ويجبر القانون شـــركات التأمين على إعداد قوائم مالية لكل فرع على حده، بالإضافة الي ميزانية مجمعة لفرعي النشاط معا. وتتمثل القوائم المالية المطلوبة في:

. الميزانية

. قائمة الدخل

. قائمة ايرادات ومصروفات لتأمينات الاشخاص وتكوين الاموال

- قائمة ايرادات ومصروفات لتأمينات الممتلكات والمسؤوليات.
- قائمة التدفقات النقدية

١/٤: تصنيف شركات التأمين

يمكن تصنيف شركات التأمين وفقا لتشكيلة الانشطة التأمينية التي تمارسها، وكذلك وفقا للشكل القانوني، كالآتي:

التصنيف وفق تشكيلة الانشطة التأمينية:

يمكن تقسيم شركات التأمين وفق الانشطة التي تمارسها الي شركات التأمين على الحياة، وشركات التأمين العام، وشركات التأمين الصحي، ثم الشركات الشاملة.

فالنشاط التأميني لشركات التأمين على الحياة يشمل كافة التأمينات المتعلقة بوفاة أو حياة المؤمن له او التي تجمع الاثنين.

أما شركات التأمين العام فتختص بالتأمين على الممتلكات والمسؤولية المدنية تجاه الغير، وعادة ما يغطي تأمين الممتلكات أخطار الحريق او السرقة، وتأمين النقل بأنواعه، أما وثائق المسؤولية المدنية فمن امثلتها التأمين ضد حوادث السيارات، حيث يدفع مبلغ التأمين للتعويض عن الخسائر التي تلحق بالغير او ممتلكاتهم.

بالنسبة لشركات التأمين الصحي فهي الشركات المتخصصة في إصدار وثائق التأمين التي تغطي تكاليف علاج المؤمن له او جزء منه، وأما شركات التأمين الشاملة فهي غير متخصصة في نوع معين، حيث تصدر كافة وثائق التأمين.

التصنيف وفقا للشكل القانوني للشركة:

يمكن أن تصنيف شركات التأمين الي:

أ. شركات مساهمة، حيث تكون الملكية في يد حملة الاسهم العادية.

ب. شركات الصناديق، حيث لا تصدر هذه الشركات أسهماً إذ تخل محلها وثائق التأمين المكتتب فيها.

ج. هيئات التأمين، وهي تضم أعضاء يشتركون سوياً في تغطية مخاطر التأمين مقابل حصول كل منهم على جزء من قسط التأمين.

١/٥: التنظيم المحاسبي في شركات التأمين

يشمل النظام المحاسبي مجموعة من النماذج والسجلات والاجراءات والوسائل التي تستخدم في تسجيل وتبويب البيانات المالية ثم تلخيصها وعرضها (في شكل معلومات مفيدة) لمن يهمه الامر من مستخدمي هذه البيانات والمعلومات سواء من داخل المنشأة او من خارجها.

أولا: خصائص النظام المحاسبي في منشآت التأمين:

تتمثل أهم الخصائص التي تميز بها النظام المحاسبي في منشآت التأمين في الاتي:

- **مفهوم الوحدة المحاسبية:**

تعد نظرية الشخصية المعنوية أداة مناسبة لتنظير طبيعة الوحدة المحاسبية في منشآت التأمين او تفسير شخصيتها كوحدة محاسبية مستقلة، وتعد أيضا أداة مناسبة لتوجيه النشاط المحاسبي في هذه المنشآت.

- **عدم التأكد وأثره على القياس المحاسبي:**

يمارس نشاط التأمين في ظل ظروف عدم التأكد، وهو ما يؤدي الي صعوبة قياس النفقات والايرادات، كما يؤدي الي اتساع الفجوة بين النتائج الفعلية للنشاط من ربح او خسارة في ظل عدم التأكد وبين النتائج الحقيقية التي كان يمكن التوصل اليها في حال التأكد.

- **القوائم المالية:**

يتطلب فهم وتحليل القوائم المالية لمنِشآت التأمين الالمام بقدر واف من المعلومات الفنية في مجال التأمين، بالإضافة الي كثير من المعلومات المحاسبية والاقتصادية والمالية اللازمة لهذا التحليل.

- **الاستقلال الفرعي لأنشطة التأمين وأثره المحاسبي:**

قد يطلب من شركة التأمين الافصاح عن نتاج الاعمال لكل فرع من فروع التأمين، وهذا يتطلب توصيفا دقيقا لعناصر الايرادات والنفقات، وتحديد أسس عادلة لتوزيع النفقات على الفروع المختلفة، بغية الوصول الي نصيب كل فرع تأميني من إجمالي النفقات وبالتالي يمكن تحيد نتائج الاعمال لكل فرع على حده ثم ترحيلها الي الحسابات الختامية للمنشأة ككل تمهيدا للوقوف على نتيجة اعمال المنشأ' بشكل إجمالي.

ثانيا: الإطار العام للنظام المحاسبي في منشآت التأمين:

يمكن ان يؤطر الهيكل العام للنظام المحاسبي في شركات التأمين من خلال احتفاظ المنشأة بمجموعة الدفاتر والسجلات الآتية:

(دفاتر يحتفظ بها كل قسم من اقسام التأمين):

يقوم كل قسم من اقسام التأمين بمباشرة المهام الخاصة بإصدار وثائق التأمين الجديدة، وتجديد وثائق التأمين السابقة قبل انتهاء مدة التأمين، وتعديل شروط الوثائق او الغائها إذا لزم الامر، بالإضافة الي سداد التعويضات عند تحقيق الخطر المؤمن منه، ولإثبات هذه العمليات فإن كل قسم من أُقسام التأمين يحتفظ بمجموعة الدفاتر والسجلات التالية:

سجل الاصدار: ما يقيد فقط بهذا السجل هو العمليات الجديدة المباشرة التي تعقدها منشأة التأمين.

سجل التجديدات: يعد هذا السجل بمثابة دفتر يومية مساعد، يقيد به الاقساط المستحقة عن تجديد الوثائق وتفاصيلها، وفي نهاية كل فترة دورية (اسبوعيا او شهريا) يجري اثبات مجاميعها في دفتر اليومية العامة الموجود بقسم الحسابات العامة.

سجل التعديلات والإلغاءات: يسجل فيه التعديلات التي تطرأ على وثيقة التأمين، او إذا الغيت الوثيقة، حيث تعتبر وثيقة التأمين وثيقة قابلة للتعديل او الالغاء بالكامل في اي وقت. وفي نهاية كل فترة معينة (اسبوعيا او شهريا) يجري قيد إجمالي بمجموع هذا السجل بدفتر اليومية العامة الموجود بقسم الحسابات العامة.

سجل التعويضات: تثبت به التعويضات مستحقة السداد للمؤمن لهم او المستفيدين، ويعتبر سجل التعويضات دفتر يومية مساعد تقيد به البيانات بالتفصيل اولا بأول.

سجل العمولات: تتعدد انواع العمولات، فهناك عمولات تدفعها منشأة التأمين للغير مثل عمولة الانتاج التي تدفعها للمنتجين والوكلاء.

سجل إعادة التأمين الوارد: يحتفظ كل قسم من اقسام التأمين بسجل او مجموعة من السجلات لإثبات عمليات إعادة التأمين الواردة التي يتم قبولها فقط. يعتبر سجل إعادة التأمين الوارد بمثابة دفتر يومية مساعد.

(الدفاتر او السجلات التي يحتفظ بها قسم الخزينة):

نظرا لتكرار بعض اوجه التحصيل والصرف في منشآت التأمين وضرورة اثباتها اولا بأول، يتطلب الامر أن يحتفظ قسم الخزينة بمجموعة من الدفاتر او السجلات التي تعتبر يوميات مساعدة يثبت بها بنود الايرادات والمصروفات اول بأول بالتفصيل، ويمكن عرض أهم الدفاتر او السجلات التي يحتفظ بها قسم الخزينة في منشآت التأمين كما يلي: دفتر يومية صندوق الاقساط المحصلة، دفتر اليومية او سجل العمولات المسددة، ودفتر يومية او سجل التعويضات المسددة.

(الدفاتر او السجلات التي يحتفظ بها قسم الحسابات العامة):

من أهم الدفاتر والسجلات التي يحتفظ بها قسم الحسابات العامة: دفتر يومية الصندوق العام، دفتر (سجل) اليومية العامة، دفتر الاستاذ العام، دفاتر (سجلات) اليوميات المساعدة، حيث يحتفظ قسم الحسابات العامة بمجموعة من اليوميات المساعدة لإثبات العمليات الأخرى.

الفصل الثاني
المعالجة المحاسبية
للإيرادات والمصروفات
بفروع التأمين

المبحث الأول المعالجة المحاسبية للإيرادات

مقدمة:

طبقا للقانون (٩١) لسنة ١٩٩٥ ولائحته التنفيذية المعروف بقانون الاشراف والرقابة على التأمين في مصر، وفي ضوء معايير المحاسبة المصرية لشركات التأمين وإعادة التأمين وقواعد إعداد قوائمها المالية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٩، تشمل ايرادات فروع تأمينات الاشخاص وتكوين الاموال العناصر الاتية:

- ✓ **المخصصات الفنية اول المدة**
- ✓ **الاقساط**
- ✓ **عمولات عمليات إعادة التأمين الصادر**
- ✓ **صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة**
- ✓ **الدمغة النسبية**
- ✓ **ايرادات أخري مباشرة**

ويتناول هذا المبحث المعالجة المحاسبية لهذه العناصر المذكورة للإيرادات، مع تناول أساس تحقق الايراد.

١/٢: أساس تحقق الايراد:

في ضوء معايير المحاسبة المصرية لشركات التأمين وإعادة التأمين وقواعد إعداد قوائمها المالية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٩ يراعي الاتي:

- **يثبت الايراد على اساس الاستحقاق، فيما عدا ايرادات وثائق التأمين طويلة الاجل التي تدرج بالكامل بقائمة الايرادات والمصروفات لفرع التأمين المختص مع تكوين مخصص بنسبة ١٠٠٪ من قيمة الاقساط التي تخص السنوات المالية التالية.**
- **يثبت صافي الدخل المتأتي من الاستثمارات سواء مانت استثمارات مخصصة او غير مخصصة، بعد خصم ما يتعلق بها من مصروفات هذا الاستثمار.**
- **يتحدد موعد استحقاق ايرادات توزيعات الاسهم على اساس تاريخ اعتماد الجمعيات العمومية للشركات لهذه التوزيعات.**
- **تؤجل الايرادات المتعلقة باتفاقات إعادة التأمين الوارد التي لم تستكمل حساباتها سنة تأمينية كاملة بالإضافة الي الحالات الأخرى الاستثنائية او التقديرية التي لم يكتمل فيها بعض الحسابات المؤجلة لسنوات تالية لسنة الميزانية، وتدرج هذه الايرادات ضمن الالتزامات حتى استكمال السنة التأمينية لهذه الحسابات.**

٢/٢: المحاسبة عن المخصصات الفنية أول المدة:

المخصصات الفنية اول كل مدة هي مخصصات آخر المدة السابقة عليها سبق تكوينها وحجزها من ايرادات تلك الفترة السابقة، وهي مصروفات خاصة بتلك الفترة السابقة حملت على ايراداتها طبقا للائحة التنفيذية للقانون رقم (٩١) لسنة ١٩٩٥، وهي بالنسبة للفترة الحالية مخصصات اول مدة انتفي الغرض من تكوينها، وبالتالي يتم اقفال حساباتها بردها لإيرادات الفترة الحالية، لأن الايرادات هي المصدر الرئيس لتكوينها.

تضم المخصصات الفنية اول المدة في تأمينات الاشخاص وتكوين الاموال عنصرين كالاتي:

أ. الاحتياطي الحسابي أول المدة:

يعرف الاحتياطي الحسابي اول المدة بأنه مبلغ تم خصمه من ايرادات الفترة المحاسبية السابقة باعتباره مخصص تحميلي (يحمل على الايرادات) لمواجهة الفرق بين القيمة الحالية لمبلغ التأمين والقيمة الحالية للأقساط المستقبلة التي سيسددها المؤمن له (المستأمن).

وينشأ هذا الفرق نتيجة أن اقساط التأمين التي يسددها المستأمن تكون في شكل مبالغ ثابتة طوال سنوات سريان عقد التأمين، بينما يكون الخطر المؤمن ضده في اغلب الاحيان متغيرا، أي أن قسط التأمين الذي يتحمله المستأمن يجب أن يكون متغيرا لكي يتمشى مع طبيعة الخطر المؤمن ضده، لكن في ظل سياسة ثبات أقساط التأمين تصبح هناك فجوة بين الاقساط التي يسددها المستأمن سنويا وتكلفة الخطر الذي يتعرض له، وبالتالي يتم تكوين الاحتياطي الحسابي لسد هذه الفجوة. ويقوم الخبراء الاكتواريون بتقدير الاحتياطي الحسابي، بحيث يكون مقدارا كافيا لمواجهة التزامات شركة التأمين تجاه المستأمن في نهاية كل فترة محاسبية.

ب. مخصص المطالبات تحت التسوية اول المدة:

هو مخصص أخر الفترة السابقة، ونظرا لأن الامر يتطلب تكوين مخصص جديد في نهاية الفترة الحالية لمقابلة المطالبات مؤكدة الحدوث محتملة المقدار عن الفترة الحالية محل القياس، لذا يرد مخصص اول المدة الي الوعاء الذي سبق وأن حجز منه حمل عليه، أي يرد الي الايرادات، وبذلك يتم الغاؤه واقفال حسابه. والمطالبات تحت التسوية هي مطالبات، بتعويضات من قبل المستأمنين او المستفيدين بسبب تحقق الاخطار المؤمن ضدها، لم تسدد بعد بسبب عدم الانتهاء من الاجراءات التي تقررها شركة التأمين حتى يتم صرفها.

مثال ١

كانت أرصدة المخصصات الفنية في اول المدة كالاتي: (الارقام بألوف الجنيهات):

الاحتياطي الحسابي ٣٦٠٠٠٠. مخصص المطالبات تحت التسوية ٤٥٠٠٠٠

المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة في نهاية الفترة ٢٠١٩/٦/٣٠.

الحل:

إقفال حسابات المخصصات الفنية اول المدة:

من مذكورين

٣٦٠٠٠٠حـ/ الاحتياطي الحسابي اول المدة

٤٥٠٠٠٠ حـ/ مخصص المطالبات تحت التسوية أول المدة

٨١٠٠٠٠ إلى حـ/ الايرادات والمصروفات فرع تأمينات....

٣/٢: المحاسبة عن اقساط تأمينات الاشخاص وتكوين الأموال:

في ضوء معايير المحاسبة المصرية لشركات التأمين وإعادة التأمين وقواعد إعداد قوائمها المالية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد رقم (١٥٧) لسنه،١٩٩٩، تعرض معلومات الأقساط ويفصح عنها في حساب إيرادات ومصروفات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال كالآتي:

الأقساط المباشرة

+ أقساط إعادة التأمين الوارد

= إجمالي الأقساط

(-) أقساط إعادة التأمين الصادر

= صافي الاقساط

أ – أقساط التأمين المباشرة: تنتج عن عمليات التأمين والوثائق التي تقوم شركة التأمين بإبرامها مع المؤمن لهم (المستأمنين)، وتمثل أقساط التأمين المباشرة من وجهة نظر المستأمن تكلفه الخدمة التأمينية التي يحصل عليها ويستفيد بها من شركة التأمين وتمثل ايضا التزاما عليه واجب السداد خلال تواريخ محدده متفق عليها.

أما من وجهة نظر شركة التأمين فهي تعد بندا من بنود الايرادات الرئيسية التي تتحصل عليها الشركة من مباشره نشاطها الرئيس، وتقدر قيمه الاقساط المباشرة الخاصة بعميل معين(مستأمن) في ضوء حجم المخاطر التي يتعرض لها، ودرجه احتمال تحقق هذه المخاطر، بالإضافة لاعتبارات اخري متعددة وتقع مسئوليه تقدير الاقساط المباشرة على الخبراء الاكتواريين لدي شركه التأمين.

ب- الاقساط المباشرة الإضافية: يقصد بها تلك الأقساط التي تستحق على المستأمنين بالإضافة الي الاقساط المباشرة الأصلية وتنتج هذه الاقساط الإضافية في اغلب الأحوال عن طلب المستأمنين اجراء تعديلات في شروط وبنود عقد التأمين يترتب عليها زيادة في الأقساط المباشرة المطلوبة منهم، ومن امثله تلك التعديلات زيادة مده العقد او زيادة مبلغ التعويض الواجب سداده من شركه التأمين في حاله تحقق الخطر...الخ.

ج- الاقساط التي تستحق الرد: هي الأقساط التي يستحق ردها للمستأمنين من الأقساط المباشرة التي تكون الشركة قد اثبتتها كأقساط تحت التحصيل وكأقساط مباشره، ولكن تقرر الرجوع فيها والتنازل عنها وعدم تحصيلها، وذلك بسبب طلب المستأمنين اجراء تعديلات في شروط العقد يترتب عليها تخفيض قيمة القسط المستحق، وبذلك فإن الاقساط المستحقة الرد هي عكس الاقساط الإضافية.

د- اقساط اعاده التأمين الوارد: يقصد بها الأقساط التي يتحصل عليها من شركات التأمين المتنازلة عن عمليات اعاده التأمين الوارد والتي تعد من قبيل العمليات التي تحدث بين شركات التأمين بعضها البعض وليس المستأمن دخل بها، وتتم هذه العمليات بموجب اتفاقات يطلق عليها اتفاقات اعاده التأمين.

هـ- اقساط اعاده التأمين الصادر: هي الأقساط التي تلتزم شركة التأمين بسدادها للشركة المصرية لإعادة التأمين نتيجة عمليات اعاده التأمين، وهي عمليات الزاميه بموجب نص المادة رقم (٣٤) من القانون (٩١) لسنه ١٩٩٥، وتحدد قيم هذه الاقساط والعمولات المترتبة عليها والتي تلتزم شركه اعاده التأمين بسدادها للشركة المعيدة للتأمين، في ظل الأسس والقواعد والنسب التي يقررها مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين.

مما سبق يتبين أن اقساط اعاده التأمين الصادر تعد من وجهة نظر شركه التأمين الأصلية بندا من بنود المصروفات، اما عموله اعاده التأمين الصادر مقابل هذه الاقساط فهي بمثابة ايرادات للشركة الأصلية تتحصل عليها منن الشركة المصرية لأعاده التأمين.

<u>مثال (٢)</u>

استخرجت البيانات التالية من سجلات احدى شركات التأمين فرع تأمينات الحياة، والتي تعيد التأمين على عملياتها بنسبه ٤٠٪ لدي الشركة المصرية لإعادة التأمين عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/٦/٣٠ (الارقام بألوف الجنيهات):

- بلغت اقساط الوثائق المصدرة خلال العام ١٦٠٠٠، وقد حصلت الشركة من المستأمنين قيمه هذه الاقساط ١٢٠٠٠.وبلغت اقساط اعاده التأمين الوارد خلال الفترة ٦٠٠٠ وبلغ مقدار ما حصلته الشركة ٩٠٪منها

- بلغت الاقساط الإضافية خلال الفترة ٤٠٠٠ حصل منها ٨٠٪. كما بلغت الاقساط التي استحقت الرد خلال الفترة ١٦٠٠

- سددت الشركة خلال الفترة مبلغ ٦٠٠٠ للشركة المصرية لإعادة التأمين من اقساط اعاده تأمين صادر.

-تحتسب عمولات اعاده تأمين صادر لصالح الشركة بنسبه ١٠٪.

المطلوب: حساب قيمة صافي الاقساط

الحل

صافي الاقساط =

الاقساط المباشرة النهائية + اقساط إعادة التأمين الوارد – أقساط إعادة التأمين الصادر النهائية.

الاقساط المباشرة النهائية =

الاقساط المستحقة عن الوثائق المصدرة خلال العام +الاقساط المباشرة الاضافية – الاقساط المباشرة المرتدة.

الاقساط المباشرة النهائية = ١٦٠٠٠ +٤٠٠٠ – ١٦٠٠ = ١٨٤٠٠

اقساط إعادة التأمين الوارد = ٦٠٠٠

اقساط إعادة التأمين الصادر = الاقسام المباشرة النهائية × نسبة إعادة التأمين

اقسام إعادة التأمين الصادر = (١٦٠٠٠٠ + ٤٠٠٠ – ١٦٠٠) × ٤٠ %

= ١٨٤٠٠ × ٤٠ % = ٧٣٦٠

صافي الاقساط = ١٨٤٠٠ + ٦٠٠٠ – ٧٣٦٠ = ١٧٠٤٠

عمولات اعادة التأمين الصادر تعد ايرادا تحصل عليه الشركة كأثر ونتيجة عن إعادة التأمين. وقد ألزم القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥ في مادته رقم ٣٤ الشركة المصرية لإعادة التأمين بسداد عمولة إعادة تأمين صادر وعمولة أرباح الي شركات التأمين التي تعيد التأمين لديها:

عمولة إعادة التأمين الصادر = اقساط إعادة التأمين الصادر × نسبة العمولة

= (٦٤٠٠ × ١٠ %) = ٧٣٦ ج

٤/٢: المحاسبة عن صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة لتأمينات الاشخاص وتكوين الاموال:

بنود الدخل من الاستثمارات المخصصة طبقا لائحة القانون ٩١ لسنة ١٩٩٥ كالاتي:

ايرادات الاستثمارات المالية ايرادات الاستثمارات العقارية

أولا: ايرادات الاستثمارات المالية: تعالج ايرادات الاستثمارات المالية ضمن صافي الدخل من الاستثمارات المالية المخصصة، ويتضمن العناصر الاتية:

١. فوائد الودائع الثابتة بالبنوك: وهي الفوائد المستحقة عن الودائع لدي البنوك عن السنة المالية.

٢. عوائد أذون الخزانة: وهي قيمة العوائد المستحقة عن أذون الخزانة، وهي تمثل نصيب الفترة من استهلاك خصم الاصدار.

٣. ارباح وعوائد الاوراق المالية: وتتضمن الاتي: الفوائد والكوبونات المستحقة عمولة تحصيل الكوبونات، وعمولة السماسرة.

هذا وقد تطلبت المعايير المحاسبية ضرورة الافصاح عن المكونات الاساسية لهذا البند ضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية.

٤. ارباح وعوائد شهادات الاستثمار: هي نصيب الفترة المحاسبية من ارباح وعوائد شهادات الاستثمار

٥. فوائد وعوائد القروض: هي الفوائد المستحقة عن الفترة محل القياس عن القروض الممنوحة بضمان رهن عقاري او وثائق التأمين او بضمانات اخري، وذلك بعد خصم ما يتعلق بهذه الفوائد من مصروفات مثل: مصروفات معاينة العقارات وأتعاب خبراء المعاينة، مصاريف تسجيل وشهر حق الامتياز على العقارات المرهونة، مصاريف قضائية، ومصاريف التحصيل.

٦. العائد على المال المحتجز: هو قيمة صافي الفوائد المستحقة للشركة عن المخصصات المحتجزة عن عمليات أعادة التأمين، ويمثل هذا الصافي الفرق بين الفوائد على المال المحتجز لجي معيدي التأمين والفوائد على المال المحتجز من معيدي التأمين.

٧. إيرادات أخري: يقصد بها أي ايرادات استثمارات مالية أخري بخلاف ما ورد سابقا.

هذا وتعد الاستثمارات في الاوراق المالية ذاتها السابقة وغيرها أصولا خاصة بتأمينات الاشخاص وتكوين الاموال تظهر في الميزانية.

<u>ثانيا: ايرادات العقارات:</u>

يتضمن هذا البند ايرادات الاستثمارات في العقارات بما يحتويه من الايجارات والعائد من الاستخدام وارباح او خسائر البيع وأي ايرادات أخري متعلقة بالعقارات، وذلك بعد خصم المصروفات المتعلقة بهذه الايرادات، ومنها على سبيل المثال: إهلاك العقارات، الاجور، إصلاحات وترميمات وإصلاحات، رسوم تأمين على العقارات، مصاريف نظافة، عمولة تحصيل الإيرادات.

٢/٥: المحاسبة عن رسوم الدمغة المحصلة:

هي الرسوم التي تحصلها شركة التأمين عن الوثائق المصدرة طبقا لأحكام قانون الدمغة رقم (١١١) لسنة ١٩٨٠.

٢/٦: المحاسبة عن الايرادات الأخرى المباشرة:

يقصد بها كافة الايرادات الأخرى، الخاصة بفروع: تأمينات الحياة، تأمينات الحوادث الشخصية، العلاج الطبي طويل الأمد، وكذلك فرع تكوين الاموال.

بخلاف الاقساط والعمولات ورسوم الدمغة النسبية، وايرادات الاستثمارات التي تتحقق من استثمارات الفروع، تتضمن الايرادات الأخرى بنودا متعددة تشمل:

. رسوم إصدار او تعديل الوثائق

. رسوم الاشراف المحصلة

. رسوم الاطلاع واستخراج الشهادات

. غرامات تأخير سداد الاقساط

يعرض فيما يلي شرح لطبيعة كل بند من هذه البنود مع مثال لتوضيح المعالجة المحاسبية:

أ. رسوم اصدار او تعديل الوثائق: تفرض شركة التأمين في فروع تأمينات الاشخاص وتكوين الاموال رسوما على المستأمنين عند اصدار وثائق التأمين الجديدة، تعرف برسوم اصدار الوثائق. تحصل هذه الرسوم ايضا عند طلب المستأمن إجراء تعديلات في شروط الوثيقة او العقد، وتعرف هذه الرسوم الاخيرة برسوم تعديل الوثائق. وتعد رسوم اصدار وتعديل الوثائق من الايرادات الأخرى لكل فرع من فروع تأمينات الاشخاص وتكوين الاموال.

ب. رسوم الاشراف المحصلة: تقضي المادة رقم ٥٨ من القانون رقم ٩١ لسمة ١٩٩٥، بأن تقوم كل شركة تأمين بسداد رسوم سنوية الي الهيئة المصرية للرقابة على التأمين لمقابلة تكاليف الاشراف والرقابة التي تتحملها الهيئة عن عمليات التأمين وإعادة التأمين داخل مصر، وتحدد هذه الرسوم على اساس نسبة من جملة الاقساط المباشرة التي تستحق للشركة على حملة الوثائق عن السنة المالية المنتهية. وقد حدد القانون نسبة تعادل ٢.٥ % لعمليات تأمينات الاشخاص وتكوين الاموال. وأكدت المادة رقم (٨٥) على عدم جواز تجاوز قيمة الرسوم التي تحصلها شركة التأمين من حملة الوثائق لهذه النسبة. وبذلك يمكن القول ان رسوم الاشراف المحصلة هي رسوم تحصلها شركة التامين لحساب الهيئة المصرية للإشراف والرقابة على التأمين.

ج. رسوم الاطلاع واستخراج الشهادات: أجازت المادة رقم (٨٨) من القانون ٩١ لسنة ١٩٩٥ لكل ذي مصلحة تقرها الهيئة المصرية للرقابة على التأمين الاطلاع على الاوراق والبيانات

التي تقدم طبقا للقانون او الحصول على صور او شهادات او مستخرجات منها او من القرارات الصادرة من الهيئة او من السجلات المنصوص عليها في القانون، فيما عدا الاسس الفنية التي على اساسها تحسب عمليات التأمين، وذلك بعد سداد الرسوم المقررة، اي ان رسوم الاطلاع ورسوم استخراج الشهادات تعد من الايرادات الأخرى لكل فرع من فروع تأمينات الاشخاص وتكوين الاموال.

د. غرامات تأخير سداد الاقساط: تتضمن وثيقة او عقد التأمين في اغلب الحالات شرطا يفرض غرامات على المستأمنين عند تأخرهم في سداد الاقساط عن مواعيدها، تعرف هذه الغرامات بغرامات تأخير سداد الاقساط، وهي تعد من الايرادات الأخرى لكل فرع من فروع تأمينات الاشخاص وتكوين الاموال.

المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية للمصروفات

مقدمة:

طبقا للقانون (٩١) لسنة ١٩٩٥، ولائحته التنفيذية تتضمن مصروفات فروع تأمينات الاشخاص وتكوين الاموال الاتي:

. التعويضات

. العمولات وتكاليف الانتاج

. المصروفات العمومية والادارية

. المخصصات المتعلقة بالاستثمار

. المخصصات الفنية آخر المدة

. المخصصات التجارية بخلاف مخصصات الاستثمار

وفي هذا الفصل تناقش عناصر المصروفات المذكورة بشرح مفصل تركيزا على المعالجة المحاسبية السليمة.

١/٣: المحاسبة عن تعويضات فروع تأمينات الاشخاص وتكوين الاموال:

تعرض التعويضات ويفصح عنها في الحسابات الختامية طبقا لنموذج الايرادات والمصروفات الذي اوردته اللائحة التنفيذية لقانون الاشراف والرقابة على التأمين في مصر، كالاتي:

١. التعويضات المدفوعة عن العمليات المباشرة يضاف اليها:

٢. التعويضات المسددة عن عمليات اعادة التأمين الوارد ينتج:

٣. جملة التعويضات المسددة من قبل الشركة عن كل من عمليات التأمين المباشرة، وعمليات اعادة التأمين الوارد، حيث تسدد هذه التعويضات بسبب الاتي:

. الوفاة: اي وفاة المؤمن عليهم خلال فترة سريان الوثيقة.

. الوفاء: اي انتهاء مدة الوثيقة واستحقاق التعويض.

. الاسترداد: اي قيام المستأمن بتصفية الوثيقة وحصوله على قيمتها الاستردادية.

. معاشات ودفعات سنوية

. جوائز بالسحب في حالة فوز الوثيقة في السحب السنوي.

. الاعفاء من الاقساط

. منح توزيع ارباح نقدية او تخفيض اقساط.

. اسباب اخري للتعويضات يجب ذكرها بالتفصيل.

يخصم من اجمالي التعويضات المسددة:

التعويضات المستردة من عمليات اعادة التامين الصادر.

ينتج عن ذلك: صافي التعويضات المسددة.

مثال ١

استخرجت البيانات التالية من سجلات إحدى شركات التأمين التي تعمل في مجال تأمينات الاشخاص وتكوين الاموال، وتعيد التأمين على عملياتها بنسبة ٤٠٪ لدي الشركة المصرية لإعادة التأمين، عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠(الارقام بألوف الجنيهات):

جملة التعويضات المباشرة المستحقة للمؤمن لهم خلال الفترة ٣٠٠٠٠، منها ٢٠٠٠ لتخفيض الاقساط، ١٠٠٠ للإعفاء من الاقساط والباقي للوفاة والوفاء والاستردادات، وقد سددت الشركة من هذه التعويضات المباشرة ١٨٠٠٠ نقدا، كما خصمت الاستحقاقات التالية من المؤمن لهم:

٢٠٠٠ قروض بضمان الوثائق ٤٠٠ فوائد قروض بضمان الوثائق

٦٠٠ اقساط متأخرة ٤٠٠ فوائد تأخير سداد الاقساط

تعويضات إعادة التأمين الوارد ٨٠٠٠ سددت بالكامل

حصلت الشركة كافة التعويضات المستحقة على الشركة المصرية لإعادة التأمين

المطلوب: حساب صافي التعويضات

الحـــل

يحسب صافي التعويضات بالمعادلة الاساسية التالية:

إجمالي التعويضات المباشرة المسددة + تعويضات إعادة التأمين الوارد – تعويضات التأمين الصادر.

وعناصر هذه المعادلة كالآتي:

أ. التعويضات المباشرة المسددة = التعويضات المباشرة المسددة نقدا + الاستحقاقات التي خصمت من حساب جاري المؤمن لهم عند سداد التعويضات + التعويضات المباشرة المسددة للمؤمن لهم في صورة غير نقدية (بتخفيض الاقساط والاعفاء منها).

أي أن: التعويضات المباشر المسددة = ٢١٤٠٠ التعويضات المباشرة المسددة نقدا {صافي المسدد نقدا ١٨٠٠٠ + ٣٤٠٠ الالتزامات المخصومة المستحقة على المؤمن لهم (٢٠٠٠ قروض بضمان وثائق + ٤٠٠ فوائد قروض بضمان وثائق + ٦٠٠ أقساط متأخرة +٤٠٠ فوائد تأخير)} + التعويضات المباشرة غير النقدية ٣٠٠٠(٢٠٠٠تخفيض اقساط + ١٠٠٠ إعفاء من الاقساط) = ٢٤٤٠٠

ب. تعويضات إعادة التأمين الوارد = ٨٠٠٠

ج. تعويضات إعادة التأمين الصادر = التعويضات المباشرة المستحقة × نسبة إعادة التأمين =

٣٠٠٠٠ × ٤٠٪ = ١٢٠٠٠

صافي التعويضات = ٢٤٤٠٠ + ٨٠٠٠ – ١٢٠٠٠ = ٢٠٤٠٠

٢/٣: العمولات وتكاليف الانتاج في تأمينات الاشخاص وتكوين الاموال:

يشمل ذلك البنود الاتية:

- الاجور وما في حكمها للعاملين بإدارات الانتاج.
- العمولات المستحقة عن عمليات التأمين وإعادة التأمين
- أتعاب الكشف الطبي على عملاء تأمينات الاشخاص
- مصاريف الدعاية والنشر والاعلان
- نصيب الشركة من الدمغة النسبية المستحقة على اقساط التأمين
- ٥٠٪ من المصروفات غير المباشرة للفروع والمكاتب (ما يخص الفروع)
- كافة المصروفات الأخرى التي تتعلق بالإنتاج

وتعرض العمولات وتكاليف الانتاج في تأمينات الاشخاص وتكوين الاموال ويفصح عنها طبقا لمعايير المحاسبة المصرية كالاتي:

١. عمولات مباشرة

٢. عمولات عمليات إعادة التامين الوارد

٣. تكاليف الانتاج الأخرى

= جملة العمولات وتكاليف الانتاج

عمولات عن العمليات المباشرة: هي عمولات تستحق للمنتجين والوكلاء وسماسرة التأمين، وهم أشخاص يقومون بجلب عمليات التأمين والمستأمنين، وتعد هذه العمولات من عناصر المصروفات.

عمولات عمليات إعادة التأمين الوارد: تستحق هذه العمولات عن العمليات التي ترد الي الشركة من شركات التأمين المتنازلة، وهي تعد من قبيل المصروفات، وقد أوجبت اللائحة التنفيذية من قانون الاشراف والرقابة على التأمين في مصر ضرورة الافصاح عن هذه العمولات عن العمليات الواردة محليا او خارجيا بشكل مستقل.

مثال ٢

استخرجت البيانات التالية من سجلات الحياة بإحدى شركات التأمين التي تعمل في مجال تأمينات الأشخاص وتكوين الاموال عن السنة المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ (الارقام بألوف الجنيهات:

جملة العمولات عن العمليات المباشرة ٦٠٠٠، سدد منها ٣٦٠٠ للمنتجين بعد خصم ضرائب وتأمينات ٤٠٠، عمولات عمليات اعادة التأمين الوارد ٤٠٠٠، منها ٨٠٪ خلال الفترة

المطلوب: أجراء قيود اليومية لإثبات ما تقدم

الحل

١. قيود اليومية:

٦٠٠ من حـ/ العمولات عن العمليات المباشرة

٦٠٠ الي حـ/ المنتجين والوكلاء

(اثبات استحقاق عمولات العمليات المباشرة)

٤٠٠ من حـ/ المنتجين والوكلاء

الي مذكورين

٤٠ حـ/ ضرائب على المرتبات والاجور وتأمينات اجتماعية

٣٦٠ حـ/ النقدية

(اثبات سداد مبالغ للمنتجين والوكلاء بعد خصم الضرائب والتأمينات)

٦٠٠ من حـ/ الايرادات والمصروفات فرع الحياة

٦٠٠ الي حـ/ العمولات عن العمليات المباشرة

(اقفال حساب العمولات عن العمليات المباشرة بترحيل رصيده الحساب لحساب الايرادات والمصروفات عن الفترة)

٤٠٠ من حـ/ العمولات عن العمليات الواردة

٤٠٠ الي حـ/ الشركات المتنازلة

(اثبات استحقاق عمولات اعادة التأمين الوارد)

٣٢٠ من حـ/ الشركات المتنازلة

٣٢٠ الي حـ/ النقدية

(سداد مبالغ للشركات المتنازلة)

٤٠٠ من حـ/ الايرادات والمصروفات فرع الحياة

٤٠٠ الي حـ/ العمولات عن العمليات الواردة

(اقفال حساب العمولات عن العمليات الواردة بترحيل رصيده الحساب لحساب الايرادات والمصروفات عن الفترة)

٣/٣: رسوم الدمغة النسبية:

هي رسوم تلتزم شركة التأمين بسدادها لمصلحة الضرائب بموجب قانون رسوم الدمغة رقم (١١١) لسنة ١٩٨٠: وهي تعد من المصروفات.

٣ /٤: مصروفات الانتاج:

يقصد بها كافة المصروفات التي يتحملها قسم تأمينات الاشخاص وتكوين الاموال في سبيل الحصول على عمليات التأمين وإصدار وثائق التأمين للمؤمن لهم، وتشمل هذه المصروفات أجور الوسطاء والسماسرة ومنتجي التأمين ومصروفات انتقالهم. وقد فرق المشرع بين هذه الاجور والعمولات التي تستحق وتسدد لهم.

مثال ٣

بلغت مصروفات انتاج الوثائق عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠١٩/٦/٣٠ مبلغ ٥٠٠٠٠ ج، وقد سددت هذه المصروفات نقدا

المطلوب: اجراء قيود اليومية

الحل

٥٠٠٠٠ من حـ/ مصروفات الانتاج

٥٠٠٠٠ الي ج / النقدية

(اثبات استحقاق وسداد مصروفات الانتاج)

٥٠٠٠٠ من حـ/ العمولات

٥٠٠٠٠ الي حـ/ مصروفات الانتاج

(اقفال حساب مصروفات الانتاج في نهاية الفترة بترحيل رصيده لحساب العمولات)

٣/٥: المخصصات الفنية آخر المدة:

هي مبالغ يتم حجزها لمقابلة خسائر والتزامات تتصف بالآتي:

- ✓ أنها خسائر والتزامات تأمينية فنية أي أنها ترتبط مباشرة بوثائق وعقود التأمين
- ✓ أنها مخصصات يتم تكوينها طبقا لمبدأ الحيطة والحذر، الذي يتطلب ضرورة أخذ كافة الخسائر والالتزامات في الحسبان عند قياس نتائج الاعمال سواء كانت هذه الخسائر فعلية أم متوقعة أم محتملة.
- ✓ أن مصدرها الايرادات، ومن ثم فهي مصروفات وأعباء تحمل عليها، وليست توزيعات للأرباح كما هو الحال بالنسبة للاحتياطات.
- ✓ أنها تعد مخصصات وفقا للمفهوم المحاسبي، حتى لو أطلقت اللائحة التنفيذية على أحدها مصطلح الاحتياطي الحسابي.

تضم المخصصات الفنية آخر المدة في تأمينات الاشخاص وتكوين الاموال عنصرين رئيسيين هما: الاحتياطي الحسابي آخر المدة. مخصص المطالبات تحت التسوية آخر المدة.

٦/٣: المصروفات العمومية والادارية لتأمينات الاشخاص وتكوين الاموال:

تشمل كافة المصروفات العمومية والادارية الخاصة بكل فرع من فروع تأمينات الاشخاص وتكوين الاموال مثل: مرتبات العاملين والموظفين والمديرين ومكافآتهم، والمطبوعات والادوات الكتابية المستهلكة، والايجار ومصاريف الصيانة والاصلاحات الخ....

٧/٣: المصروفات الأخرى لتأمينات الاشخاص وتكوين الاموال:

تتضمن المصروفات الأخرى، طبقا لما ورد في اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥، عديدا من البنود وقد أوجبت تلك اللائحة الافصاح عن هذه البنود بالتفصيل في جانب المصروفات حـ/الايرادات والمصروفات وهي تشمل الاتي:

١. رسوم تسجيل الفرع: وهي الرسوم التي تسددها شركة التأمين الي الهيئة المصرية للرقابة على التأمين عن تسجيل نشاط الفرع لدي الهيئة.
٢. رسوم الاشراف المدفوعة والمستحقة: وهي رسوم تسددها شركة التأمين لهيئة الاشراف والرقابة مقابل قيام الاخيرة بالأشراف والرقابة على نشاط الشركة
٣. مصروفات المركز الآلي: هي مصروفات تتحملها شركة التأمين مقابل تشغيل البيانات المحاسبية وغير المحاسبية الخاصة بفرع التأمين.
٤. رسوم الترخيص بإجراء سحب على وثائق التأمين: وهو سحب يمكن لشركة من منح المؤمن لهم جوائز عند فوزهم في سحب سنوي يجري على وثائق التأمين. وتعد هذه الجوائز شكلا من أشكال التعويضات المباشرة كما سبق شرحه.

لا تستطيع الشركة اجراء مثل هذا السحب السنوي دون الحصول على ترخيص بذلك من الجهات المعنية ومنها الشئون الاجتماعية، وذلك مقابل رسوم مقررة تسددها شركة التأمين، وهي تعد بمثابة مصروفات أخري.

٨/٣: المخصصات بخلاف مخصصات الاستثمار لتأمينات الاشخاص وتكوين الاموال:

هي المخصصات التجارية التي تحجز من الايرادات مثل:

مخصص مكافأة ترك الخدمة والمزايا الاساسية ومخصص مدينو عمليات التأمين

٩/٣: مخصصات استثمارات: مخصص قروض ود. مشكوك فيها ومخصص هبوط أسعار ا. م.

الفصل الثالث

قياس نتائج أعمال

شركات التأمين

المبحث الأول: القوائم المالية لفرع تأمينات الأشخاص وتكوين الاموال

مقدمة:

في نهاية الفترة المحاسبية يتم قياس نتائج اعمال فروع تأمينات الاشخاص وتكوين الاموال، وذلك لقياس الفائض او العجز الذي حققه كل فرع من فروع التأمين، حيث تعد القوائم المالية التالية:

١. قائمة ايرادات ومصروفات فرع تأمينات الحياة

٢. قائمة ايرادات ومصروفات فرع تأمينات الحوادث الشخصية، والعلاج الطبي طويل الامد.

٣. قائمة ايرادات ومصروفات فرع تكوين الاموال.

ويفيد قياس نتائج اعمال هذه الفروع في الاتي:

- ✓ تقييم أداء الادارة، وتوزيع صافي الارباح على اصحاب الحقوق كالمساهمين، والعاملين، والادارة.
- ✓ حساب الالتزامات الضريبية المستحقة على المنشأة لصالح الخزانة العامة
- ✓ توفير معلومات عن ربحية المنشأة ومركزها المالي.

٤/ ١: قائمة الايرادات والمصروفات:

تصور قائمة الايرادات والمصروفات لأي فرع من فروع تأمينات الاشخاص وتكوين الاموال طبقا للنماذج الواردة في القرار رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٩، بشأن إعداد القوائم المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين، وذلك بهدف قياس الفائض او العجز الذي حققه الفرع من عمليات التأمين، حيث تعد نتيجة القياس من المعلومات الضرورية التي يعتمد عليها في صناعة القرارات، وتقييم أداء كل فرع، وتقييم مدي مساهمته في الربحية الاجمالية لشركة التأمين. توضح القائمة الواردة في المثال التالي نموذجا لكيفية قياس وعرض ايرادات ومصروفات أحد فروع تأمينات الاشخاص وتكوين الاموال كما ورد في القرار رقم ١٥٧ المذكور.

٤/٢: متطلبات إعداد قائمة الايرادات والمصروفات

يتطلب إعداد قائمة الايرادات والمصروفات التي تعد لكل فرع من فروع تأمينات الاشخاص وتكوين الاموال بهدف قياس الفائض او العجز الاتي:

١. تحديد ما يخص الفترة المحاسبية التي تعد عنها القائمة من إيرادات ومصروفات تم ترحيلها اليها

٢. تكوين مخصصات اخر المدة وتشمل:

. المخصصات الفنية آخر المدة

. المخصصات المرتبطة بالاستثمارات المخصصة.

. المخصصات بخلاف المرتبطة بالاستثمارات المخصصة.

٣. المبدأ العام عند إعداد قائمة الايرادات والمصروفات، وكما هو واضح من النموذج التالي، هو عدم إجراء مقاصة بين إيرادات معينة والمصروفات المرتبطة بها، ومن أمثلة ذلك:

- ✓ تظهر العناصر والبنود المتعلقة بالأقساط بالتفصيل، إذ تتطلب القرار رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٩ بشأن إعداد القوائم المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين أن تظهر الاقساط المباشرة منفصلة عن كل من اقساط إعادة التأمين الوارد وأقساط إعادة التأمين الصادر.
- ✓ تظهر العمولات المدينة بالتفصيل ضمن المصروفات بينما تظهر العمولات الدائنة المرتبطة بإعادة التأمين الصادر في جانب الايرادات.
- ✓ تظهر العناصر الخاصة بالتعويضات بالتفصيل ضمن المصروفات، كما تظهر التعويضات المسددة (تعويضات عن العمليات المباشرة، والتعويضات عن العمليات الواردة) مستقلة عن التعويضات المستردة عن عمليات إعادة التأمين الصادر.
- ✓ تظهر العمولات المدينة بالتفصيل ضمن المصروفات بينما تظهر العمولات الدائنة المرتبطة بإعادة التأمين الصادر في جانب الايرادات.
- ✓ تظهر العناصر الخاصة بالتعويضات بالتفصيل ضمن المصروفات، كما تظهر التعويضات المسددة (تعويضات عن العمليات المباشرة، والتعويضات عن العمليات الواردة) مستقلة عن التعويضات المستردة عن عمليات إعادة التأمين الصادر.
- ✓ عدم إجراء مقاصة بين المخصصات الفنية اول وآخر المدة، إذ يتم الافصاح عن كل منهما كالاتي:

أ. التغير في الاحتياطي الحسابي الذي تضاف قيمته الي صافي الاقساط للتوصل الي قيمة الاقساط المكتسبة

ب. اتغير في قيمة مخصص المطالبات تحت التسوية الذي تضاف قيمته الي صافي التعويضات للتوصل الي التعويضات المحملة.

. يتم إجراء مقاصة بين إيرادات الاستثمارات المخصصة ومصروفات الاستثمارات المخصصة للتوصل الي صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة، ويعد ذلك استثناءً من المبدأ العام المذكور في رقم ٣ أعلاه.

مثال

حدثت العمليات الاتية في إحدى شركات تأمينات الاشخاص وتكوين الاموال (فرع الحياة) خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ التي تعيد التأمين على عملياتها بنسبة ٣٠٪ لدي شركات إعادة التأمين (الارقام بألوف الجنيهات):

١. قيمة الوثائق المصدرة خلال العام ٣٦٠٠٠، حصلت الشركة منها ٢٤٠٠٠ وبلغت أقساط إعادة التأمين الوارد للشركة ١٤٠٠٠ حصلت الشركة منها ١٠٠٠٠.

٢. التعويضات المباشرة عن الفترة ٢٤٠٠٠، بيانها كالاتي:

٦٠٠٠ لتخفيض الاقساط والاعفاء منها، والباقي للوفاة والوفاء والاستردادات.

وقد سددت الشركة من هذه التعويضات للمستأمنين ١٥٦٠٠ نقدا بعد خصم الالتزامات التالية:

قروض بضمان الوثائق ٣٠٠، فوائد قروض بضمان وثائق ٢٠، اقساط متأخرة ٧٦، غرامات تأخير سداد أقساط ٤.

٣. تعويضات إعادة التأمين الوارد ٨٠٠٠، سددت الشركة منها ٨٠٪.

٤. حصلت الشركة ٨٠٪ من تعويضات إعادة التأمين الصادر

٥. المخصصات الفنية أول المدة:

الاحتياطي الحسابي ٣٢٠٠، ومخصص المطالبات تحت التسوية ٢٠٠٠

٦. مصروفات الاستثمار ٧٠، ومصروفات إنتاج الوثائق ٥٠، والمصروفات العمومية والادارية ٢٤٠.

٧. الإيرادات من العقارات ١٨٠، ومن الاوراق المالية ٢٠٠، وفوائد القروض ٣٦٠ حصل منها ٣٥٠.

إذا علمت الاتي:

أ. المخصصات الفنية اللازم تكوينها آخر المدة كالاتي:

الاحتياطي الحسابي ٢٥٠٠، ومخصص المطالبات تحت التسوية ٢١٦٠.

ب. المخصصات الأخرى اللازم تكوينها الاتي:

مخصص مدينو عمليات التأمين ٦٠، مخصص إهلاك الاصول ٢ % من تكلفة الاصول البالغة ٢٠٠.

ج. مخصصات الاستثمار المراد تكوينها كالاتي:

مخصص قروض مشكوك فيها بنسبة ٢ % من قيمة القروض وقدرها ١٨٠٠، ومخصص هبوط أسعار اوراق مالية ٢٠٠.

د. تحسب عمولة المنتجين بنسبة ٥ %، وعمولة إعادة التأمين الوارد ٨ %، وعمولة إعادة التأمين الصادر ١٠ %.

المطلوب: قياس نتائج أعمال فرع تأمينات الحياة بإعداد قائمة الايرادات والمصروفات لهذا الفرع عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠

الحل

تمهيد:

١. تعد قائمة ايرادات ومصروفات فرع تأمينات الحياة

٢. اقساط إعادة التأمين الصادر= الاقساط المباشرة × نسبة إعادة التأمين

= ٣٦٠٠٠ × ٣٠ % = ١٠٨٠٠

٣. عمولة المنتجين (عمولات مباشرة) = الاقساط المباشرة × نسبة عمولة المنتجين

= ٣٦٠٠٠ × ٥ % = ١٨٠٠ مصروف

٤. عمولة إعادة التأمين الوارد= أقساط إعادة التأمين الوارد × نسبة العمولة

= ١٤٠٠٠ × ٨ % = ١١٢٠ (مصروف)

٥. عمولة إعادة التأمين الصادر

= اقساط إعادة التأمين الصادر × نسبة عمولة إعادة التأمين الصادر

= ١٠٨٠٠ × ١٠ % = ١٠٨٠ إيراد

٦. يتم عرض الايرادات الأخرى بالصافي، وحيث أنه لا يوجد من الايرادات الأخرى سوي غرامات تأخير سداد أقساط، وهي تعد بالنسبة للمستأمنين التزامات تخصم منهم عند سداد التعويضات لهم، لكنها من وجهة نظر شركة التأمين (الوحدة المحاسبية محل القياس المحاسبي) تعد ايرادات أخري = ٤

٧. يتم الافصاح عن الدخل من الاستثمارات بالصافي = (١٨٠ ايرادات عقارات + ٢٠٠ ايرادات اوراق مالية + ٣٦٠ فوائد قروض) – (٧٠ مصروفات الاستثمار)

= ٧٤٠ إيرادات من الاستثمار المخصصة – ٧٠ مصروفات الاستثمار المخصصة = ٦٧٠

٨. حساب صافي التعويضات: بحسب صافي التعويضات بالمعادلة الاتية:

إجمالي التعويضات المباشرة المسددة + تعويضات إعادة التأمين الوارد المسددة – تعويضات التأمين الصادر المستردة.

وعناصر هذه المعادلة كالاتي:

أ. التعويضات المباشرة = التعويضات المباشرة المسددة نقدا + الاستحقاقات التي خصمت من حساب جاري المؤمن لهم عند سداد التعويضات + التعويضات المباشرة للمؤمن لهم في صورة غير نقدية (بتخفيض الاقساط والاعفاء منها)

أي أن: التعويضات المباشرة المسددة = ١٦٠٠٠ التعويضات المباشرة المسددة نقدا {صافي المسدد نقدا ١٥٦٠٠ + ٤٠٠ الالتزامات المخصومة المستحقة على المؤمن لهم (٣٠٠

قروض بضمان وثائق + ٢٠ فوائد قروض بضمان وثائق + ٧٦ أقساط متأخرة + ٤ فوائد تأخير)} + التعويضات المباشرة غير النقدية ٦٠٠٠ (تخفيض اقساط + إعفاء من الاقساط) =٢٢٠٠٠

ب. تعويضات إعادة التأمين الوارد = ٨٠٠٠ × ٨٠ % = ٦٤٠٠

ج. تعويضات إعادة التأمين الصادر = التعويضات المباشرة المستحقة × نسبة إعادة التأمين = ٢٤٠٠٠ × ٣٠ % = ٧٢٠٠

تعويضات إعادة التأمين الصادر المستردة = ٧٢٠٠ × ٨٠ % = ٥٧٦٠

صافي التعويضات = ٢٢٠٠٠ + ٦٤٠٠ – ٥٧٦٠ = ٢٢٦٤٠

٩. المخصصات المكونة للاستثمارات المخصصة:

مخصص قروض مشكوك في تحصيلها = ١٨٠٠ × ٢ % = ٣٦

مخصص هبوط أسعار اوراق مالية = ٢٠٠

اجمالي المخصصات المكونة للاستثمارات المخصصة (٢٠٠ +٣٦) = ٢٣٦

١٠. المخصصات بخلاف مخصصات الاستثمار: (٦٤) وهي:

مخصص إهلاك الاصول الثابتة = ٢٠٠ × ٢ % = ٤

مخصص مدينو عمليات التأمين = ٦٠

قائمة الإيرادات والمصروفات فرع تأمينات الحياة عن السنة المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠

(الارقام بألوف الجنيهات)

البيان	العام الحالي	سنة المقارنة
الايرادات:		
الاقساط المباشرة	٣٦٠٠٠	××
اقساط إعادة التأمين الوارد	١٤٠٠٠	××
اجمالي الاقساط	٥٠٠٠٠	××
اقساط إعادة التأمين الصادر	(١٠٨٠٠)	××
صافي الاقساط	٣٩٢٠٠	××
التغير في الاحتياطي الحسابي:		
الاحتياطي الحسابي اول المدة	٣٢٠٠	××
(–) الاحتياطي الحسابي اخر المدة	٢٥٠٠	××
	٧٠٠	××

الاقساط المكتسبة	٣٩٩٠٠	××
+ عمولات عمليات اعادة التأمين الصادر	١٠٨٠	××
+ صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة	٦٧٠	××
+ ايرادات أخري مباشرة	٤	××
اجمالي الايرادات	٤١٦٥٤	××
المصروفات:		
التعويضات المسددة عن العمليات المباشرة	٢٢٠٠٠	××
التعويضات المسددة عن عمليات اعادة التأمين الوارد	٦٤٠٠	××
اجمالي التعويضات	٢٨٤٠٠	××
(−) التعويضات المستردة من إعادة التأمين	٥٧٦٠	××
صافي التعويضات	٢٢٦٤٠	××
التغير في مخصص المطالبات تحت التسديد:		
مخصص المطالبات تحت التسوية اخر المدة	٢١٦٠	××
(−) مخصص المطالبات تحت التسوية اول المدة	٢٠٠٠	××
التعويضات التحميلية	٢٢٨٠٠	××
+عمولات مباشرة	١٨٠٠	××
+عمولات عمليات إعادة التأمين الوارد	١١٢٠	××
+تكاليف الانتاج	٥٠	××
جملة العمولات وتكاليف الانتاج	٢٩٧٠	×××
مصروفات عمومية وادارية	٢٤٠	××
المخصصات المكونة للاستثمارات المخصصة	٢٣٦	××
المخصصات بخلاف مخصصات الاستثمار	٦٤	××
إجمالي المصروفات	٢٦٣١٠	×××
فائض (عجز) نشـــاط تأمينات الاشـــخاص وتكوين الاموال. فرع تأمينات الحياة مرحل لقائمة الدخل	١٥٣٤٤	××

ملاحظات:

١. الاقساط المكتسبة = صافي الاقساط ± التغير في قيمة الاحتياطي الحسابي

٢. التعويضات المحملة = صافي التعويضات ± التغير في مخصص المطالبات تحت التسديد

المبحث الثاني: القوائم المالية لفرع تأمينات الممتلكات والمسئوليات

مقدمة:

يتم قياس نتائج الاعمال عن فترة معينة والمركز المالي في نهاية الفترة في المنشـــآت المختلفة لتحقيق أهداف متعددة منها: توفير معلومات عن ربحية المنشأة وموقفها المالي، إجراء توزيعات أرباح على أصحاب حقوق الملكية والعاملين ومجلس الادارة، تقييم أداء ادارة المنشأة، وحساب الالتزامات الضريبية المستحقة عليها.

في نهاية الفترة المحاسبية يتم قياس نتائج أعمال فروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات وصولا لتحديد الفائض او العجز الذي حققه كل فرع منها، حيث تعد قوائم الايرادات والمصروفات الاتية:

١. قائمة ايرادات ومصروفات فرع التأمين ضد أخطار الحريق والتأمينات التي تلحق بها.
٢. قائمة ايرادات ومصـــروفات فرع التأمين ضـــد اخطار النقل البري والنهري والبحري والجوي وتأمينات المسئوليات المختلفة
٣. قائمة ايرادات ومصـــروفات فرع التأمين على اجســـام الطائرات وآلاتها ومهماتها وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها.
٤ . قائمة ايرادات ومصروفات فرع التأمين على السيارات وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها.
٥. قائمة ايرادات ومصروفات فرع التأمين فرع التأمين الهندسي وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها
٦. قائمة ايرادات ومصروفات فرع التأمين فرع تأمينات البترول
٧. قائمة ايرادات ومصروفات فرع التأمين فرع التأمين ضد الحوادث المتنوعة والمسئوليات

١/٥: المخصصات الفنية في تأمينات الممتلكات والمسئوليات:

تضم هذه المخصصات الفنية الاتي:

أ. مخصص الاخطار السارية:

تقضـي المادة ٣٧ من القانون ٩١ لسـنة ١٩٩٥ بتكوين مخصـص الاخطار السـارية في نهاية الفترة المحاسـبية لمقابلة التزامات الشـركة عن عمليات تأمين أبرمت وثائقها خلال الفترة، وســـوف تســـري هذه الوثائق خلال الفترة الحالية او الفترات المحاســـبية التالية. ويحجز هذا المخصص من ايرادات الفترة المحاسبية على أساس نسب مئوية من إجمالي اكتتابات الشركة عن السنة المالية المنتهية حيث تمثل هذه النسب المئوية الحد الأدنى وهي كالاتي:

٤٧ % عن عمليات التأمين الاجباري عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات.
٢٥ % عن عمليات التأمين من اخطار النقل البحري والجوي
٤٠ % عن باقي العمليات (فروع التأمين الأخرى)

١٠٠٪ من رصيد اقساط وثائق التأمين طويلة الاجل والخاص بالسنوات التالية للسنة المنتهية.

ب. مخصص التعويضات تحت التسوية:

يكون هذا المخصص بصفة عامة لمقابلة الحوادث التي تحققت وتم الابلاغ عنها ولم تنته الإجراءات التي تتخذها شركة التأمين لسداد التعويضات بشأنها حتى نهاية المدة المحاسبية

ج. مخصص التقلبات العكسية:

يكون هذا المخصص لمقابلة التغيرات غير المرغوبة في اسواق تأمينات الممتلكات والمسئوليات.

ويلاحظ أن:

١ – تحمل ايرادات فترة المحاسبة بمقدار المخصصات الفنية آخر المدة التي يري خبراء التأمين ضرورة تكوينها.

٢ – المخصصات الفنية اخر المدة المحاسبية الحالية تعد مخصصات فنية اول المدة المحاسبية التالية، وفي نهاية المدة المحاسبية التالية ترد الي ايرادات هذه الفترة الاخيرة، حيث تعد الايرادات هي مصدرها، ومن ثم يتم اقفال حساباتها في حـ/ الايرادات والمصروفات عن فترة المحاسبة التالية.

٣– تفتح حسابات المخصصات الفنية اخر المدة بدفتر الاستاذ وترصد ويفصح عنها في ميزانية فروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات باعتبارها مخصصات آخر المدة (جانب الالتزامات)

عندما يتم الربط بين أرصدة المخصصات الفنية اول المدة واخر المدة لإحدى الفترات المالية، فإن تأثيرهم على نتائج الاعمال يتحدد وفقا للاعتبارات التالية:

- إذا تساوت ارصدة المخصصات الفنية اخر المدة مع ارصدة المخصصات الفنية اول المدة، فإن تأثيرهم ينعدم على نتائج اعمال مدة المحاسبة.
- إذا كانت ارصدة المخصصات الفنية اخر المدة اقل من ارصدة المخصصات الفنية اول المدة، فإن التأثير على نتائج اعمال فترة المحاسبة يكون موجبا والعكس صحيح.

مثال ١

في ٢٠١٩/٦/٣٠ قرر خبراء التأمين في إحدى شـــركات التأمين التي تعمل في مجال تأمينات الممتلكات والمسـئوليات تكوين مخصـصـات فنية آخر المدة على النحو الاتي: (الارقام بألوف الجنيهات)

- **مخصص الاخطار السارية ٣٠٠٠**
- **مخصص التعويضات تحت التسوية ٢٤٠٠**
- **مخصص تقلبات عكسية ٢٠٠٠**

وكانت ارصدة هذه المخصصات في اول المدة ٤٠٠٠، ٢٠٠٠، ١٨٠٠ على التوالي

المطلوب: اجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم:

الحل

من مذكورين

٤٠٠٠ حـ/ مخصص الاخطار السارية اول المدة

٢٠٠٠ حـ/ مخصص التعويضات تحت التسوية اول المدة

١٨٠٠ حـ/ مخصص تقلبات عكسية اول المدة

٧٨٠٠ الي حـ/ الايرادات والمصروفات فرع...

(اقفال حسابات المخصصات الفنية اول المدة)

٧٤٠٠ من حـ/ الايرادات والمصروفات فرع...

الي مذكورين

٣٠٠٠ حـ/ مخصص الاخطار السارية اخر المدة

٢٤٠٠ حـ/ مخصص التعويضات تحت التسوية اخر المدة

٢٠٠٠ حـ/ مخصص تقلبات عكسية اخر المدة

(اقفال حسابات المخصصات الفنية اخر المدة)

مثال ٢

تمت العمليات التالية في إحدى شركات التأمين ضد الحرائق خلال السنة الحالية المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠.

- **بلغ مجموع الوثائق المصدرة خلال العام ٦٠٠٠٠٠، منها وثائق طويلة الأجل تبلغ قيمتها ١٠٠٠٠٠ ج، وقد حصلت الشركة من هذه الوثائق ما قيمته ٤٥٠٠٠٠، وبلغ نصيب شركات**

الإعادة مبلغ ٢٥٠٠٠٠ ج سددت الشركة الأصلية منها ١٠٠٠٠٠ ج، كما بلغت أقساط إعادة التأمين الوارد ٣٠٠٠٠٠ ج حصلت الشركة منها ٢٠٠٠٠٠ ج.

المطلـوب:

(١) حساب صافي الأقساط

(٢) حساب مخصص الأخطار السارية

الحـــــل

(١) حساب صافي الأقساط:

هنا يتم تطبيق أساس الاستحقاق عند حساب صافي الأقساط بغض النظر عما حصل أو سدد منها.

٦٠٠٠٠٠	جملة الوثائق المصدرة خلال العام
٣٠٠٠٠٠	+ أقساط إعادة تأمين صادر
٩٠٠٠٠٠	الإجمالي عن المباشر والوارد
٢٥٠٠٠٠	– أقساط إعادة تأمين صادر
٦٥٠٠٠٠	صافي الأقساط

٦٥٠٠٠٠٠

أقساط طويلة الأجل — أقساط قصيرة الأجل

١٠٠٠٠٠ — الباقي ٥٥٠٠٠٠

(٢) حساب مخصص الأخطار السارية:

مخصص الأخطار السارية عن الأقساط طويلة الأجل =

١٠٠٠٠٠ × ١٠٠ % = ١٠٠٠٠

مخصص الأخطار السارية عن الأقساط قصيرة الأجل =

٥٥٠٠٠٠ × ٤٠ % = ٢٢٠٠٠٠

∴ مجموع مخصص الأخطار السارية = ١٠٠٠٠٠ + ٢٢٠٠٠٠ = ٣٢٠٠٠٠

٢/٥: متطلبات اعداد قائمة الايرادات والمصروفات:

يتطلب إعداد قائمة الايرادات والمصروفات التي تعد لكل فرع من فروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات بهدف قياس الفائض او العجز اتباع القواعد ذاتها السابق ذكرها حسب متطلبات القرار ١٥٧ لسنة ١٩٩٩ بشأن إعداد القوائم المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين.

مثال ٢

تمت العمليات المالية التالية بإحدى شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ فرع التأمين ضد الحريق، والتي تعيد التأمين على عملياتها بنسبة ٤٠ % لدي شركات الاعادة (الارقام بألوف الجنيهات)

١ – قيمة الوثائق المصدرة خلال العام ٤٠٠٠ منها ٣٠٠٠ عن وثائق قصيرة الاجل، وقد حصلت الشركة منها ٣٥٠٠

٢. اقساط اعادة التأمين الوارد للشركة ١٠٠٠، حصلت الشركة منها ٩٠٠

٣. سددت الشركة ٨٠٪ من اقساط إعادة التأمين الصادر

٤. التعويضات المباشرة عن الفترة ١٢٠٠، سددت الشركة منها ٦٠٠ نقدا بعد خصم التزامات على المستأمنين كما يلي:

٢٠٠ قروض بضمان وثائق، ٢٠ فوائد قروض بضمان وثائق، ٤٠ اقساط متأخرة، ٢ غرامات تأخير سداد اقساط

٥. تعويضات اعادة التأمين الوارد ٦٠٠، سددت الشركة منها ٤٠٠

٦. حصلت الشركة ٤٠٠ من تعويضات اعادة التأمين الصادر

٧. المخصصات الفنية اول المدة كالاتي:

٢٠٠٠ مخصصات الاخطار السارية، ٣٠٠ مخصص التعويضات تحت التسوية ، ٢٤٠ مخصص تقلبات عكسية

٨. مصروفات الاستثمار ١٠، وإجمالي الدخل من الاستثمار ١٥٠، ومصروفات أنتاج وثائق ٨٤، والمصروفات الادارية والعمومية ٢٢٠

٩. العمولات عن العمليات المباشرة ٢٨٠، سددت الشركة منها ٢٤٠، وبلغت عمولات اعادة التأمين الوارد ١٠٠، سددت الشركة ٧٠ % منها، وتحسب عمولة اعادة التأمين الصادر بنسبة ١٠٪

إذا علمت أنه يراد تكوين المخصصات الاتية:

مخصصات فنية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ (٤٥٨ مخصص التعويضات تحت التسوية، ٢٠٠ مخصص تقلبات عكسية)

مخصصات بخلاف الاستثمار ٧٠٠

مخصصات الاستثمار ٨٠٠

المطلوب: إعداد قائمة ايرادات ومصروفات فرع التأمين ضد اخطار الحريق عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠

الحل:

قائمة ايرادات ومصروفات فرع الحريق عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠

(الارقام بألوف الجنيهات)

بيان	العام الحالي	سنة المقارنة
الايرادات:		
الاقساط المباشرة	٤٠٠٠	
+اقساط اعادة التأمين الوارد	١٠٠٠	
إجمالي الاقساط	٥٠٠٠	
- اقساط اعادة التأمين الصادر	١٦٠٠	
صافي الاقساط	٣٤٠٠	
التغير في قيمة مخصص الاخطار السارية	٢٠٠٠	
مخصص الاخطار السارية اول المدة	١٩٦٠	
مخصص الاخطار السارية اخر المدة	٣٤٤٠	
الاقساط المكتسبة	١٦٠	
عمولات اعادة التأمين الصادر	١٤٠	
صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة	٢	
ايرادات اخري مباشرة	٣٧٤٢	
اجمالي الايرادات		
المصروفات:	٨٦٢	
التعويضات المسددة عن العمليات المباشرة	٤٠٠	
+ التعويضات المسددة عن عمليات اعادة التأمين	١٢٦٢	
اجمالي التعويضات		
. التعويضات المستردة من اعادة التأمين الصادر	٤٠٠	
صافي التعويضات	٨٦٢	

التغير في قيمة مخصص التعويضات تحت التسوية:		
مخصص التعويضات تحت التسوية في اخر المدة		
مخصص التعويضات تحت التسوية في اول المدة	٤٥٨	
التعويضات التحميلية	٣٠٠	
التغير في قيمة مخصص التقلبات العكسية	١٠٢٠	
مخصص التقلبات العكسية في اخر المدة		
مخصص التقلبات العكسية في اول المدة	٢٠٠	
	٢٤٠	
عمولات مباشرة	٤٠	
عمولات عمليات اعادة التأمين الوارد	٢٨٠	
تكاليف الانتاج	١٠٠	
	٨٤	
جملة العمولات وتكاليف الانتاج	٤٢٤	
مصروفات عمومية وإدارية	٢٢٠	
المخصصات المكونة للاستثمارات المخصصة	٨٠٠	
المخصصات بخلاف مخصصات الاستثمار	٧٠٠	
إجمالي المصروفات	٣١٦٤	
فائض (عجز) نشاط تأمينات الممتلكات والمسئوليات	٥٧٨	
مرحل لقائمة الدخل		

ملاحظات:

اقساط اعادة التأمين الصادر = ٤٠٠٠ الوثائق المباشرة المصدرة × ٤٠ % = ١٦٠٠

مخصص الاخطار السارية اخر المدة = (الاقساط عن الوثائق طويلة الاجل بالكامل = {(صافي الأقساط – الاقساط طويلة الاجل) × ٤٠ %} = ١٠٠٠ {(٣٤٠٠ – ١٠٠٠) × ٤٠ %}

= ١٠٠٠ + ٩٦٠ = ١٩٦٠

عمولة اعادة التأمين الصادر = اقساط اعادة التأمين × ١٠ %

= ١٦٠٠ × ١٠ % = ١٦٠

صافي الدخل من الاستثمار = اجمالي الدخل من الاستثمار – مصروفات الاستثمار = ١٥٠ – ١٠ = ١٤٠

التعويضات المباشرة المسددة = التعويضات المسددة نقدا + التزامات المستأمنين المخصومة = ٦٠٠ نقدا + (٢٠٠ قروض بضمان وثائق + ٢٠ فوائد قروض بضمان وثائق + ٤٠ اقساط متأخرة + ٢ غرامات تأخير سداد اقساط) = ٨٦٢

مثال ٤

فيما يلي العمليات التي تمت في فرع الحريق بإحدى شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/٦/٣٠ (الارقام بألوف الجنيهات):

جملة الوثائق المصدرة خلال العام ٢٢٥٠ منها ٥٠٠ وثائق طويلة الاجل، (وقد حصل منها ١٥٠٠) اقساط اعادة التأمين الصادر ٧٠٠ وقد سددت بالكامل. اقساط اعادة التأمين الوارد ١٠٠٠، وقد حصل منها ٧٥٠. العمولات المستحقة للمنتجين ٥٠، منها ٢٠ نصيب شركة الاعادة. عمولة اعادة التأمين الصادر ٦٠. أجور ومزايا المنتجين ١٥٠. تكاليف انتاج الوثائق ٨٠. التعويضات المباشرة المستحقة عن العام ١٧٥٠ (سدد منها ١٢٥٠) تعويضات اعادة التأمين الوارد ٧٥٠ سدد منها ٥٠٠. تعويضات اعادة التأمين الصادر ٧٠٠ مستردة بالكامل. مخصص الاخطار السارية اول المدة ٧٥٠.مخصص التعويضات تحت التسوية اول المدة ٢٥٠. مخصص التقلبات العكسية ٣٠٠

إذا علمت ما الاتي

- الفوائد المستحقة عن الودائع لدي البنوك ١٣٠
- ارباح وعوائد الاوراق المالية المستحقة ٥٠، والمحصلة ٣٠، والمصروفات المتعلقة بالأوراق المالية ١٠.
- فوائد وعمولات القروض المستحقة ٣٠، والمحصلة ٢٠، والمصروفات المتعلقة بالقروض ٨.
- قيمة ايرادات العقارات المؤجرة للغير ١٠٠، والمصروفات المتعلقة بإيرادات العقارات ١٤.
- رسوم الدمغة النسبية المحصلة ١٦، والمدفوعة ١٠.
- ارباح وعوائد شهادات الاستثمار المستحقة ٢٠، والمحصلة ١٤
- جملة المصروفات العمومية والادارية المباشرة ٥٠، وغير المباشرة ٣٠.
- الفوائد المستحقة عن المال المحتجز من معيدي التأمين ٧٠، والفوائد المستحقة عن المال المحتجز لدي معيدي التأمين ١٠٠
- مخصص القروض والديون المشكوك فيها ١٠
- مخصص التقلبات العكسية في ٢٠١٩/٦/٣٠ مبلغ ٣٥٠

المطلوب: احسب الاتي:

صافي الأقساط

مخصص الاخطار السارية اخر المدة

صافي الدخل من الاستثمار

مخصص التعويضات تحت التسوية اخر المدة

الحل

١. حساب الاقساط:

٢٢٥٠ جملة الوثائق المصدرة خلال العام

+ ١٠٠٠ اقساط اعادة التأمين الوارد

٣٢٥٠ جملة الاقساط

٧٠٠ اقساط اعادة التأمين الوارد

٢٥٥٠ صافي الاقساط

٢. حساب مخصص الاخطار السارية اخر المدة:

مخصص الاخطار السارية عن الاقساط طويلة الاجل = ٥٠٠ × ١٠٠٪ = ٥٠٠

مخصص الاخطار السارية عن الاقساط قصيرة الاجل = (٢٢٥٥٠ صافي الاقساط – ٥٠٠ الاقساط طويلة الاجل) × ٤٠ % = ٨٢٠

جملة مخصص الاخطار السارية اخر المدة = ٥٠٠ + ٨٢٠ = ١٣٢٠

٣. صافي الدخل من الاستثمار = {١٣٠ فوائد مستحقة عن المال المحتجز لدي معيدي التأمين – ٧٠ فوائد مستحقة عن المال المحتجز من معيدي التأمين)} = ٣٢٨

٤.حساب مخصص التعويضات تحت التسوية اخر المدة:

٥٠٠ تعويضات مباشرة مستحقة (١٧٥٠ = ١٢٥٠)

+ ٢٥٠ تعويضات اعادة تأمين وارد مستحقة (٧٥٠ – ٥٠٠)

٧٥٠ جملة التعويضات المستحقة

(صفر) تعويضات اعادة التأمين صادر مستحقة

٧٥٠ صافي التعويضات المستحقة = مخصص التعويضات تحت التسوية اخر المدة

المبحث الثالث: قياس نتائج الاعمال لشركات التأمين

مقدمة:

يتم قياس نتائج اعمال كفاءة انشطة التأمين والاستثمار لشركة التأمين عن فترة مالية معينة من خلال اعداد قائمة الارباح والخسائر. كماي تم قياس المركز المالي في نهاية هذه الفترة المالية بإعداد قائمة المركز المالي العمومية والمجمعة. ويركز هذا الفصل على اعداد قائمة الدخل

وطبقا لقرار وزير الاقتصاد رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٩، يجب على شركات التأمين إعداد القوائم المالية المنصوص عليها في هذا القرار، وهي كالاتي:

ملحق رقم ١ الميزانية

ملحق رقم ٢ قائمة الدخل

ملحق رقم ٣ قائمة الايرادات والمصروفات لتأمينات الاشخاص

ملحق رقم ٤ قائمة الايرادات والمصروفات لتأمينات الممتلكات

ملحق رقم ٥ قائمة التدفقات النقدية

وقد شدد القرار الوزاري رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٩ على عد خصائص يلزم توافرها في القوائم المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين كالاتي:

ان تكون القوائم واضحة ومفهومة، بمعني ضرورة البعد عن المصطلحات الفنية، مع تبسيط طريقة عرضها وتوضيح الاسس المستخدمة للوصول الي كل بند من بنودها.

ضرورة الافصاح عن السياسات المحاسبية المهمة حتى يمكن فهم القوائم المالية بصورة صحيحة وذلك بمراعاة الامور الاتية:

أ. أن تتضمن القوائم افصاحا عن السياسات المحاسبية المهمة المتبعة في اعدادها.

ب. ان يكون الافصاح عن السياسات المحاسبية جزءا متمما للقوائم المالية

ج. ان تظهر الايضاحات تفاصيل كافة حركة وأرصدة البنود المهمة.

د. ان يراعي عدم دمج او استبعاد بعض الايضاحات المهمة الضرورية بما قد يخل بمدي تعبير القوائم المالية عن المركز ونتائج الاعمال والحد الأدنى من الافصاح المطلوب لقارئ ومستخدم القوائم المالية.

٦/١: قياس نتائج اعمال شركة التأمين، وإعداد قائمة الدخل:

في نهاية فترة المحاسبة، وبعد ان تقوم شركة التأمين بإعداد قائمة الايرادات والمصروفات لكل فرع من فروع التأمين، تقوم بتنفيذ المرحلة التالية من قياس نتائج اعملها، وذلك بإعداد قائمة الارباح والخسائر (قائمة الدخل) والتي يمكن تعريفها باعتبارها قائمة نتيجة الاعمال العامة للشركة، وتهدف الي قياس صافي الربح او صافي الخسارة النهائية.

٦/٢: قواعد عامة لإعداد قائمة الدخل:

في ضوء ما ورد في القرار الوزاري رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٩، نستعرض كيفية اعداد كل بند من بنود قائمة الدخل كالاتي:

١. فائض (عجز) النشاط التأميني:

يتمثل هذا البند في قيمة الفائض او العجز المرحل من قائمة الايرادات والمصروفات المعدة لفروع التأمين المختلفة موزعا على النحو التالي:

أ. تأمينات الاشخاص وتكوين الاموال

تأمينات الحياة بجميع أنواعها، تأمينات الحوادث الشخصية والعلاج الطبي طويل الاجل

عمليات تكوين الاموال

ب. تأمينات الممتلكات والمسئوليات:

التأمين ضد أخطار الحريق والتأمينات اتي تلحق به عادة

التأمين ضد اخطار النقل البري والنهري والبحري والجوي وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها.

التأمين على اجسام السفن وآلاتها ومهماتها وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها.

التأمين على اجسام الطائرات والاتها ومهماتها وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها

التأمين على السيارات وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها

التأمين الهندسي وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها

تأمينات البترول

التأمين ضد اخطار الحوادث المتنوعة والمسئوليات

٢. صافي الدخل من الاستثمارات غير المخصصة:

يتضمن هذ الحساب الدخل من الاستثمارات غير المخصصة بعد خصم ما يتعلق بها من مصروفات استثمار.

٣. ايرادات اخري: يتضمن هذا الحساب أية بنود إيرادات اخري لم يتم ادراجها في حساب مستقل من الحسابات الموضحة اعلاه، ويراعي الافصاح عن المكونات الرئيسية لهذا الحساب ضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية.

٤. مخصصات إهلاك الاصول الثابتة: يتضمن هذا الحساب قسط إهلاك الاصول الثابتة غير المخصصة والمستخدمة داخليا في ممارسة نشاط الشرطة عن السنة المالية الجارية.

مخصصات أخري: يتضمن هذا البند المخصصات المكونة خلال الفترة، ومنها على سبيل المثال:

أ. مخصص الضرائب: يتضمن هذا الحساب ما يتم تكوينه خلال الفترة المالية لمقابلة الضرائب المتنازع عليها بين الشركة ومصلحة الضرائب عن السنوات التي تم فحصها بمعرفة مأمورية الضرائب المختصة، وكذا الفروق الضريبية اليت قد تنشأ عند الفحص الضريبي للسنوات التي لم يتم فحصها.

ب. أخري: يكون هذا المخصص لمقابلة اية التزامات او مطالبات محتملة. كل التزام على حده مثل مخصص فروق بيع وتسوية العقارات، مخصص تنمية الانتاج والتوسعات، مخصص الصيانة والاصلاح والتجديدات، مخصص مكافأة ترك الخدمة والمزايا الاضافية. ويتم تحميل قائمة الدخل بقيمة ما يتم تكوينه خلال العام المالي لمقابلة تلك الالتزامات.

ج. مصروفات متنوعة: يتضمن هذا الحساب اية مصروفات اخري لم تدرج في حساب مستقل من الحسابات الموضحة أعلاه، ويراعي الافصاح عن المكونات الرئيسية لهذا الحساب ضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية.

د. الضرائب: تمثل نصيب السنة المالية الجارية من الضرائب المستحقة عن ارباح الشركة من واقع الاقرار الضريبي للشركة.

مثال

استخرجت البيانات التالية من سجلات إحدى شركات التأمين التي تزاول تأمينات الحياة وتكوين الاموال وتأمينات الممتلكات والمسئوليات في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بعد إعداد قوائم الايرادات والمصروفات لكل فرع (الارقام بألوف الجنيهات)

ارصدة مدينة مستخرجة من قوائم الايرادات والمصروفات:

فائض تأمينات الحياة ١٠٠٠٠٠٠، فرع العلاج الطبي طويل الاجل ٤٠٠٠٠، فائض تأمينات السيارات ٥٠٠٠٠، فائض تأمينات النقل البحري ٩٠٠٠٠، فرع الحريق ٦٠٠٠٠.

بيانات أخري: صافي الدخل من الاستثمارات غير المخصصة ١٦٠٠٠٠، مصروفات متنوعة ١٩٠٠٠٠، ايرادات أخري ٨٨٠٠٠، ارباح وايرادات غير عادية ١٠٠٠٠، مصروفات وخسائر غير عادية ١٤٠٠٠. فإذا علمت الاتي:

يحسب اهلاك الاصول الثابتة بمبلغ ١٨٠٠٠ يراد تكوين مخصصات على النحو التالي:

١٢٠٠٠ مخصص ضرائب، ١٠٠٠٠ مخصص استثمارات غير مخصصة،

٢٤٠٠ مخصص تنمية الانتاج. ضرائب ارباح شركات الاموال ٤٠ % من صافي الربح الخاضع

المطلوب: اعداد قائمة الارباح والخسائر لشركة التأمين عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠

الحل

قائمة الارباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠

بيان	العام الحالي	سنة المقارنة
فائض (عجز) النشاط التأميني:		
تأمينات الاشخاص وتكوين الاموال:		
فرع الحياة	١٠٠٠٠٠٠	××
فرع العلاج الطبي طويل الاجل	٤٠٠٠٠	××
تأمينات الممتلكات والمسئوليات:		
فرع الحريق	٦٠٠٠٠	××
فرع السيارات	٥٠٠٠٠	××
فرع النقل البحري	٩٠٠٠٠	××
الاجمالي	١٢٤٠٠٠٠	×××
صافي الدخل من الاستثمارات غير المخصصة	١٦٠٠٠٠	××
إيرادات أخري	٨٨٠٠٠	××
الاجمالي	١٤٨٨٠٠٠	×××
إهلاك الاصول الثابتة غير المخصصة	١٨٠٠٠	××
مخصصات أخري	٢٤٤٠٠	××
مصروفات متنوعة	١٩٠٠٠٠	××
صافي الربح (الخسارة) قبل البنود غير العادية	١٢٥٥٦٠٠	×××
ارباح(خسائر) البنود غير العادية (١٠ -١٤)	(٤٠٠٠)	××
الارباح (الخسائر) قبل خصم الضريبة	١٢٥١٦٠٠	×××
الضريبة المستحقة عن ارباح العام	٥٠٠٦٤٠	××
صافي ارباح (خسائر) العام	٧٥٠٩٦٠	×××
نصيب السهم من حصة المساهمين في صافي ارباح العام	××	××

تطبيقات الفصل الثالث

تطبيق (١)

استخرجت البيانات التالية من دفاتر إحدى شركات تأمينات الأشخاص (فرع تأمينات الحياة)، والتي تعيد التأمين على عملياتها بنسبة ٤٠٪، لدى شركات إعادة التامين مقابل عمولة ٨٪، وذلك عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ (الارقام بألوف الجنيهات)

- **بلغ مجموع الوثائق المصدرة خلال العال ١٢٠٠٠ج، مقابل عمولة منتجين ١٠٪ وقد حصلت الشركة من قيمة هذه الوثائق ١٠٠٠٠ج، وبلغ مجموع وثائق إعادة التامين الوارد ٣٠٠٠ج، مقابل عمولة ٦٪ وبلغت الأقساط الإضافية ٣٥٠٠ج حصلت بالكامل، والأقساط المستحقة الرد ٥٠٠ج.**
- **سددت الشركة ٤٥٠٠ج من نصيب الشركة المصرية لإعادة التامين، ولم تحصل قيمة أقساط إعادة التامين الوارد، في حين حصلت ٤٠٠ج نقدا من عمولة إعادة التامين الصادر المستحقة.**

المطلوب: في ضوء البيانات السابقة اختر الإجابة الصحيحة من الآتي:

١- قيمة صافي الاقساط المباشرة:

A- ١٢٠٠٠ج B- ٣٥٠٠ج C- ١٥٥٠٠ج D- ١٥٠٠٠

٢- قيمة عمولة المنتجين والوكلاء (العمولات المباشرة):

A- ١٢٠٠ B- ١٥٠٠ C- ٣٥٠ D- لا شيء مما سبق

٣- قيمة أقساط إعادة التامين الصادر:

A- ٤٨٠٠ B- ٦٢٠٠ C- ٦٠٠٠ D- ٢٠٠

٤- قيمة عمولة إعادة التامين الصادر:

A- ٣٨٤ B- ٤٩٦ C- ١١٢ D- لاشى مما سبق

٥- قيمة عمولة إعادة التامين الوارد:

A- ٢٤٠ B- ١٨٠ C- ٣٠٠ D- لا شيء مما سبق

٦- قيمة صافي الاقساط:

A- ١٥٠٠ B- ٣٠٠٠ C- (أ+ ب) D-لا شيء مما سبق

٧- قيمة إجمالي الاقساط:

A- ١٥٠٠٠ B- ١٨٠٠٠ C- ١٢٠٠٠ D- لا شيء مما سبق

٨- قيد استحقاق الأقساط المباشرة:

A- ١٢٠٠٠من حـ/الاقساط المباشرة المستحقة
١٢٠٠٠ألى حـ/ الاقساط المباشرة

B- ١٢٠٠٠ من حـ/ الأقساط المباشرة
١٢٠٠٠إلى حـ/ الاقساط تحت التحصيل

C- ٣٥٠٠ من حـ/ الاقساط تحت التحصيل
٣٥٠٠ إلى حـ/الاقساط المباشرة

D- لا شيء مما سبق

٩- قيد استحقاق الأقساط الأصلية المباشرة:

A- ١٢٠٠٠ من حـ/ الاقساط المباشرة المستحقة
١٢٠٠٠ إلى حـ/ الاقساط المباشرة

B- ١٢٠٠٠ من حـ/ الاقساط المباشرة
١٢٠٠٠ إلى حـ/ الاقساط تحت التحصيل

C- ٣٥٠٠ من حـ/ الأقساط تحت التحصيل
٣٥٠٠ إلى حـ/ الأقساط المباشرة

D- ١٢٠٠٠ من حـ/ الاقساط تحت التحصيل
١٢٠٠٠ إلى حـ/ الاقساط المباشرة

١٠- عند إثبات استحقاق الأقساط المباشرة الإضافية، فإن أثر ذلك على الميزانية:

A- نقص خصم بمبلغ ٣٥٠٠ ج
وزيادة حق ملكية بنفس المبلغ

B- زيادة أصل بمبلغ ٣٥٠٠ج
وزيادة خصم بنفس المبلغ

C- زيادة حق ملكية بمبلغ ٣٥٠٠ج
ونقص أصل بنفس المبلغ

D- زيادة أصل بمبلغ ٣٥٠٠ج
وزيادة حق ملكية بنفس المبلغ

١١- القيد الصحيح لإثبات استحقاق الأقساط المستحقة الرد:

A- ٥٠٠ من حـ/ النقدية
٥٠٠ إلى حـ/ الأقساط المباشرة

B- ٥٠٠ من حـ/ الأقساط المباشرة
٥٠٠ إلى حـ/ النقدية

C- ٥٠٠ من حـ/ الأقساط تحت التحصيل
٥٠٠ إلى حـ/ الأقساط المباشرة

D- لا شيء مما سبق

١٢- عند إثبات تحصيل الأقساط المباشرة الإضافية، يكون القيد الصحيح كالآتي:

A- ١٢٠٠٠ من حـ/ النقدية
١٢٠٠٠ إلى حـ/ الأقساط المباشرة

B- ١٠٠٠٠ من حـ/ النقدية
١٠٠٠٠ إلى حـ/ الأقساط المباشرة

C- ٣٥٠٠ من حـ/ النقدية
٣٥٠٠ إلى حـ/ الأقساط المباشرة

D- لا شيء مما سبق

١٣- عند إثبات تحصيل الأقساط المباشرة الأصلية، يكون القيد الصحيح كالآتي:

A- ١٢٠٠٠ من حـ/ النقدية
١٢٠٠٠ إلى حـ/ الأقساط المباشرة

B- ١٠٠٠٠ من حـ/ النقدية
١٠٠٠٠ إلى حـ/ الأقساط تحت التحصيل

C- ٣٥٠٠ من حـ/ النقدية
٣٥٠٠ إلى حـ/ الأقساط المباشرة

D- لا شيء مما سبق

١٤- قيد إقفال حساب الأقساط المباشرة:

A- ١٢٠٠٠ من حـ/ الأقساط المباشرة
١٢٠٠٠ إلى حـ/ الإيرادات والمصروفات (فرح الحياة)

B- ١٢٠٠٠ من حـ/ الإيرادات والمصروفات (فرع الحياة)
١٢٠٠٠ إلى حـ/ ألأقساط المباشرة

C- ١٥٠٠٠ من حـ/ الأقساط المباشرة
١٥٠٠٠ إلى حـ/ الإيرادات والمصروفات (فرع الحياة)

D- ١٥٠٠٠ من حـ/ الإيرادات والمصروفات (فرع الحياة)
١٥٠٠٠ إلى حـ/ الأقساط المباشرة

١٥- بعد إجراء قيد إقفال حساب الأقساط المباشرة يصبح رصيد هذا الحساب:

A- ١٢٠٠٠ B- ١٥٠٠٠ C- صفر D- لا شيء مما سبق

١٦- بعد إثبات استحقاق وتحصيل الأقساط المباشرة الأصلية والإضافية والمستردة طبقا لما ورد ببيانات التطبيق، فإن رصيد حساب الأقساط تحت التحصيل يصبح:

A- ١٢٠٠٠ج (رصيد مدين) B- ١٥٠٠٠ ج (رصيد مدين) C- ١٥٠٠ج رصيد دائن D- ١٥٠٠ج رصيد مدين

١٧- عند إثبات استحقاق أقساط إعادة التأمين الصادر يجرى الأثبات حسب تسلسل الأحداث المالية كالآتي:

A- ٤٨٠٠ من حـ/ أقساط الصادر
٤٨٠٠ إلى حـ/ الشركة المصرية

B- ٦٠٠٠ من حـ/ أقساط إعادة التأمين الصادر
٦٠٠٠ إلى حـ/ الشركة المصرية لإعادة التأمين

١٤٠٠ من حـ/ أقساط الصادر
١٤٠٠ من حـ/ الشركة المصرية
٢٠٠ من حـ/ الشركة المصرية
٢٠٠ إلى حـ/ أقساط الصادر

C- (كل من أ ، ب صحيحتان)

D- كل ما سبق

١٨- عند سداد مبلغ ٤٥٠٠ ج للشركة المصرية لإعادة التأمين كجزء من مستحقاتها طرف الشركة، يجرى قيد باليومية طرفه لمدين حساب الشركة المصرية لإعادة التأمين، أما الطرف الدائن في هذا القيد فهو حساب:

A- النقدية
B- المخصص المحتجز لعمليات إعادة التأمين الصادر
C- المخصص المحتجز لدى معيدي التأمين
D- المخصص المحتجز من معيدي التأمين

١٩- في نهاية الفترة المحاسبية يقفل حساب أقساط إعادة التأمين الصادر بالقيد:

A- ٤٥٠٠ من حـ/ أقساط إعادة التأمين الصادر
B- ٤٨٠٠ من حـ/ أقساط إعادة التأمين الصادر
٤٥٠٠ إلى حـ/ صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة
٤٨٠٠ إلى حـ/ الإيرادات والمصروفات
C- ٦٠٠٠ من حـ/ الإيرادات والمصروفات (فرع الحياة)
D- لا شيء مما سبق
٦٠٠٠ إلى حـ/ اقساط إعادة التأمين الصادر

٢٠- لإثبات استحقاق أقساط الوارد يجرى القيد الآتي:

A- ٣٠٠٠ من حـ/ أقساط إعادة التأمين الوارد المستحقة
B- ٣٠٠٠ من حـ/ أقساط إعادة التأمين الوارد
٣٠٠٠ إلى حـ/ أقساط إعادة التامين الوارد
٣٠٠٠ إلى اقساط إعادة التامين الوارد المستحقة
C- ٣٠٠٠ من حـ/ شركة التأمين المتنازلة
D- ٣٠٠٠من حـ/ أقساط إعادة التأمين الوارد
٣٠٠٠ إلى حـــ/ أقساط إعادة التأمين الوارد
٣٠٠٠ إلى حـ/ شركة التأمين المتنازلة

٢١- قيد إثبات تحصيل أقساط إعادة التأمين الوارد كالآتي:

A- ٣٠٠٠ من حـ/ النقدية
B- ٣٠٠٠ من حـ/ شركة التأمين المتنازلة
٣٠٠٠ إلى حـ/ شركة التامين المتنازلة
٣٠٠٠ إلى حـ/ النقدية
C - ٣٠٠٠ من حـــ/ مخصص محتجز من معيدي التأمين
D- لا تجرى أية قيود
٣٠٠٠ إلى حـ/ شركة التأمين المتنازلة

٢٢- عند إقفال حساب أقساط إعادة التأمين الوارد يجرى القيد الاتي:

A- ٣٠٠٠ من حـ/ أقساط إعادة التأمين الوارد
٣٠٠٠ إلى حـ/ صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة

B- ٣٠٠٠ من حـ/ الإيرادات والمصروفات (فرع الحياة)
٣٠٠٠ إلى حـ/ اقساط إعادة التأمين الوارد

C- ٣٠٠٠من حـ/ أقساط إعادة التأمين الوارد
٣٠٠٠ إلى حـ/ الإيرادات والمصروفات

D- ٣٠٠٠ من حـــــ/ صـــافى الدخل من الاستثمارات المخصصة
٣٠٠٠ إلى حـ/ أقساط إعادة التأمين الوارد

٢٣- هل يثبت استحقاق عمولة الصادر حسب التسلسل الزمنى للحدث، كالآتي:

A- ٣٨٤ من حـ/ الشركة المصرية
٣٨٤ إلى حـ/ حمولة الصادر
١١٢ من حـ/ الشركة المصرية
١١٢ إلى حـ/ عمولة الصادر
١٦ من حـ/ عمولة الصادر
١٦ إلى حـ/ الشركة المصرية

B- ٤٨٠ من حـ/ الشركة المصرية
٤٨٠ إلى حـ/ عمولة الصادر

C- ٤٠٠ من حـ/ النقدية
٤٠٠ إلى حـ/ عمولة الصادر

D- ٤٨٠ من حـ/ عمولة الصادر
٤٨٠ إلى حـ/ الإيرادات والمصروفات (فرع الحياة)

٢٤- كيف يؤثر حدث تحصيل عمولة الصادر في الميزانية:

A- + أصل بمبلغ ٤٠٠، - أصل بنفس المبلغ

B- +أصـــل بمبلغ ٤٠٠ ، + خصـــم بنفس المبلغ

C- +أصل بمبلغ ٤٠٠، - حق ملكية بنفس المبلغ

D- -خصم بمبلغ ٤٠٠، - أصل بنفس المبلغ

تطبيق (٢)

بلغت جملة التعويضات المستحقة عن العام ٣٥٠٠٠٠ج، منها تعويضات مباشرة قيمتها ٢٥٠٠٠٠ج، وقد حصلت الشركة من تعويضات إعادة التأمين الصادر ما قيمته ١٢٠٠٠٠ج، وسددت للمستأمنين مبلغ ١٥٠٠٠٠ نقدا بعد خصم أقساط مستحقة عليهم تبلغ قيمتها ٣٠٠٠٠ج، وقروض بضمان الوثائق بمبلغ ١٥٠٠٠٠ج وفوائد على القروض بضمان الوثائق بمبلغ ٥٠٠٠ج، كما سددت تعويضات إعادة التأمين الوارد بالكامل

إذا علمت أن الشركة تعيد التأمين على وثائقها لدى شركات الإعادة بنسبة ٥٠٪

<u>المطلوب:</u> حساب صافي التعويضات المسددة، ومخصص المطالبات تحت التسديد

تمهيد

جملة التعويضات المستحقة = التعويضات المباشرة المستحقة + تعويضات إعادة التامين الوارد المستحقة

٣٥٠٠٠٠ = ٢٥٠٠٠٠ + تعويضات إعادة التأمين الوارد المستحقة

تعويضات إعادة التأمين الوارد المستحقة =

٣٥٠٠٠٠ – ٢٥٠٠٠٠ = ١٠٠٠٠٠ ج (سددت بالكامل)

تعويضات إعادة التأمين الصادر المستحقة

= التعويضات المباشرة المستحقة × نسبة إعادة التأمين

= ٢٥٠٠٠٠ × ٥٠٪ = ١٢٥٠٠٠ ج (حصل منها ١٢٠٠٠٠ ج)

التعويضات المباشرة المسددة =

المبلغ المسدد للمستأمنين + أقساط مستحقة + استرداد القرض + استيفاء فوائد القرض

= ١٥٠٠٠٠ + ٣٠٠٠٠ + ١٥٠٠٠٠ + ٥٠٠٠ = ٢٠٠٠٠٠

نوع التعويض	المستحق	المسدد	تحت التسديد
تعويضات مباشرة	٢٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
+ تعويضات الوارد	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	–
جملة التعويضات	٣٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
– تعويضات الصادر	(١٢٥٠٠٠)	(١٢٠٠٠٠)	(٥٠٠٠)
صافى التعويضات	٢٢٥٠٠٠	١٨٠٠٠٠	٤٥٠٠٠

صافي التعويضات المسددة = ١٨٠٠٠٠ج

مخصص المطالبات تحت التسديد = ٤٥٠٠٠ج

تطبيق (٣)

البيانات التالية من سجلات تأمينات الحياة، في إحدى شركات التأمين التي تعيد التأمين على عملياتها بنسبة ٤٠٪ وذلك عن العام المالي المنتهى في ٣٠/ ٦/ ٢٠٢٠ (الأرقام بألوف الجنيهات):

٤٤٠٠ أقساط مباشرة، ١٩٦٠م أقساط إعادة تأمين وارد، ١٧٠٠ اقساط إعادة التأمين صادر مسددة، ٢٠٠٠ تعويضات مباشرة، ١١٠٠ تعويضات إعادة تأمين وارد، ؟؟

تعويضات إعادة تأمين صادر، ٣٤٠ إيرادات عقارات , ٤٠ مصروفات عقارات، ١٤٠ إيرادات اوراق مالية، ٤ مصاريف تحصيل إيرادات أوراق مالية ' ٢٤ رسوم إشراف، ١٠رسوم تسجيل، ١٨ رسوم استخراج شهادات، ١٦ رسوم تجديد وثائق، ٥ مصروفات انتقال وكلاء التأمين، ٨أدوات كتابية مستهلكة، ٣٤ مرتبات موظفي القسم، ١٢ مكافأة مدير الفرع، ٥٠٠الاحتياطي الحسابي أول المدة، ٣٥٠ مخصص المطالبات تحت التسديد اول المدة، ٣٠عمولة إعادة التأمين الوارد، ٧٠عمولة الوكلاء والمنتجين، ٢٠ عمولة إعادة التأمين الصادر.

إذا علمت الآتي:

١- بيانات التعويضات المباشرة كالآتي:

٧٠٠وفاة، ٦٤٠وفاة، ٣٠٠ استرداد، ٣٦٠ دفعات ومعاشات، وقد سددت المنشأة ٩٠٪ من هذه التعويضات، عدا الدفعات والمعاشات سددت بالكامل.

٢- سددت المنشأة ٨٠٪ من هذه تعويضات إعادة التأمين الوارد، واستردت ٩٠٪ من تعويضات إعادة التأمين الصادر

٣- رسوم الإشراف التي لم تسدد حتى نهاية السنة ٣٠

٤- الديون المشكوك في تحصيلها في نهاية العام بلغت ١٥٠ وقدرت إهلاكات الأصول الثابتة بمبلغ ٢٥٠

٥- المخصصات الفنية آخر المدة كالآتي:

أ- الاحتياطي الحسابي ٤٠٠.

ب- مخصص المطالبات تحت التسديد؟؟

<u>المطلوب</u>: إعداد قائمة الإيرادات والمصروفات فرع الحياة

<u>تمهيد الحل</u>

<u>المخصصات الفنية أول المدة:</u>

الاحتياطي الحسابي أول المدة = ٥٠٠ ج.

مخصص المطالبات تحت التسديد أول المدة = ٣٥٠ج.

الأقساط:

أقساط إعادة التأمين الصادر = الأقساط المباشرة × ٤٠٪

= ٤٤٠٠ × ٤٠٪ = ١٧٦٠ج

صافي الأقساط = ٤٤٠٠ اقساط مباشرة + ١٩٦٠ أقساط الوارد – ١٧٦٠أقساط الصادر

= ٤٦٠٠ج

صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة = (٣٤٠ إيرادات عقارات – ٤٠ مصروفات عقارات) + (١٤٠ إيرادات أوراق مالية – ٤ مصاريف تحصيل إيرادات اوراق مالية)

= ٤٦٠٠ ج

صافى الدخل من الاستثمارات المخصصة = (٣٤٠ إيرادات عقارات – ٤٠ مصروفات عقارات) + (١٤٠ إيرادات أوراق مالية – ٤ مصاريف تحصيل إيرادات اوراق مالية) =٤٣٦ج

عمولة إعادة التأمين الصادر = ٢٠ ج

الإيرادات الأخرى = ١٦ رسوم تجديد وثائق + ١٨ رسوم استخراج شهادات =٣٤ج

التعويضات:

بيان	مستحق	مسدد	تحت التسديد
تعويضات مباشرة	٢٠٠٠	١٨٣٦	١٦٤
+ تعويضات وارد	١١٠٠	٨٨٠	٢٢٠
جملة التعويضات	٣١٠٠	٢٧١٦	٣٨٤
– تعويضات الصادر	(٤٠٠)	(٧٢٠)	(٨٠)
صافى التعويضات	٢٣٠٠	١٩٩٦	٣٠٤

التعويضات المباشرة المسددة = (٧٠٠وفاة + ٦٤٠وفاء+٣٠٠استرداد) ×٩٠٪ + (٣٦٠ دفعات ومعاشات) × ١٠٠٪ = ١٤٧٦ + ٣٦٠ = ١٨٣٦ ج.

تعويضات إعادة التأمين الوارد المسددة = ١١٠٠ × ٨٠٪ = ٨٨٠ج

تعويضات الصادر المستحقة = التعويضات المباشرة المستحقة × ٤٠٪

= ٢٠٠٠ × ٤٠٪ = ٨٠٠ج

تعويضات الصادر المستردة = ٨٠٠ × ٩٠٪ = ٧٢٠ج

مخصص المطالبات تحت التسديد آخر المدة = ٣٠٤ج

العمولات ومصـــاريف الإنتاج = ٧٠ عمولات مباشـــرة + ٣٠ عمولة إعادة التأمين الوارد + ٥ مصروفات انتقال وكلاء ومنتجي التامين = ١٠٥ج

المصروفات الإدارية والعمومية = ٨أدوات كتابية مستهلكة + ٣٤ مرتبات موظفي الفرع +١٢

مكافأة مدير الفرع = ٥٤ ج

مصروفات اخرى = ٢٧ رسوم إشراف وتفتيش +١٠رسوم تسجيل = ٣٧ ج

مخصصات بخلاف مخصصات الاستثمار = ١٥٠ مخصص إهلاك اصول ثابتة + ١٥٠

مخصص ديون مشكوك فيها = ٣٠٠ج

المخصصات الفنية آخر المدة:

الاحتياطي الحسابي آخر المدة = ٤٠٠

مخصص المطالبات تحت التسديد آخر المدة = ٣٠٤ج

قائمة الإيرادات والمصروفات فرع تأمينات الحياة عن السنة المنتهية ٣٠/ ٦/٢٠٢٠

(الارقام بألوف الجنيهات)

البيان	المبلغ
الإيرادات:	
الأقساط المباشرة	٤٤٠٠
اقساط إعادة التأمين الوارد	١٩٦٠
إجمالي الأقساط	٦٣٦٠
اقساط إعادة التأمين الصادر	(١٧٦٠)
صافي الأقساط	٤٦٠٠
التغير في الاحتياطي الحسابي:	
الاحتياطي الحسابي أول المدة	٥٠٠
- الاحتياطي الحسابي آخر المدة	(٤٠٠)
الأقساط المكتسبة	٤٧٠٠
عمولات عمليات إعادة التأمين الصادر	٢٠
صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة	٤٣٦
إيرادات اخرى مباشرة	٣٤
إجمالي الإيرادات	٥١٩٠
المصروفات:	
التعويضات المسددة عن العمليات المباشرة	١٨٣٦
التعويضات المسددة عن عمليات إعادة التأمين الوارد	٨٨٠
إجمالي التعويضات	٢٧١٦
- التعويضات المستردة من إعادة التأمين	(٧٢٠)
صافي التعويضات	١٩٩٦

التغير في مخصص المطالبات تحت التسديد:	
مخصص المطالبات تحت التسديد آخر المدة	٣٠٤
مخصص المطالبات تحت التسديد اول المدة	(٣٥٠)
التعويضات التحميلية	١٩٥٠
عمولات مباشرة	٧٠
عمولات وعمليات إعادة التأمين الوارد	٣٠
مصروفات انتقال وكلاء الانتاج	٥
جملة العمولات وتكاليف الإنتاج	١٠٥
مصروفات عمومية وإدارية	٥٤
المخصصات بخلاف مخصصات الاستثمار	٤٠٠
مصروفات أخرى	٣٧
إجمالي المصروفات	٢٥٤٦
فائض (عجز) نشاط تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال ٠ فرع تأمينات الحياة مرحل لقائمة الدخل	٢٦٤٤

تطبيق (٤)

استخرجت البيانات التالية من دفاتر إحدى شركات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال (فرع الحياة) خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠، والتي تعيد التأمين على عملياتها بنسبة ٣٠٪ لدى شركات إعادة التأمين (الأرقام بألوف الجنيهات):

١- قيمة الوثائق المصدرة خلال العام ٣٦٠٠٠، حصلت الشركة منها ٢٤٠٠٠ وبلغت أقساط إعادة التأمين الوارد للشركة ١٤٠٠٠ حصلت الشركة منها ١٠٠٠٠

٢- التعويضات المباشرة عن الفترة ٢٤٠٠٠، بيانها كالآتي:

٦٠٠٠ لتخفيض الأقساط والإعفاء منها، والباقي للوفاة والوفاء والاستردادات

وقد سددت الشركة من هذه التعويضات للمستأمنين ١٥٦٠٠ نقدا بعد خصم الالتزامات التالية: (قروض بضمان الوثائق ٣٠٠، فوائد قروض بضمان وثائق ٢٠، أقساط متأخرة ٧٦، غرامات تأخير سداد اقساط ٤)

٣- تعويضات إعادة التأمين الوارد ٨٠٠٠، سددت الشركة ٨٠٪ منها

٤- حصلت الشركة ٨٠٪ من تعويضات إعادة التأمين الصادر

٥- المخصصات الفنية أول المدة: الاحتياطي الحسابي ٣٢٠٠، ومخصص المطالبات تحت التسديد ٢٠٠٠

٦- مصروفات الاستثمار ٧٠، ومصروفات إنتاج الوثائق ٥٠، والمصروفات العمومية والإدارية ٢٤٠

٧- الإيرادات من العقارات ١٨٠، ومن الأوراق المالية ٢٠٠، وفوائد القروض ٣٦٠ حصل منها ٣٥٠

إذا علمت الآتي:

أ – المخصصات الفنية أخر المدة اللازم تكوينها كالآتي:

الاحتياطي الحسابي ٢٥٠٠، ومخصص المطالبات تحت التسديد ٢١٦٠ .

ب- المخصصات الأخرى اللازم تكوينها كالآتي:

مخصص مدينو عمليات التأمين ٦٠، مخصص إهلاك الأصول ٢٪ من تكلفة الأصول البالغة ٢٠٠.

ج- مخصصات الاستثمار المراد تكوينها كالآتي:

مخصص قروض مشكوك فيها بنسبة ٢٪ من قيمة القروض وقدرها ١٨٠٠، ومخصص هبوط أسعار اوراق مالية ٢٠٠

د- تحسب عمولة المنتجين بنسبة ٥٪، وعمولة إعادة التأمين الوارد ٨٪، وعمولة إعادة التأمين الصادر ١٠٪

<u>المطلوب: اختر الإجابة الصحيحة مما يلي:</u>

١- أقساط إعادة التأمين الصادر:

A- ٢٤٠٠٠ B- ١٤٠٠٠ C- ٢٥٢٠٠ D- ١٠٨٠٠

٢- العمولات عن عمليات التأمين المباشرة:

A- ١٨٠٠ B- ١١٢٠ C- ١٠٨٠ D- لا شيء مما سبق

٣- العمولات عن عمليات إعادة التأمين الوارد

A- ١٨٠٠ B- ١١٢٠ C- ١٠٨٠ D- لا شيء مما سبق

٤- العمولات عن عمليات إعادة التأمين الصادر

A- ١٨٠٠ B- ١١٢٠ C- ١٠٨٠ D- لا شيء مما سبق

٥- صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة

A- ٧٤٠ B- ٨١٠ C- ٦٧٠ D- لا شيء مما سبق

٦-التعويضات المباشرة المسددة

A- ٢٤٠٠ B- ٢٢٠٠٠ C- ١٦٠٠٠ D- ١٥٦٠٠

٧- تعويضات إعادة التأمين الوارد المسددة

A- ٨٠٠٠ B- ٦٤٠٠ C- ٧٢٠٠ D- لا شيء مما سبق

٨- تعويضات إعادة التأمين الصادر المستحقة

A- ٧٢٠٠ B- ٦٧٦٠ C- ٥٧٦٠ D- لا شيء مما سبق

٩- صافي التعويضات المسددة

A- ١٦٢٤٠ B- ٢٢٦٤٠ C- ٢٨٤٠٠ D- لا شيء مما سبق

١٠- المخصصات المكونة للاستثمارات المخصصة

A - ٣٦ B- ٢٠٠ C- ٢٣٦ D- ٢٤٠

١١- المخصصات بخلاف مخصصات الاستثمار

A- ٣٦ B- ٢٠٠ C- ٦٠ D- ٦٤

١٢- إجمالي الاقساط

A- ٣٦٠٠٠ B- ١٤٠٠٠ C- ٣٩٢٠٠ D- ٥٠٠٠٠

١٣- صافى الاقساط

A- ٥٠٠٠٠ B- ٣٩٢٠٠ C- ٣٩٩٠٠ D- ٣٦٠٠٠

١٤- الاقساط المكتسبة

A- إجمالي الاقساط + الاحتياطي الحسابي B- صافى الاقساط + الاحتياطي الحسابي

C- صافى الاقساط + التغير في الاحتياطي الحسابي D- إجمالي الاقساط ± التغير في الاحتياطي الحسابي

١٥- إجمالي الإيرادات

A- ٣٩٩٠٠ B- ٤١٦٥٠ C- ٤١٠٠٠ D- لا شيء مما سبق

١٦- إجمالي التعويضات المسددة

A- ٢٨٤٠٠ B- ٢٢٦٤٠ C- ٢٢٨٠٠ D- لا شيء مما سبق

١٧- صافي التعويضات المسددة

A- ٢٨٤٠٠ B- ٢٢٦٤٠ C- ٢٢٨٠٠ D- لا شيء مما سبق

١٨- التعويضات المحملة

A- ٢٤٨٠٠ B- ٢٣٨٠٠ C- ٢٢٨٠٠ D- لا شيء مما سبق

١٩- جملة العمولات وتكاليف الانتاج

A- ١٨٠٠ B- ٢٩٧٠ C- ٢٩٢٠ D- لا شيء مما سبق

٢٠- إجمالي المصروفات

A- ٢٦٣١٠ B- ٢٥٧٧٠ C- ٢٢٨٠٠ D- لا شيء مما سبق

٢١- نتيجة نشاط تأمينات الأشخاص فرع تأمينات الحياة

A- فائض = ٥١٣٤٤ج B- عجز = ١٥٣٤٤ C- فائض = ١٥٣٤٤ D- لا شيء مما سبق

الباب الثالث

المحاسبة في الأسواق المالية

تقديم

تعد بورصة الأوراق المالية المرآة التي تعكس الوضع الاقتصادي المحلي أو الدولي. وفي ظل نظام العولمة ارتبطت أسواق المال في كافة الدول فأصبح ارتفاع أو انخفاض الأسهم في إحدى البورصات العالمية يؤثر على باقي البورصات في كل أنحاء العالم، ومن المؤكد أن الأزمة العالمية المالية عام ٢٠٠٨ قد عكست وجسدت بكل وضوح هذه الظاهرة خاصة في ظل التطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مما أسهم في سهولة انتقال الأموال بين الأسواق في مختلف بلدان العالم، وسيادة نظرية الأواني المستطرقة في اتجاهات ومؤشرات الصعود والهبوط للأسواق المالية في العالم.

ويهدف هذا الباب إلى تزويد الدارس بالمعارف والأسس النظرية والعملية في مجال محاسبة بورصة الأوراق المالية من خلال وصف نظام تشغيل البورصة والأدوات المالية المستخدمة فيها، وفئات المستثمرين في الأوراق المالية، وأدوات التحليل المالي والمحاسبي مما يعكس البيئة التي تطبق فيها محاسبة البورصات. فضلًا عن تنمية مهارات الطالب من أجل تفهم أهم خصائص الاستثمار في الأوراق المالية وهي العائد والمخاطرة، وكيفية تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية مع تبيان كيفية استخدام أساليب التحليل المالي والمحاسبي في الاختيار بين البدائل الاستثمارية المختلفة وترجيح أفضلها.

كما تتطلب الدراسة أيضًا التعرف على بعض المعايير التي تحكم أداء الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية في مصر. وسوف يتضمن الفصل الأول إطار العمل ببورصة الأوراق المالية من خلال تناول مفهوم بورصة الأوراق المالية ووظائفها ونظام تشغيلها، وأنواع الأسواق المقيدة داخل المقصورة، وكذلك سوق الشركات المقيدة داخل المقصورة، وكذلك سوق الأوراق خارج المقصورة، وسوق الصفقات، وكذلك أهم المؤشرات المالية المستخدمة في بورصة الأوراق المالية. ثم يركز الفصل الثاني والثالث على نشاط صناديق الاستثمار كأحد أهم أدوات الاستثمار في أسواق المال.

الفصل الأول

إطار العمل ببورصة الأوراق المالية

مقدمة

بورصة الأوراق المالية هي السوق التي يتم فيها عمليات تداول (شراء وبيع) الأوراق المالية (أسهم وسندات) بين المتعاملين. ويتم التعامل عن طريق شركات للسمسرة خـــلال مدى زمني محدد بمعرفة إدارة البورصة، وتضم سوق المتعـــاملين الأفـــراد وكذلك المؤسسات من بنوك وصناديق استثمار، وتتعدد جنسية المتعاملين سواء مصريين أو عرب أو أجانب على حد سواء.

وقد أسهم التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتـــصالات فـــي ميكنة عمل البورصة، وذلك من خلال إدخال أوامر الشراء أو البيع على شاشات التداول سواء عن طريق الأفراد"التداول الالكتروني "أو عن طريق سماسرة شركات التداول. حيث تتحدد الأسعار وفق آليات العرض والطلب وكذلك تسجيل كافة أرصدة المتعاملين بشركة مصر للمقاصة والحفظ المركزي، حيث يتوافر لديها قاعدة للبيانات والمعلومات تعكس كافة التعاملات اليومية بالبورصة، ولا شك أن توافر مناخ جاذب للاستثمار، واستقرار البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ووضوح حوافز الاستثمار في إطار رؤية وإستراتيجية اقتصادية واضحة المعالم. تكون جاذبة لرأس المال الوطني والعربي والأجنبي على حد سواء هو من أهم عناصر ازدهار البورصة وانتعاشها.

كما أن كفاءة الجهاز المصرفي يمثل حجر الزاوية في الارتقاء بجـــودة أداء البورصة نظرا لطبيعة الارتباط والتكامل بينهما خاصة التسهيلات المالية اللازمة لتمويل عمليات البورصة، فضلا عن توافر شركات لإدارة محافظ الأوراق المالية وتقديم المشورة للمستثمرين، مما يسهم في تجميع المدخرات وتوفير الموارد اللازمة لتمويل المشروعات الاستثمارية وزيادة طاقتها الإنتاجية.

وجدير بالذكر، أن أول بورصة للأوراق المالية في مصر أنشأت في القاهرة عام ١٩٠٣ بعد عدة تجارب لم يكتب لها النجـــاح، واستمرت فـــي العمل حتى عام ١٩٦١ في القاهرة والإسكندرية، والتي تراجعت خلال الستينيات لأسباب سياسية واقتصادية ثم عادت البورصة للازدهار من جديد في عام ١٩٧١.

وترتبط البورصة المصرية بأسواق المال سواء العربية أو الدولية وتتأثر باتجاهاتها صعودا وهبوطا فعند هبوط هذه الأسواق فـــإن المتعـــاملين العرب أو الأجانب سوف يقومون ببيع أسهمهم لتســـوية مراكزهم المالية في أســـواقهم فيعمل هذا الاتجاه البيعي على هبوط البورصـــة المصـــرية وبالعكس، إذا ارتفعت الأسواق العربية والأجنبية فيدخل المستثمرين والمؤسسات العربية أو الأجنبية البورصة المصرية كمشترين فيعمل ذلك على انتعاش البورصة وارتفاع قيمة المؤشر.

وجدير بالذكر؛ أن هناك ارتباط عضوي بالبورصات العربية وكذلك البورصات الدولية، وفي مقدمتها البورصة الأمريكية التي تضم عدد كبير من الشركات المقيدة بالسوق المنظمة بما يعرف بالسوق داخل المقصورة، وكذلك الشركات التي تعمل خارج المقصورة أي السوق غير المنظمة والتي تتسم بأعلى درجة من المخاطرة. كما أن بورصة لندن تأتي في المرتبة الثانية في تأثيرها على البورصة المصرية من خلال عمليات R.D.G للأسهم المصرية المقيدة ببورصة لندن وهي أكبر سوق أوروبي لعقود التبادل المالي الدولي الآجلة. تليها أهمية البورصة الفرنسية ثم البورصة الألمانية، كما تعتبر بورصتي طوكيو وهونج كونج من أهم الأسواق الآسيوية المتميزة وغيرها من البورصات التي تؤثر وتتأثر بالأسواق الأمريكية والأوروبية.

أولا: مكونات سوق الأوراق المالية:

تتكون الأسواق المالية من خلال التصنيف التالي:

١- سوق الإصدار الأولي:

وهذه السوق تمثل نقطة البداية حيث يتم من خلال أحد البنوك الإعلان عن نشرة اكتتاب للشركة في أسهمها أو الاشتراك في زيادة رأسمالها وذلك في ضوء القيمة الاسمية للسهم ومصاريف وعلاوة الإصدار. وتحدد الشركة المعنية جدولا زمنيا لفتح باب الاكتتاب ونهاية الفترة الزمنية المحددة لذلك.

٢- سوق التداول الثانوي:

وهي السوق التي يتم فيها تداول الأوراق المالية بيعا وشراء وهي تنقسم إلى قسمين :

- السوق المنظمة
- السوق غير المنظمة

أ) السوق المنظمة

هي السوق التي يقتصر التعامل فيها على الشركات المقيدة والتي تخضع لرقابة إدارة البورصة وتلتزم بقواعد الإفصاح والشفافية ومواعيد التقدم بالقوائم المالية وفق المعايير المحددة وتتحدد أسعار الأوراق المالية المتداولة في السوق المنظمة بآليات العرض والطلب، وتقوم إدارة البورصة بإلغاء العمليات التي تنفذ بالمخالفة للقواعد عن طريق التسجيل العكسي للعمليات المنفذة وذلك حماية للمتعاملين من أي تلاعب. ويتم التعامل في السوق المنظمة عن طريق السماسرة الذين يتلقون أوامر العميل من خلال أوامر الشراء أو البيع الصادرة عن العميل أما كتابة أو من خلال التسجيل الصوتي عبر الهاتف والعمل على تنفيذها بالبورصة. فالسوق المنظمة تتم عمليات التداول في نطاقها وهو ما يعرف بأرضية البورصة Exchange Floor

وتمثل منظومة البورصة أو عناصر السوق المنظمة عـــدة أطـــراف أولهم السماسرة الذين يتلقون أوامر الشراء والبيع ويعملون على تنفيـذها وشركات التداول والسمسرة المرخص لها، والطرف الثاني هم جمهور المتعاملين الذين يقومون بـــشراء الأوراق المالية بهدف بيعها عند سـعر أعلي لتحقيق ربح رأسـمالي أو اقتنـاء أوراق مالية تحقق عائد سنوي. بينما الطرف الثالث بورصة الأوراق المالية التي يتم فيها قيد الشركات التي تستوفي قواعد القيد وفق ما ورد في قانون سوق المال رقم ٩٥ لـسنة ١٩٩٢ حيث يتم قيد الأسهم التي أصدرتها الشركات المستوفاة لشروط هيئـة سوق المال المصرية للقيد في الجداول الرسمية.

ب) <u>السوق غير المنظمة</u>

وهي تلك المخصصة للتعامـل على الأوراق المالية غير المقيدة بالبورصة وتأخذ هذه السوق عدة صور أبرزها ما يعرف بسوق خارج المقصورة حيث يتم تخصيص وقـت لتـداول الأوراق الماليـة خارج السوق خلال فترة عمل البورصة التي تمثل الـــسوق المنظمـــة إلا أن الشركات المصدرة لهذه الأوراق لا تخضـــع لأي نوع من الرقابة وهو ما يزيد من حدة المخاطرة لهذه الأوراق المالية، ويحرر المتعاملون أوامـــر البيـــع والشراء لشركة السمسرة موقعين على إقـرار بمـسئوليتهم عـن المخـاطر الناجمة عن التعامل في هذه الأوراق.

كما أن هناك شكل أخر للسوق غير المنظمة وهي سوق الـصفقات حيث لا يوجد مكان محدد تتم فيه عملية الشـراء والبيع، وإنما يتم تحديد سـعر الشـراء والبيع من خلال المسـاومة بين البائع والمشتري، وغالبـــا مـــا يلعـــب السمسار دوراً أساسيا في التقريب وتيسير التفاوض بين المـــشتري والبائع للتوصل إلى أسعار مرضية للطرفين.

<u>ثانيا: بنوك الاستثمار في الأسواق المالية:</u>

تقوم البنوك التجارية في جمهورية مصر العربيـة بأنـشطة إصـدار الأوراق المالية وذلك بناء على اتفاق تعقده مـع الـشركات المعنيـة بهـذه الإصدارات تعهد بمقتضاه لهذه البنوك بإصدار الأوراق المالية. بالرغم من توافر هذه الخدمة في الجهاز المصرفي فلقد ظهرت بعض المؤسسات المالية مثل شركة هيرماس وبايونير وبلتون لكي تقـــوم بأنـــشطة إصدار الأوراق المالية في السوق المصرية. وأصبحت هذه المؤسسات المالية تعرف ببنوك الاستثمار حيـــث تقـــوم نيابة عن الشركات بإصدار الأوراق المالية وطرحها في سـوق الإصـدار وفق نشـرة الاكتتاب، فضـلا عن قيامها بعمليات الشـراء والبيع في سوق التداول وقيامها بأعمال الاستحواذ والاستشارات المالية.

وظائف بنوك الاستثمار

يمكن بلورة الوظائف التي تقوم بها بنوك الاستثمار في الآتي:

أ- القيام بإصدار الأوراق المالية

ويمر هذا الإصدار عبر مرحلتين أولهمـــا الإصدار الأولي ويمثل هذا الإصدار نشأة الورقة المالية في البورصة، حيث يكون أول عرض لهذه الورقة في سوق الأوراق المالية ثم تـــأتي المرحلة الثانية وهي مرحلة ضخ كميات من نفس هذه الورقـــة لكـــي تستكمل بهذه المرحلة كامل طرح الورقة المالية في السوق وقد تكـــون هذه الأوراق المالية أسهم أو سندات، ويصدرها بنك الاســـتثمار نيابـة عن الشركة صاحبة الحق الأصيل في إصدار هذه الأوراق.

ويصدر بنك الاستثمار نشرة إعلاميـة تمثـل أداه تعريفيـه لجمهـور المستثمرين للتعرف على الورقة المالية وبيان جدوى الاستثمار فيها، حيث توضح ماهيـــة الـــشركة المصدرة، طبيعة نشاطها، رأس المال المصرح به، عـــدد الأوراق المزمـــع إصدارها في المرحلتين الأولي والثانية، وكذلك سعر الفائدة بالنسبة للـــسندات وتاريخ استحقاقها، وذلك تمهيدا لاتخاذ إجراءات القيد في بورصة الأوراق المالية.

وقد يقوم بنك الاسـتثمار بشـراء الورقة المالية من الجهة المالكة لها، ثم يعود فيقوم بطرحها على المستثمرين بسعر يزيد عن تكلفة شرائها وهو مـا يمثل ربح لبنك الاستثمار، ولكنه قد يتعرض في المقابل لمخاطر ناجمة عن طرح الورقة بسعر قد يقل عن سعر الشراء في ظـل بعـض الأزمات الاقتصـــادية التي قد تواكب عملية الطرح. وتقوم البنوك عادة بطرح الإصـــدار أولا على مجموعة محددة من المؤســـســـين ثم تأتي المرحلة الثانية وهي طرح باقي الأوراق على باقي المســـتثمرين المرتقبين.

ويمثل الهدف الاستراتيجي للطرح على المؤسسيين هو العمـــل على جذب صناديق الاستثمار والمؤسسات وشركات التأمين والبنوك حيث تمثـل هذه الجهات الوعاء الرئيسي للطرح والذي يضمن أيـضا اسـتقرار الورقـة المالية عند تداولها في السوق، عكس الأفراد الذين يلجأون إلى المـضاربة بالورقة وعدم الاحتفاظ بالورقة المالية لفترة طويلة في بعض الأحيان.

ب- الاستحواذ على حصص أو نسبة من الأسهم في شركات أخري

تلجأ العديد من بنوك الاستثمار إلى اقتناص فرص انخفـاض أسـعار بعض الأسهم في عملية الاستحواذ على نسبة مـن الأسـهم المتداولـة فـي البورصة تكفل لها حق التمثيل في مجلس إدارة

الشركة المستحوذ على جزء من أسهمها وبالتالي الحصول على حصة من الأرباح . كما قد يتجه هذا الاستحواذ إلى بيع الأوراق المالية عند ارتفاع أسعارها والحصول على أرباح رأسمالية.

ج- تقديم الخدمات والاستشارات المالية. ومنها

١) تقديم خدمات التحليل الفني والتحليل المالي للأوراق المالية وبالتالي تقديم خدمات التقييم لهذه الأوراق المالية خاصة الأسهم من حيث نقاط الدعم والمقاومة. ونقاط إيقاف الخسائر وكذلك نقاط الشراء المناسبة.

٢) الاكتتاب في الإصدارات الجديدة نيابة عن العملاء وبناء على التكليف الصادر منهم سواء كانت إصدارات أولية لشركات ناشئة أو زيادة رأس مال شركات قائمة.

٣) تحصيل الإيرادات والأرباح والفوائد الخاصة بالأسهم أو السندات وإيداعها في حسابات العملاء.

٤) تنفيذ أوامر الشراء والبيع التي يصدرها العملاء مقابل الحصول على عمولة.

٥) القيام بالبحوث المتعلقة بالأسعار العادلة للأسهم (value Fair) والخطط المستقبلية للشركة .

٦) تقديم دراسات وتوصيات عن عمليات الاندماج أو الاستحواذ في الشركات.

٧) تشكيل محافظ أوراق مالية للعملاء في ضوء التنويع القطاعي للأوراق المالية التي سيتم اختيارها للمحفظة، فضلا عن اختيار أوراق تتسم بالنمو السعري وهو ما يعرف باسهم المضاربة وان كانت نسبتها في المحفظة قليلة وذلك في ضوء تحليل المخاطر.

د- أنواع قنوات الاستثمار في الأوراق المالية:

تتبلور قنوات الاستثمار التي يتجه إليها جمهور المستثمرين في ثلاثة قنوات هي:

- سوق الأسهم
- سوق السندات
- صناديق الاستثمار

وتمثل هذه القنوات منافذ التعامل في الأسهم والسندات وهي تعكس أنواع الأوراق المالية المتداولة ببورصة الأوراق المالية سواء عن طريق الأفراد أو الشركات، إلا أن صناديق الاستثمار تقوم على أساس استثمار أموال المستثمرين لتحقيق أكبر عائد بأقل قدر من التكاليف والمخاطر من خلال إدارة متخصصة تتمتع بالخبرة والاحترافية في هذا المجال. وتقوم بإدارة الصندوق نيابة عن المستثمرين الذين قد لا يتوافر لديهم الخبرة أو الوقت لمتابعة

التداولات اليومية. وجدير بالذكر أن قرار المستثمر في هذه القنوات الثلاثة يعتمد على منهجين هما: التحليل المالي – الأساسي – والتحليل الفني.

وفيما يلي نتعرض لطبيعة عمل هذه القنوات الاستثمارية في الأوراق المالية، وكيفية اختيار المستثمر للأسهم والسندات في ضوء أدوات التحليل المالي والتحليلي الفني.

أولًا: سوق الأسهم

يمثل السهم وحدة تكوين رأس مال الشركة المساهمة الي ينقسم لمجموعة متساوية القيمة من الأسهم تسمى القيمة الاسمية للسهم. وتتنوع الأسهم الى:

(أ) **الأسهم العادية:**

وهي الأسهم التي تحمل حقوقا متساوية لأصحابها مثل حق التصويت لانتخاب مجلس الإدارة في الجمعيات العمومية، حق التصويت على اعتماد القوائم المالية، حق الاكتتاب في زيادة رأس المال، وكذلك حقه في الاستفادة من الأرباح الموزعة طالما محتفظا بالأسهم ولم يتخلص منها بالبيع. إلا أن تمتع حاملي الأسهم العادية بالحصول على نصيب في الأرباح يأتي في المرتبة الثانية بعد وفاء الشركة بكافة التزاماتها الضريبية وتجاه الدائنين وحملة الأسهم الممتازة.

(ب) **الأسهم الممتازة:**

قد ينص النظام الأساسي للشركة المصدرة للأسهم على منح بعض الامتيازات لنوع معين من الأسهم سواء أثناء حياة الشركة أو عند تصفيتها وتتمثل هذه الامتيازات في الاسبقية في حق الأرباح وناتج التصفية.

ولا يخفى عن الدارس أنه لابد من التفرقة بين القيمة الاسمية للسهم والتي تتحدد ابتداء في النظام الأساسي للشركة بما لا يقل عن جنية، وهذه (القيمة الاسمية) تمثل (القيمة الدفترية) المسجلة في دفاتر الشركة. بينما هناك القيمة السوقية التي تتحدد بناء على قوي الطلب وقوي العرض للسهم المطروح للتداول في بورصة الأوراق المالية.

كما أن هناك شكل آخر من أسعار الأسهم وهو القيمة العادلة للسهم وهي دراسة تقوم بها بعض المؤسسات المالية والبحثية المتخصصة وذلك لتحديد السعر العادل للسهم وهو بمثابة مؤشر للمستثمرين يمكن من خلاله تحديد قرار الشراء أو البيع. غير أن تحديد السعر العادل للسهم يخضع للعديد من الطرق لحسابه وبالتالي فقد يتعدد تحديد القيمة العادلة للسهم الواحد بتعدد جهات التقييم. بينما يأتي الشكل الأخير لأسعار الأسهم بخلاف القيمة الاسمية والقيمة السوقية والقيمة العادلة، وهو قيمة السهم عند التصفية والذي يتحدد على أساس الموازنة بين المقبوضات الناتجة عن بيع

الأصول، والمدفوعات الناتجة عـــن سداد الالتزامات من الخصوم المختلفة مثل القروض وأوراق الدفع والدائنون.

ويتم التعامل في سوق الأسهم من خلال الأفـراد والمؤسـسات، وحتـى يتحقـق الاستقرار لسوق الأسهم لابد وأن تكون نسبة التداول في البورصـــة لـــصالح المؤسسات، إلا أن الوضع في مصر يغلب عليه تعامل الأفراد وانخفاض واضح في تعامل المؤسسات بصفة عامة. ومن أهم المؤسسات المتعاملة في سوق الأسهم تشمل صناديق الاستثمار، شركة التأمين، البنوك التجاريـــة، بنـــوك الاســـتثمار، صناديق المعاشات، بنوك الادخار، شركات تداول الأوراق المالية .

وهناك عدة طريق لاختيار السهم الذي يتم الاستثمار فيه منها:

أ) التحليل المالي الأساسي

وهذه الطريقة تقوم عل أساس ثلاث خطوات متكاملة الأولي تـــشمل التحليل الاقتصادي من حيث معدل النمو، معدل التضخم، معدل البطالـة، أسعار الفائدة المعلنة من البنك المركزي، العجز أو الفائض فـي ميزانيـة الدولة، الصادرات، الواردات، أسعار صرف العملات، العائد على أذون الخزانة... الخ . فعلي سبيل المثال هناك علاقة عكسية بين ارتفاع أو انخفاض ســـعر الفائدة للبنوك والإقبال على سوق الأسـهم، فعند ارتفاع سعر الفائدة يقل الإقبال على سوق الأسـهم، والعكس عند انخفاض سعر الفائدة يزيد ذلك من إقبال المستثمرين على سوق الأسهم .

وكذلك هناك علاقة بين أسعار الفائدة على السندات والإقبال على سوق الأسهم، فعند زيادة سعر الفائدة على السندات فإن ذلك سوف يكون دافعا للمستثمرين على التحول من ســوق الأســهم ذات الدرجة العالية من المخاطر الى سوق السندات ذات المخاطر الأقل والعكـس إذا انخفضت أسعار الفائدة على السندات فان ذلك من شأنه التحول من سوق السندات إلى سوق الأسهم .

** التحليل القطاعي

يأتي بعد التحليل الاقتصـــادي الكلي التحليل القطاعي للســـهم بمعني تحليل القطاع النوعي الذي ينتمي إليه السهم مثل القطاع العقـاري، قطـاع الغـزل والنسيج، قطاع الخدمات المالية، قطاع الصناعات الغذائية. ولا شك أن الدورة الاقتصادية بما تعكسه من رواج أو حالـة كـساد سوف تنعكس على هذه القطاعات فترتفع القيمة السوقية للأســـهم عنـــد رواج القطاع والعكس تنخفض القيمة السوقية للأسهم عند مـــرور القطـــاع بحالـــة كساد. فعندما حدثت الأزمة العالمية العقارية في الولايـــات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٩ نتيجة أزمة الرهن العقاري انعكست ســلبا على جميع أسواق المال في العالم وبالتالي على أســـعار الأســـهم التي تنتمي إلى القطاع العقاري وكذلك في انخفاض أسعار أسهم قطاع البنوك.

** تحليل المركز المالي للشركة

يتم تحليل القوائم المالية مثل قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، المركز المالي، ويكون هذا التحليل قائما على أساس المراجعة بالمقارنة فيتم مقارنة البنود الواردة في هذه القوائم المالية عبر عدة فترات زمنية متتالية مما يساعد على تحديد الاتجاه الرئيسي للشركة ومن ثم يمكن التنبؤ بما سوف يتحقق في السنوات اللاحقة. كما يتيح تحليل المركز المالي للشركة بهذه الكيفية تقييم أداء الشركة مقارنة بمتوسط أداء القطاع الذي تندرج تحته وهو الأمر الذي يوضح القدرة التنافسية للشركة داخل القطاع النوعي الذي تنتمي إليه.

وهناك العديد من أدوات التحليل المالي التي يمكن استخدامها عند تحليل المركز المالي للشركة وهي عبارة عن النسب المالية مثل نسب السيولة ونسب الربحية، نسب قياس كفاءة الشركة في استغلال مواردها المتاحة، نسب المديونية والتي يمكن دراستها في مجالات أخرى تركز على التحليل المالي.

ب) التحليل الفني

وهذه الطريقة تستهدف استخدام أدوات فنية وخرائط ورسوم بيانية ومؤشرات وبيانات تاريخية لتحديد نقاط الدعم والمقاومة ونقاط إيقاف الخسائر. وطريقة التحليل الفني تعتمد على التنبؤ القائم على أساس علمي. وذلك من خلال تحليل بيانات تاريخية عن سهم أو مجموعة من الأسهم. ويتم التحليل الفني من خلال دراسة حركة السوق بهدف رصد أو تسجيل جميع المعلومات الخاصة بالتداول" السعر – حجم التداول – تاريخ التداول لسهم معين أو مجموعة من الأسهم، ثم استنتاج اتجاه الأسعار في المستقبل من الصورة التاريخية المرسومة .

ويستخدم المحلل الفني العديد من الأدوات والمؤشرات منها:

(١) تحليل الأيام:

يتم تمثيل الأسعار في شكل أعمدة، حيث يتم مقارنة كل عمود بالأيام السابقة عليه مما يعكس اتجاه الأسعار صعوداً أو هبوطاً أو التحرك العرضي.

(٢) تحليل فجوات الأسعار

تمثل الفجوة منطقة سعرية لم يحدث فيها أي تداول بحيث يظهر فراغ سعري في الرسم البياني للأسعار وهي مساحة خالية بين عمودين.

(٣) نسب التراجع:

إن الأسعار عادة ما تتراجع بنسب معينة، قبل أن تعاود حركتها التصحيحية في نفس اتجاهها السابق. ونسب التراجع المعقولة من ٣٣% - ٣٨% وعند تصحيح هذا التراجع في نفس الاتجاه السابق لما قبل التراجع فان الحد الأقصى لتصحيح التراجع يتراوح بين ٦٢٪ - ٦٦٪

بافتراض أن هناك سهم سعره ٣٦٠ج هبط في حدود ٣٤٪ إلى ٢٣٨ج. في ذلك هبوط السهم ٣٦٠-٢٣٨ = ١٢٢ج وبفرض أن معامل التصحيح ٦٤٪

تصحيح التراجع = $\frac{١٢٢\times٦٤}{١٠٠}$ = ٧٨ج تقريباً .

السعر بعد التصحيح = ٦٧ + ٧٨ = ٣١٦ج

(٤) حجم التداول:

يستعين المحلل المالي بمؤشر حجم التداول وذلك لقياس مدي قوة ضغط حركة الشراء والبيع خلف حركة الأسعار فزيادة حجم التعاملات على سهم معين مع زيادة السعر تعني توقع استمرار ارتفاع سعر السهم، في حين إن انخفاض حجم التداول للسهم مع ارتفاع السعر يمثل مؤشر أن ارتفاع السعر مؤقت وسوف يتراجع.

(٥) أسلوب البيع على الخبر:

حيث تمثل الأخبار الايجابية لدي المحلل الفني مؤشرا إلى ارتفاع أسعار الأسهم وهو ما يتماشى مع المقولة الشهيرة" بيع عندما يضحك الناس، واشتري عندما يبكون ."

(٦) اختيار التوقيت المناسب للبيع والشراء:

يعد من أسوأ القرارات الاستثمارية أن يتم الشراء في بداية موجة انخفاضات سعرية أو البيع في بداية فترات ازدهار ورواج للأسهم.

(٧) مؤشر توافر السيولة في السوق

في حالة ضخ أموال خاصة من الصناديق المغلقة من خلال المؤسسات المالية الامر الذي يؤدي الى انتعاش السوق بسبب شراء الأسهم ومن ثم ارتفاع الأسعار.

(٨) المؤشر المقارن للمستويات الجديدة لأسعار الأسهم صعودا أو هبوطاً

حيث يستنتج المحلل الفني اتجاه السوق من المعادلة الآتية:

المؤشر السعري للمستويات الجديدة للأسهم =

عدد الأسهم التي حققت مستوي سعري جديد مرتفع

عدد الأسهم التي حققت مستوي سعري جديد منخفض

وعلي ذلك فإن المحلل الفني يستنتج من هذه المعادلة أنه إذا زاد البسط عن المقام فإن ذلك يعطيه انطباعا باتجاه السوق نحو الارتفاع والعكس صحيح.

(٩) تحليل الدورة الزمنية للأسعار

يعمل السوق من خلال دوره زمنية تحكمه وتعمل على تحديد الاتجاه، والاتجاه التصحيحي المعاكس، وبناء التوقعات المستقبلية لوصول الأسعار إلى حدودها العليا والدنيا .

(١٠) الخرائط والرسوم البيانية

وهي من أهم أدوات التحليل الفني حيث تعكس بعض الرسوم البيانية ما يلي :

(أ) مقلوب الرأس والكتفين :

ويشير نمط الرأس والكتفين المقلوب إلى انعكاس محتمل للاتجاه من الاتجاه الهبوطي إلى الاتجاه الصعودي. ويشير أيضا إلى أن المشترين يكتسبون قوة، ومن المرجح أن يتحرك السعر صعودًا بعد اكتمال النموذج. فيظهر هذا النمط في نهاية الاتجاه النزولي لأسعار الأسهم، ويعبر عنه بالصورة المنعكسة في المرآة لنمط الرأس والكتفين. كما يوضحه الشكل التالي:

(ب) الراية :

وتظهر بشكلين مختلفين أما الشكل المستطيل أو متوازية الأضلاع. وهي تشير إلى السعر المستمر كثير الحدوث. كما يوضحه الشكل التالي:

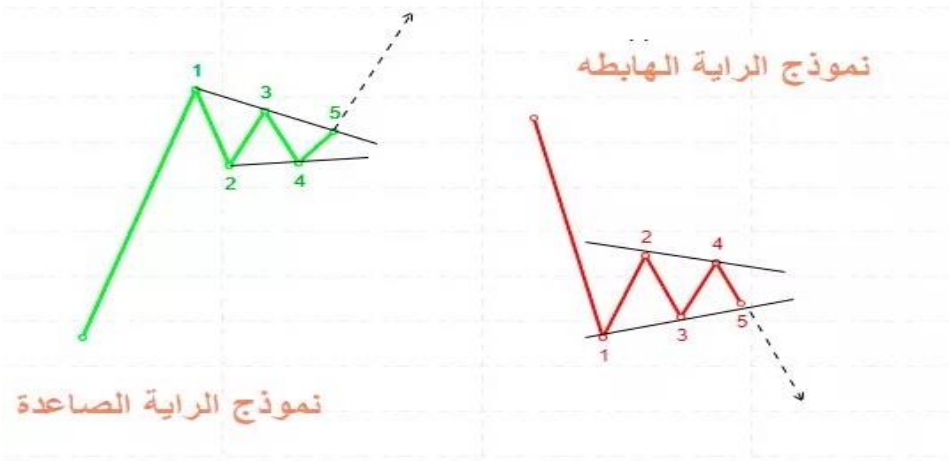

(جـ) الصحن :

ويرمز إلى جمود الأسعار حيث تكون تذبـــذباتها صـــغيرة جداً في مستويات دنيا وتشير الى الصعود بعد وتيرة انخفاضات والعكس صحيح فهناك أيضا نموذج القيعان المستديرة أو الكأس وقد تكون على شكل طبق مقلوب كما يوضحه الشكل التالي:

(د) المثلث الصاعد /المثلث الهابط :

فالمثلث الصاعد يشير إلى أن أسعار الشراء في ارتفاع مستمر نتيجة لاستعداد المشترين لدفع أسعار مرتفعة نسبيا لجذب البائعين. أما المثلث الهابط فهو شكل يشير إلى أن أسعار البيع فـــي انخفاض مستمر نتيجة استعداد البائعين للبيع بأسعار منخفضة لجذب المشترين. كما يوضحه الشكل التالي:

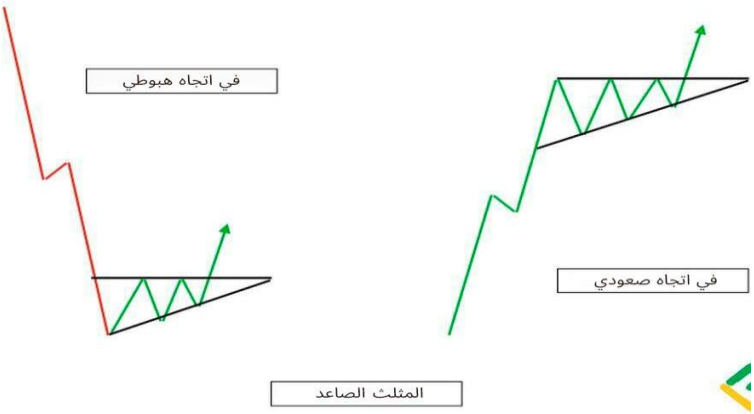

(هـ) الوتد الصاعد/ الوتد النازل :

فقد تعكس الرسوم البيانية الوتد الصاعد كشكل يرمز إلى كسر الأسعار إلى أسفل مصحوب بحجم تداول كبير مما يعني مؤشرا لبداية تدهور الأسعار. بينما الوتد النازل فهو شكل يوحي للمحلل الفني بضرورة تصفية المراكز للمستثمر قصير الأجل عن طريق البيع، ثم العمل على الشراء بعد صعود الأسعار فوق الحد العلوي للوتد، وهو ما يعني البيع بسعر والشراء بسعر أقل وفق هذا الشكل البياني .

(و) الجزيرة السفلية

يظهر هذا النمط عندما تتدهور الأسعار وتهبط فجأة إلى أدنى قاع تاركه ورائها فجوة كبيرة تفصل بين الأسعار القديمة والأسعار الجديدة، حيث يتم التداول في مستويات سعرية متدنية.

وهنا أخيرا يثار تساؤل؟ أيهما أفضل التحليل الأساسي المالي أم التحليل الفني؟ والإجابة هي أن كلاهما هام جداً لترشيد قرار المستثمرين. فالتحليل الفني يسهم في تحديد نقاط وقف الخسائر، والتحليل المالي يعكس مدي سلامة وقوة المركز المالي للشركة وقدرتها الربحية.

وفي هذا المجال تلجأ كل دولة إلى وضع الأسس والقواعد التي تسهم في إنشاء مؤشر للبورصة يحظى بثقة المتعاملين في البورصة. وقد قامت مصر تمت بعدة محاولات لتأسيس مؤشرات للأسهم نتج عنها أخر ثلاثة مؤشرات وهي:

(أ) مؤشر EGX 30

ويضم هذا المؤشر أكبر ٣٠ شركة مقيده بالبورصة المصرية وفقا لرأس المال السوقي.

(ب) مؤشر EGX 70

ويضم هذا المؤشر أكثر ٧٠ شركة نشطة من حيث حجم وقيمة التداول.

(جـ) مؤشر EGX 100

ويتناول هذا المؤشر ١٠٠ شركة حيث تم وضع أوزان نسبية متساوية لها، وهو ما يجعل البعض يتحفظ على هذا المؤشر على أساس أن تساوي أسعار الأسهم لا يعني تساوي رأس المال السوقي للشركات المصدرة لها.

وهناك أيضا مؤشر (S&P-EGX-ESG) الذي يقوم على أساس المسئولية الاجتماعية وحوكمة الشركات، وذلك عن طريق ترتيب شركات المؤشرEGX على أساس مدي تطبيق هذه الشركات لقواعد الحوكمة والمسئولية الاجتماعية وذلك تمهيدا لاختيار أفضل ٣٠ شركة يتكون منها المؤشر، ويعتمد مؤشر المسئولية الاجتماعية على تقييم الشركات من حيث الالتزام بالمبادئ

الثلاثة (البعد البيئي ١٥٪ – خدمة المجتمع ٣٠٪ – مبادئ الحوكمة ٥٥٪) من خلال ما تتيحه هذه الشركات من معلومات عبر وسائل الاتصال الرسمي مثل الإعلام ومواقع الإنترنت الرسمية. وعلى ذلك فان هذا المؤشر يقيس حجم المعلومات التي تتيحها الشركات عن ممارسات الحوكمة والالتزام البيئي والمسئولية الاجتماعية وهذه تمثل معطيات أو مدخلات قياس المؤشر. ويعكس هذا المؤشر مدي اتساق استراتيجيات الشركة مع الأهداف التنموية للدولة، وأيضاً تقييم أداء الشركات بالنسبة للمحاور الأساسية السابق الإشارة إليها.

وتمثل المؤشرات السابقة المرآة التي تعكس حالة البورصة وبالتالي يمكن أن تكون مصدر جذب أو طرد للمستثمرين سواء كانوا أفراد أو مؤسسات.

ويتم التداول في سوق الأسهم شراء أو بيعا من خلال أشكال متنوعة من الأوامر التي يحررها المستثمرون وأهمها :

(أ) أوامر الشراء والبيع محددة القيمة حيث يحرر المستثمر هذا الأمر سواء كان أمر شراء أو أمر بيع، ويحدد فيه الكمية وسعر الشراء أو سعر البيع، ويقوم السمسار بتنفيذ هذا الأمر إذا ما تحقق السعر الوارد في أمر الشراء أو أمر البيع على شاشات البورصة. وتحقيقاً لأنظمة الرقابة الداخلية فإن المستثمر يقوم بنفسه بكتابة بيانات أمر الشراء أو أمر البيع ويوقعه، ولا يجوز أن يقوم بتوقيع الأمر على بياض وفي كل الأحوال يجب على السمسار تسجيل أوامر الشراء أو البيع في سجلات خاصة حتى إذا لم يتم تنفيذ هذه الأوامر نتيجة عدم بلوغ السعر المحدد من قبل المستثمر .

(ب) أمر وقف الخسارة: وهو عبارة عن إصدار المستثمر أمر بيع يتم فيه تفويض السمسار ببيع الأسهم في حالة انخفاض السعر عند حد معينز وغالبا ما يعتمد المستثمرون على التحليل الفني لتحديد نقاط وقف الخسارة للحد من نزيف الخسائر إذا ما أستمر تراجع الأسعار .

(جـ) أمر بيع على المكشوف: وهو عبارة عن قيام المستثمر في ضوء توقعه بانخفاض سعر سهم معين بعد فترة – بإصدار أمر بيع على المكشوف للسمسار بالرغم من أنه لا يمتلك هذه الأسهم وإنما اقتراضها من السمسار، ثم يقوم بإصدار أمر شراء عند انخفاض سعر هذه الأسهم وبالتالي يحقق ربح بالفرق بين أمر البيع على المكشوف، وأمر الشراء وفي ذات الوقت يقوم برد قيمة الأسهم التي اقترضها إلى السمسار وذلك بالسعر وقت الإقراض، وذلك في الوقت المحدد لتسوية الاقتراض.

مثال

توقع مستثمر انخفاض سعر سهم المصرية للدواجن بعد فتـــرة زمنية لاحقة، وعلى ذلك قام بإصدار أمر بيع على المكشوف إلى السمـــسار متضمنا بيع عدد ٢٠٠ سهم بسعر ٣٠٠ ج للسهم، ونظرا لان المستثمر لا يمتلك هذه الأسهم فانه يقوم باقتراضها من السمسار على أن يقوم بردها بعد فترة من الزمن تحدد كتاريخ لتسليم الأسهم.

وعلي ذلك فان السمسار يحصل على قيمة الأسهم التي تم إقراضها للمستثمر حال بيعها وهي ٢٠٠ × ٣٠٠ = ٦٠٠٠٠ ج وقبل المدة المحددة لتسليم الأسهم للسمسار صدقت توقعات المستثمر بانخفاض سعر السهم إلى ٢٠٠ ج، وهنا يقوم المستثمر بإصدار أمر شراء للأسهم حيث تكون قيمتها ٢٠٠ × ٢٠٠ = ٤٠٠٠٠ ج، وهنا يتم تسليم الأسهم المقترضة إلى السمسار الذي قام بإقراضها للمستثمر .

وواضح أن المستثمر عند إصداره أمر البيع على المكشوف كانت قيمة الأسهم ٦٠٠٠٠ج، كما أن القيمة التي قام بدفعها عند شراء الأسهم بعد انخفاض قيمتها ٤٠٠٠٠ج.

وبالتالي فان ربح المستثمر هنا يكون ٦٠٠٠٠ – ٤٠٠٠٠ = ٢٠٠٠٠ جنية وتجدر بالإشارة إلى أن ناتج عملية البيع على المكشوف تظل في حوزة سمسار الأوراق المالية كضمان للأسهم المقترضة وبعد قيام المستثمر بشراء الأسهم بعد انخفاض أسعارها يقوم السمسار بسداد قيمة البيع على المكشوف وهي ٦٠٠٠٠ ج وذلك بعد خصم مبلغ العمولة التي يحصل عليها السمسار .

أما إذا جاءت توقعات المستثمر مخالفة لاتجاه السوق وبدلا من انخفاض الأسهم المقترضة ارتفعت إلى ٤٠٠ج.

فإذا حان ميعاد تسليم الأسهم المقترضة فان المستثمر سوف يقوم بشراء الأسهم بمبلغ ٢٠٠ × ٤٠٠ = ٨٠٠٠٠ ج محققا خسارة قدرها ٤٠٠٠٠ ج، بالإضافة للعمولة التي سوف تحصل عليها شركة السمسرة .

آليات تحديد الأسعار في سوق الأسهم:

يتحدد سعر السهم في بورصة الأوراق المالية طبقا لقوي العرض والطلب، فيزداد جانب الطلب على جانب العرض بالنسبة للشركات ذات المركز المالي القوي والتي تحقق معدلات ربحية عالية مما يزيد الطلب على أسهمها فترتفع أسعارها، أما الشركات التي تحقق خسائر ينخفض الطلب على أسهمها مع زيادة المعروض من الأسهم نتيجة كثرة المستثمرين الراغبين في التخلص من السهم بالبيع فينخفض سعر السهم.

بينما في الواقع العملي قد يحدث خلاف ذلك، فقد يزداد الطلب على بعض الأسهم ذات المركز المالي الضعيف بل والتي تحقق في بعض السنوات خسائر رأسمالية، فضلا عما يعرف باسهم المضاربات shares games حيث يكون عدد الأسهم المطروح للتداول قليل فيسهل التحكم في الكمية المطروحة للتداول من خلال عدد محدود من المستثمرين يقومون بتوجيه جانبي العرض والطلب لتحقيق ارتفاعات في السعر بالرغم من أن الشركة مصدرة السهم في مركز مالي ضعيف ولا تحقق أرباح بالمعدلات المستهدفة، بل وقد تحقق خسائر، وهنا يأتي دور الأجهزة الرقابية بالبورصة التي يجب أن تتدخل وذلك بإلغاء أي عمليات مشبوهة عن طريق أجراء قيد عكسي فضلا عن ضرورة زيادة الغرامات بالشكل الذي يكون معه أداة رادعة حماية للمستثمرين وتدعيما للثقة في السوق لكي تكون مركز جذب للاستثمارات.

وجدير بالذكر أن عملية شراء الأسهم تتم من خلال أما الشراء نقداً، أو الشراء الائتماني الهامشي أو بكلا الأسلوبين، حيث يسدد المستثمر قيمة الأسهم المشتراة نقداً وما يزيد عن ذلك يكون في حساب الشراء بالهامش. ولتوضيح كيفية حساب نسبة الهامش نعرض للمثال التالي :

مثال

بفرض أن مستثمر قام بشراء ١٠٠٠٠ سهم من أسهم الشركة المصرية للاتصالات بسعر السهم ٢٥٠ ج وأنه تم سداد ١٥٠٠٠ نقداً أو فتح حساب ائتمان هامشي بمبلغ ١٠٠٠٠ ج فإن المركز المالي للمستثمر يكون كما يلي:

أصول		التزامات وحقوق الملكية	
٢٥٠٠٠٠٠	أسهم الشركة المصرية للاتصالات (١٠٠٠٠×٢٥٠)	١٠٠٠٠٠٠ ١٥٠٠٠٠٠	قرض شراء بالهامش حقوق ملكية
٢٥٠٠٠٠٠		٢٥٠٠٠٠٠	

وعلي ذلك فإن نسبة الهامش = حقوق الملكية / قيمة الأسهم = ١٥٠٠٠٠٠ / ٢٥٠٠٠٠٠ = ٦٠٪

وتتغير نسبة الهامش كلما ارتفع أو انخفض سعر السهم. فإذا زاد سعر السهم إلى ٣٠٠ج

فإن المركز المالي للمستثمر يصبح على الوجه التالي:

أصول		التزامات وحقوق الملكية	
٣٠٠٠٠٠٠	أسهم الشركة المصرية للاتصالات (١٠٠٠٠×٣٠٠)	١٠٠٠٠٠٠ ٢٠٠٠٠٠٠	قرض شراء بالهامش حقوق ملكية
٣٠٠٠٠٠٠		٣٠٠٠٠٠٠	

وبناء على ذلك فإن هناك تغير سوف يطرأ على نسبة الهامش

وعلي ذلك فإن نسبة الهامش= حقوق الملكية = ٢٠٠٠٠٠٠ = ٦٧٪

قيمة الأسهم ٣٠٠٠٠٠٠

أما إذا اتجه سعر السهم إلى الهبوط فأصبح ٢٠٠ ج فقط فإن المركز المالي للمستثمر يصبح كما يلي

أصول		التزامات وحقوق الملكية	
٢٠٠٠٠٠٠	أسهم الشركة المصرية للاتصالات (١٠٠٠٠×٢٠٠)	١٠٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠٠	قرض شراء بالهامش حقوق ملكية
٢٠٠٠٠٠٠		٢٠٠٠٠٠٠	

وبناء على ذلك فإن هناك تغير سوف يطرأ على نسبة الهامش

وعلي ذلك فإن نسبة الهامش= ١٠٠٠٠٠٠ = ٥٠٪

٢٠٠٠٠٠٠

ويلاحظ في ضوء ما سبق أن زيادة سعر سهم لشركة المصرية للاتصالات من ٢٥٠ ج إلى ٣٠٠ ج ترتب عليه زيادة نسبة الهامش من ٦٠٪ إلى ٦٧٪ ومن شأن ذلك أن يتوافر لدي المستثمر إمكانية الشراء في حدود (٦٧٪ - ٦٠٪)٧٪

أما في حالة انخفاض سعر السهم من ٢٥٠ ج إلى ٢٠٠ ج فإنه يترتب على ذلك نقص نسبة الهامش من ٦٠٪ إلى ٥٠٪ وهنا يطالب المستثمر إما ببيع بعض الأسهم لتغطية نسبة هبوط الهامش إلى ١٠٪ أو سداد مقابل هذا النقص نقداً .

ثانيا: سوق السندات

تمثل السندات أحد أهم الأدوات التي تلجأ إليها الشركات سواء كانت خاصة أو عامة وذلك للحصول على قروض لتمويل مشروعاتها بدلا من اللجوء إلى زيادة رأس المال. وحامل السند لا يشارك في أرباح الشركة كما أنه لا يتحمل جانب من خسائرها، وإنما يحصل على فائدة ثابتة تستحق في مواعيد محددة.

وكما سبق دراستها في مقرر سابق تصدر السندات عند طرحها للاكتتاب إما دفعة واحدة أو على أقساط. كما قد تصدر السندات بعلاوة إصدار إذا كان معدل فائدة السندات أعلي من المعدل السائد في السوق، أو بخصم اصدار إذا كان معدل فائدة السندات أقل من المعدل السائد في السوق. وتلتزم الشركة المصدرة للسندات بسداد قيمتها الاسمية في تاريخ الاستحقاق .

وجدير بالذكر أن تفضيل الشركات لتدبير احتياجاتها التمويلية من خلال إصدار سندات، يرجع إلى مزايا عده أهمها:

- **مع زيادة معدلات التضخم فان الحصول على قرض السندات (من خلال تحليل التكلفة والعائد في هذه الحالة) يكون في صالح العائد على الملكية لان سداد هذه القروض بعد فترة طويلة سوف يصاحبه انخفاض في القوة الشرائية، وبالتالي تكون الشركة قد حصلت على مصادر تمويل ذات قوة شرائية عالية عند استخدامها تزيد على القوة الشرائية عند استحقاق سداد السندات.**
- **أن فائدة السندات يتم استبعادها من الأرباح عند تقدير الوعاء الضريبي، لأن قرض السندات يؤدي كما سبق بيانه إلى تقليل تكلفة الاقتراض نتيجة استبعاد فائدة السندات من الوعاء الضريبي،**
- **في حالة لجوء الشركة لزيادة راس المال مما يعني زيادة عدد الأسهم وبالتالي نقص نصيب السهم من الأرباح وهو ما يمكن تلافيه إذا لجأت الشركة إلى خيار إصدار السندات بديلا عن زيادة رأس المال .**

وفي سوق الأوراق المالية فإن المستثمر قد يوازن بين شراء الأسهم او شراء السندات فالأولي تكون ذات عائد مرتفع أو قد تحقق له أرباح رأسمالية أكثر (مخاطر أعلى) من السندات، ومع ذلك يفضل بعض المستثمرين شراء السندات والحصول على عائد سنوي ثابت مع الشعور بالأمان نتيجة انخفاض درجة المخاطر إلى ادني حد مما جعلها مصدر تفضيل للمؤسسات المالية لأنها وعاء استثماري أكثر استقرارا وأقل عرضة للتقلبات التي تحدث في سوق الأسهم.

والمستثمر في قرض السندات يحصل على الفائدة السنوية الثابتة بصورة دورية، كما أنه في حالة عدم استرداد السند والانتظار حتى تاريخ الاستحقاق فإنه يحصل على قيمة أعلي من القيمة الاسمية للسند وبالتالي يحقق أرباح رأسمالية .

وجدير بالذكر أنه كلما كانت المدة الزمنية لاستحقاق السند قصيرة كلما أدي ذلك إلى تقليل مستوي الخطر الذي قد يتعرض له المستثمر في سوق السندات، والعكس كلما زادت المدة الزمنية لاستحقاق السند كلما تعرض المستثمر لدرجة اعلي من الخطر مثل خطر الإفلاس أو خطر عدم قدرة الشركة المصدرة للسندات على الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بسداد الفوائد في مواعيدها نظرا لعدم توافر السيولة التي تمكنها من ذلك .

وتقوم بعض المؤسسات المالية المتخصصة بتقييم جودة السندات بعد دراسة للمراكز المالية للشركات المصدرة لها وتحدد درجة الجودة على أساس درجة الثقة في انتظام سداد فوائد السندات وكذلك القيمة الاسمية لها في تاريخ الاستحقاق. وعلي ذلك فيتم تصنيف السندات إلى ثلاثة أنواع وفقا لدرجة الجودة:

- ✓ سندات عالية الجودة: وهي تتمتع بدرجة منخفضة من المخاطر .
- ✓ سندات متوسطة الجودة: وهي تنبئ عن وجود بعض الضعف في المركز المالي للشركة المصدرة لها في المدى الزمني المصاحب لاستحقاق السندات .
- ✓ مستندات متدنية الجودة: حيث أن مؤشرات التحليل المالي للشركات المصدرة لها تنبئ عن ضعف في المركز المالي وكذلك في السيولة وعدم قدرة الشركة على الاستمرار وبالتالي تزداد درجة المخاطر لهذا النوع من السندات .

ولا شك أن درجة جودة السند تؤثر على درجة أقبال المستثمرين وتوجههم، حيث يفضل المستثمرون السندات ذات الجودة العالية والمخاطر المنخفضة أكثر من السندات متدنية الجودة ذات المخاطر العالية .

ثالثا: صناديق الاستثمار

وهي تمثل أداة لجذب المستثمرين الأفراد الذين لا يتوافر لديهم الخبرة في إدارة أموالهم في البورصة أو ليس لديهم الوقت لممارسة هذا العمل وكذلك بعض المؤسسات المالية، فتقوم إدارة هذه الصناديق نيابة عن هؤلاء المستثمرين (أفراد – مؤسسات) بإدارة محافظ هذه الصناديق من خلال

كوادر محترفة مؤهلة علميا وعمليا للتعامل في هذا المجال الاستثماري ممـــا يعمل على تحقيق أعلي مستوي من العائد بأقل قدر من المخاطر .

وتتسم صناديق الاستثمار بالتنوع وفقا لطبيعة المـــستثمر فـــي كونـــه مستثمر طويل الأجل أو مستثمر قصير الأجل. أي المدى الزمني الذي يرغب خلاله المستثمر في الحصول على عائد على استثماراته مثل صناديق العائد الثابت وصـــناديق الـــدخل ذات العائـــد الرأسمالي. كما يوجد نوع من صناديق الاستثمار يرتبط ارتباطا عضويا بالقنـــاتين الاستثماريتين السابق عرضهما في هذه الوحدة التعليمية وهما سوق الأســـهم وسوق السندات، فهناك صناديق الاستثمار في الأسهم، وصناديق الاستثمار في السندات وهناك صناديق استثمار تجمع بين الأسهم والسندات معا، كما توجد صناديق استثمار مغلقة، وصناديق استثمار مفتوحة.

ولأهمية هذا النشاط الاستثماري سيتم تناوله بمزيد من التفصيل خلال الفصول التالية.

الفصل الثاني
طبيعة نشاط صناديق الاستثمار
والنظام المحاسبي لها

مقدمه

بدأ نشاط صناديق الاستثمار في مصر منذ صدور قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ كأحد الركائز الهامة لدعم برنامج الاصلاح الاقتصادي، وينظر الى صناديق الاستثمار على أنها أسلوب للاستثمار الجماعي الذي يتركز على تجميع مدخرات الأفراد بهدف إعادة استثمارها في مجموعة متنوعة من الأوراق المالية، وذلك بواسطة إدارة متخصصة بحيث يحقق عائداً مناسباً لكافة الأطراف. ويحصل كل مستثمر في مقابل أمواله على حصة ملكية في أصول الصندوق يطلق عليها وثيقة استثمار. وتتميز صناديق الاستثمار بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من أساليب الاستثمار الأخرى. ومن هذه الخصائص ما يلي:

أ . السيولة: حيث يمكن استرداد قيمة وثائق الاستثمار بسهولة وذلك بقيمتها السوقية وقت الاسترداد. وإذا كانت هناك قيود على عملية الاسترداد يذكر ذلك في نشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق.

ب سهولة الاستثمار: حيث إن معظم الصناديق تضع حدودا دنيا للاستثمار فيها تعد بمثابة مبالغ بسيطة تكون في متناول المستثمر ذو الامكانيات المحدودة.

ج التنويع: حيث تقوم استراتيجيات الاستثمار في الصندوق على مبدأ تنويع الاستثمارات بين الأسهم والسندات، وودائع البنوك، وأذون الخزانة، وغيرها.

د الادارة المتخصصة: حيث يدير الصندوق إدارة استثمار متخصصة تستطيع اتخاذ القرارات بناء على دراسات وافية وتحليلات مستحدثة للمعلومات المالية.

هـ ـ تنظيم الإفصاح: حيث تتولي جهات حكومية أو شبه حكومية كالبورصة ـ الاشراف والرقابة على نشاط الصندوق، والتأكد من وفائها بمسؤولياتها تجاه الإفصاح الكافي لكافة الأطراف المهتمة.

- **<u>وظائف صناديق الاستثمار:</u>**

تعد صناديق الاستثمار بمثابة وعاء مالي لتجميع المدخرات الخاصة بالأفراد استثمارها في الأوراق المالية من خلال جهة ذات خبرة في غدارة محافظ الأوراق المالية. وتقدم صناديق الاستثمار خدماتها لنوعين من المستثمرين، وتتمثل المجموعة الأولي في الأفراد الذين يمتلكون الأموال ولا تتوافر لديهم الخبرة الكافية لاستثمارها في محافظ الاوراق المالية. أما المجموعة الثانية فهي الأفراد الذين لا يتوافر لديهم المال الكافي لتكوين محفظة استثمارات متنوعة لضمان تقليل المخاطر، وبالتالي يجدون هدفهم في صناديق الاستثمار.

هذا، وتنحصر وظيفة صناديق الاستثمار في وظيفتين أساسيتين، هما:

(١) <u>الوظيفة الأولي</u>: وهي تجميع المدخرات من صغار وكبار المدخرين، حيث أنها تمثل أحد أوعية الادخار، ويصدر الصندوق مقابل هذه المدخرات أوراق مالية يطلق عليها وثائق استثمار يشارك حامليها في نتائج وعوائد استثمارات الصندوق. ويقصد بوثيقة الاستثمار صك أو ورقة مالية تصدر بقيمة أسمية لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد عن ١٠٠٠

جنيه، ولا تصدر هذه الوثيقة الا بعد الوفاء بقيمتها نقد ووفقا لسعر الاصدار، ولا يجوز إصدارها مقابل حصة عينية أو معنوية. وتتحول وثيقة الاستثمار لصاحبها أو حاملها عدة حقوق منها:

- حق المشاركة في نتائج استثمارات الصندوق.
- حق المشاركة في اختيار أعضاء مجلس ادارة الصندوق (من غير المساهمين فيه أو المتعاملين معه أو غير المرتبطين بعلاقة معه).
- حق استرداد قيمة الوثيقة قبل انقضاء مدتها بشرط أن تنص نشرة الاكتتاب على ذلك.
- حق التعامل عليها في بورصة الاوراق المالية إذا كان مقيداً بالبورصة.
- حق الاقتراض بضمانها حيث إنها ورقة مالية.

(٢) الوظيفة الثانية: هي توجيه ما تجمع من مدخرات لدي الصندوق للاستثمار في محافظ الأوراق المالية بحيث يحقق عائدا مناسبا لحملة الوثائق، ولتنشيط سوق رأس المال، ويمكن تصنيف الاستثمارات المكونة لمحافظة الأوراق المالية بصناديق الاستثمار الى مجموعات ثلاثة، هي الاوراق المالية الحكومية، والاوراق المالية المضمونة من الحكومة، والاوراق المالية غير الحكومية. وفيما يلي شرح مختصر لطبيعة كل منها:

أ . الاوراق المالية الحكومية:

هي تلك الصكوك التي تصدر من قبل الدولة نفسها ومن أهمها أذون الخزانة والسندات الحكومية.

١. أذون الخزانة: هي صكوك قصيرة الأجل تصدرها وزارة المالية، يتراوح أجلها بين ١٥ يوم، ٣٦٥ يوم. تصرف قيمتها في تاريخ الاستحقاق. وتصدرها الحكومة بغرض تغطية الانفاق الحكومي الذي تعجز عن تمويله الايرادات السيادية، وتتميز أذون الخزان بضآلة أو انعدام المخاطر، حيث تكون مضمونة تماما من الدولة، كما أنه يمكن إ'ادة خصمها لدي البنك المركزي عند الضرورة، لذلك يكون معدل العائد منها منخفضا بصورة ملحوظة.

٢. السندات الحكومية: تصدرها الدولة وتطرحها للاكتئاب بغرض تمويل أغراض معينة، مثل سندات التنمية لتمويل المشروعات الإنتاجية، سندات الجهاد لتمويل الإنفاق العسكري وقت الحرب. وتتمثل فترة استحقاق هذه السندات من ٥ الى ١٠ سنوات.

وتعتبر هذه الصكوك من الاستثمارات المضمونة وتنخفض بالتالي مخاطرها بالمقارنة بغيرها من الاوراق المالية الأخرى. بالإضافة الى إمكانية بيعها في البورصة أو للبنك المركزي.

ب . الأوراق المالية المضمونة من الحكومة:

هي اوراق مالية تصدرها وحدات قطاع الأعمال العام، وبالتالي يتم ضمانها من قبل الدولة من حيث استرداد قيمتها وفوائدها في حالة السندات وحد أدني من الأرباح في حالة الأسهم. وتكون هذه الأوراق ذات أخطار منخفضة نسبيا بالمقارنة بالأوراق المالية غير المضمون من الحكومة.

ج . الاوراق المالية غير الحكومية:

تتضمن هذه الاستثمارات الأسهم والسندات وصكوك التمويل ذات العائد المتغير. وهذا يعني أن هذه الأوراق تزداد مخاطرها تزداد معدلات العائد منها. وتتميز هذه الأوراق بما يلي:

١. يتصف الاستثمار في الأسهم بمعدلات عائد مرتفعة في نظير مخاطره العالية حيث أنه لا يمكن استرداد الأموال المستثمر فيها الا عند تصفية الشركة أو البيع في سوق الأوراق المالية.

٢. يحصل صاحب السند على فائدة ثابتة متفق عليها بالإضافة الى القيمة الأسمية للسند بعد انتهاء أجله. ويتصف عائده بأنه أعلي من العائد على الأوراق المالية الحكومية وإن كان يقل عن مثيله في الأسهم.

٣. تمثل صكوك التمويل ذات العائد المتغير سندات تدر عائداً وليس ثابتاً بشرط ألا يتجاوز هذا العائد ذلك الذي يحدد بواسطة البنك المركزي بالاتفاق مع الهيئة العامة لسوق المال.

هذا، وعند تضمين محفظة الاوراق المالية لصندوق الاستثمار بالأنواع المختلفة من الأوراق المالية فإن المادة رقم (١٤٣) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال تنص على عدة قيود لتحقيق التوازن بين أنواع الاوراق المالية المكونة لمحفظة صندوق الاستثمار وذلك كما يلي:

١. الا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في شراء الأوراق المالية لشركة واحدة على ١٠٪ من أموال الصندوق وبما لا يتجاوز ١٥ % من أوراق تلك الشركة.

٢. ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في وثائق الاستثمار التي تصدرها صناديق الاستثمار الأخرى عن ١٠٪ من أمواله وألا يتجاوز ٥٪ من أموال كل صندوق مستثمر فيه.

وجدير بالذكر أنه يتم التعامل على الأوراق المالية من خلال السوق الأولية والسوق الثانوية، وذلك كما يلي:

أ ـــ السوق الأولية: هي تلك السوق التي يتم فيها بيع الأسهم والسندات لأول مرة من قبل الشركة المصدرة لها. بمعني أن بائع الورق هو نفسه مصدرها لذلك يطلق على هذه السوق بسوق الإصدار. على سبيل المثال، إذا تم الإعلان عن تأسيس شركة مساهمة جديدة وطرحت أسهمها للاكتتاب العام، فإنه في هذه الحالة يتم شراء تلك الأسهم من السوق الأولية أو سوق الإصدار.

ب . السوق الثانوية: هي تلك السوق التي يتم فيها التعامل على الأسهم والسندات التي سبق إصدارها وتداولها بين المستثمرين. على سبيل المثال إذا رغب أحد المستثمرين في شراء عدد من أسهم شركة الحديد والصلب، فإن قيمة هذه الأسهم لا تذهب الى الشركة ولكن تذهب الى الشخص

البائع لهذه الأسهم ذلك من خلال بورصة الأوراق المالية، لا يكون للشركة دخل في عملية التداول هذه، ويظل رأس مالها ثابتا دون تغيير لذلك يطلق على هذه السوق بالسوق الثانوية أو سوق التداول.

- **أشكال صناديق الاستثمار في مصر وأنواعها:**

سبق القول إن صناديق الاستثمار تعد بمثابة مؤسسات مالية تخضع في تكوينها وتأسيسها ونشاطها لقرارات هيئة سوق المال، وتأخذ صناديق الاستثمار كما ورد في قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية أحد الشكلين التاليين:

أ ـــ صناديق الاستثمار منشأة في شكل شركة مساهمة برأس مال نقدي للعمل في مجال الأوراق المالية. ويطلق عليها صناديق الاستثمار المغلقة.

ب ـــ صناديق استثمار منشأة من خلال البنوك وشركات التأمين، ويطلق عليها صناديق الاستثمار المفتوحة.

ويمكن التفرقة بين شكلي صناديق الاستثمار استنادا الى عدة معايير كما هو وارد بالجدول التالي:

معيار التفرقة	اشكال صناديق الاستثمار	
	المغلقة المنشأة بواسطة إحدى الشركات المساهمة	المفتوحة المنشأة بواسطة البنوك وشركات التأمين
(١) الشكل القانوني للصندوق	* يتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة مثل اي شركة أموال. * يقتصر غرض الصندوق على التعامل مع الأوراق المالية ولا يباشر أي نشاط آخر إلا بترخيص من هيئة سوق المال.	* لا يتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة عن الجهة المالكة. * يمثل أحد الأنشطة الجديدة التي يباشرها البنك او شركة التأمين. * يخصص للصندوق حسابات مستقلة عن الأنشطة الأخرى ويتولى مراجعة حساباته مراقب حسابات يتم اختياره بواسطة الهيئة العامة لسوق المال والجهاز المركزي
(٢) جهة الترخيص	* ممارسة النشاط بترخيص من الهيئة العامة لسوق المال مقابل رسم يتم دفعه	* ممارسة النشاط بترخيص من الهيئة العامة لسوق المال مقابل رسم يتم دفعه، بالإضافة الى موافقة البنك المركزي أو الهيئة المصرية العامة للرقابة على التأمين.

(٣) تداول وثائق الاستثمار في البورصة	* يجوز قيد وتداول وثائق الاستثمار لهذه الصناديق ببورصة الأوراق المالية.	*لا يجوز قيد وتداول وثائق الاستثمار لهذه الصناديق في بورصة الأوراق المالية، وذلك لأن هناك ثقة من جانب المستثمرين في قدرة البنك أو شركة التأمين على رد قيمة الوثيقة الى العميل وقت طلبها وبالتالي لا داعي لقيدها في البورصة لضمان استرداد قيمتها.
(٤) مجلس ادارة الصندوق	* لها مجلس ادارة مستقبل لأن لها شخصية معنوية مستقلة، على أن يكون أغلبية الأعضاء من غير المساهمين فيه، ويتم تشكيله خلال ٣ شهور من تاريخ نهاية الاكتتاب في وثائق الاستثمار.	*لا يحتاج الى مجلس ادارة مستقل عن مجلس ادارة البنك أو شركة التأمين، وذلك لأنه ليس لها شخصية معنوية مستقلة بمعني أن مجلس ادارة البنك أو شركة التأمين المنشأة للصندوق هو نفسه مجلس ادارة الصندوق.
(٥) مدير الاستثمار بالصندوق.	*تضمنت اللائحة التنفيذية من قانون سوق المال تسع مواد تلزم الصندوق بإدارة نشاطه بواسطة جهة ذات خبرة في إدارة صناديق الاستثمار، ويطلق عليها اسم مدير الاستثمار. على أن يبرم مدير الاستثمار عقدا يسمي عقد إدارة يتضمن كافة الحقوق والواجبات والمسؤوليات.	*التزمت اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال البنك أو شركة التأمين أن تعهد بإدارة نشاط الصندوق الى إحدى الجهات ذات الخبرة في إدارة صناديق الاستثمار، على أن يكون مسئولا عن سوء تلك الادارة والتي تؤدي الى أضرار بالصندوق. ويطلق عليه مدير الاستثمار وعليه من الواجبات والالتزام والمسؤوليات تلك التي وردت في اللائحة التنفيذية للقانون.
(٦) استرداد قيمة وثائق الاستثمار	*ضرورة تضمين نشرة الاكتتاب ما إذا كان يجوز استرداد قيمة الوثيقة قبل انتهاء أجلها وحالات ذلك. بمعني أنه استرداد قيمة الوثيقة أمر جائز.	*ضرورة تضمين طلب الترخيص نظام استرداد وثائق الاستثمار وإعادة إصدارها وكذلك بيان كيفية استرداد القيمة. بمعنى أن استرداد قيمة الوثيقة أمر واجب.
(٧) إصدار الوثائق البديلة	*لا يجوز إصدار وثائق بديلة لتلك التي تم استرداد قيمتها لأن	*يجوز إصدار وثائق استثمار بديلة لتلك التي تم استرداد قيمتها لأن صناديق

	صناديق الاستثمار للشركات المساهمة صناديق مغلقة.	الاستثمار للبنوك وشركات التأمين هي صناديق مفتوحة.

من ناحية أخرى يمكن تحديد أنواع صناديق الاستثمار استنادا الى عدة مقاييس على النحو التالي:

(ا) من حيث الهدف من إنشاء الصندوق:

تقسيم صناديق الاستثمار من حيث الهدف من تكوينها الى ثلاثة أنواع هي:

١- صناديق الاستثمار ذات العائد الدوري: حيث يتم في هذه الصناديق توزيع عائد دوري ربع أو نصف سنوي على المستثمرين من صافي الأرباح المحققة عن الفترة، وتتضمن محفظة الأوراق المالية لهذه الصناديق على أسهم، وسندات منشآت كبيرة ومستقرة توزيع الجانب الأكبر من أرباحها المحققة.

٢- صناديق الاستثمار ذات العائد التراكمي أو النمو الرأسمالي؛ حيث يتم إعادة استثمار العوائد المحققة في كافة أنواع الأوراق المالية المتاحة، وعند استرداد قيمة الوثيقة يتم سداد الأصل والربح معا. ويعني هذا أن الهدف من هذه الصناديق هو تحقيق نكو طويل الأجل وعائد مستقبلي كبير بدلاً من العائد الجاري، وذلك من خلال تحسين القيمة السوقية لمحفظة الاستثمارات المالية.

٣- صناديق الاستثمار ذات العائد الدوري والتراكمي: تأخذ هذه الصناديق بالنوعين السابقين حيث تأخذ بطريقة التوزيع الدوري لجزء من العائد، ويتم تعلية الباقي من العائد على أصل الوثيقة. وتتكون محفظة الأوراق المالية لهذا الصندوق في أسهم عادية وأوراق مالية أخرى ذات عائد ثابت.

(ب) من حيث كيفية تداول وثائق الاستثمار:

تنقسم صناديق الاستثمار استنادا الى كيفية تداول وثائق الاستثمار الى نوعين هما، صناديق استثمار مغلقة، وصناديق استثمار مفتوحة:

١ - صناديق الاستثمار المغلقة: وهي الصناديق التي تبيع الوثائق التي تصدرها، ولكنها لا تلتزم بإعادة شراء الوثائق السابق بيعها إذا ما رغب حاملها في التخلص منها، وإنما يتم تداولها في سوق الأوراق المالية. على أساس أسعار السوق، وبالتالي يلجأ حامل الوثيقة الى بورصة الأوراق المالية لبيعها طبقاً لسعر السوق. ويعني هذا أن رأس مال تلك الصناديق ثابت لا يتغير لأن العدد الكلي لوثائق الاستثمار المصدرة غير قابل للزيادة. كما أن للصندوق عمرا محددا يتم تصفيته بعد مرور هذا العمر. ويتم تأسيس هذه الصناديق بواسطة الشركات المساهمة.

٢- صناديق الاستثمار المفتوحة: وهي صناديق ذات رأس مال متغير، فهي تقبل دخول وخروج المستثمرين منها في أي وقت أثناء استمرارها في مزاولة النشاط. ويعني هذا أن الصندوق يكون مستعدا في أي وقت لاسترداد الوثائق المصدرة وسداد قيمتها بالكامل، ثم يمكن إصدار وثائق

استثمار جديدة لمواجهة احتياجات المستثمرين الجدد وتؤسس هذا النوع من الصناديق البنوك وشركات التأمين المصرية.

(ج) من حيث مكونات المحافظ المالية:

تنقسم صناديق الاستثمار من حيث مكونات محافظها المالية الى الأنواع التالية:

١ـ صناديق سوق النقد: تتكون محافظ هذه الصناديق من مجموعة متنوعة من الأوراق المالية قصيرة الأجل مثل أذون الخزانة، وشهادات الإيداع البنكية. وتعتبر هذه الصناديق من ضمن صناديق الاستثمار التي تلبي احتياجات المستثمرين الذين يهتمون بهدف السيولة والأمان بشكل أساسي.

٢ـ صناديق الأسهم العادية: تتكون المحافظ المالية لهذه الصناديق من مجموعة متنوعة من الأسهم العادية، لذلك فهي تعتبر ضمن صناديق الاستثمار متوسطة وطويلة الأجل التي تلبي احتياجات المستثمرين الذين يهتمون بهدف الربحية.

٣ـ صناديق السندات: تتكون هذه الصناديق من مجموعة متنوعة من السندات ذات الأجل وجهات الإصدار المختلفة. وتعتبر هذه الصناديق ضمن الاستثمار متوسطة وطويلة الأجل والتي تلبي احتياجات المستثمر المتحفظ.

٤ـ الصناديق المتخصصة: يستثمر هذا النوع من الصناديق أمواله في أوراق مالية خاصة بقطاع اقتصادي معين أو فرع منه، مثل قطاع الكهرباء، الأسمنت، الحديد والصلب إلخ... كما قد تركز هذه الصناديق استثماراتها في نطاقات جغرافية محددة مثل، الاستثمار في أوراق مالية أوربية أو كندية فقط.

- **النظام المحاسبي لصناديق الاستثمار:**

إن النظام المحاسبي لصناديق الاستثمار لا يختلف عن غيره من الأنظمة المحاسبية الأخرى من حيث اعتماده على مجموعة مستندية وأخرى دفترية، إلا أن فهم طبيعة النظام المحاسبي لهذه الصناديق يتطلب التعرف على خصائص فريدة تميزه عن غيره من الأنشطة، ويتضح ذلك مما يلي:

(١) الخاصية الأولي:

تعتمد مصادر التمويل في صناديق الاستثمار على الموارد الخارجية المتمثلة في قيمة وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق لتجميع المدخرات، بالإضافة الى ان هناك موارد ذاتية لكل صندوق تتمثل في رأس مال شركة الصندوق أو المبلغ المخصص من قبل البنك أو شركة التأمين. يثير هذا بلا شك مشكلة الخلط بين أموال حملة الوثائق وقيمة رأس المال المقدم من الكيان المنشئ أو المؤسس للصندوق سواء كان شركة مساهمة أو بنك أو شركة تأمين. ولقد ترتب على هذه الخاصية نقطتين هامتين هما:

أ ـ أعطي القانون لحملة الوثائق لحملة الوثائق حق الاشتراك في الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمارات الصندوق كل بنسبة ما يمتلكه.

ب ـــ ضرورة اهتمام النظام المحاسبي المستخدم بقياس التغيرات في القيمة الاستردادية لوثائق الاستثمار في نهاية كل فترة دورية والإفصاح عنها، وذلك لأنها تمثل أهم مكونات حقوق الملكية في صناديق الاستثمار.

(٢) الخاصية الثانية:

يتمثل المنتج النهائي لصناديق الاستثمار في تقديم خدمة وليست سلعة ملموسة. وتتمثل هذه الخدمة في استثمار أموال حملة الوثائق سواء كانوا من أصحاب الموارد المالية المحدودة أو من أصحاب الأموال الذين تنقصهم الخبرة والمعرفة الكافية لتكوين محافظ للأوراق المالية.

هذا، وتحقق الصناديق دخلا من عمليات الاستثمار تتمثل في التوزيعات الناتجة عن الاستثمار في الأسهم ووثائق الاستثمار للصناديق الأخرى، وفي الفوائد عن الاستثمار في السندات وأذون الخزانة، وفي الأرباح والخسائر الناتجة عن بيع الأوراق ووثائق الاستثمار الأخرى، وفي الأرباح والخسائر الناتجة عن التغير في صافي القيمة السوقية للأوراق المالية، وفي أي إيؤادات أخرى متنوعة كالعمولات على استرداد إصدار الوثائق.

ومن ناحية أخرى تتكبد صناديق الاستثمار نفقات للحصول على الدخل السابق الإشارة إليه،ومن أمثلة عناصر هذه النفقات المصروفات الإدارية والعمومية، ومصروفات التسويق والإعلان والمصروفات التمويلية المختلفة.

وينعكس ما سبق بلا شك على النظام المحاسبي الخاص بإعداد قائمة الدخل (جـ/أ.خ) لتصوير نتائج أعمال الصندوق في نهاية كل فترة مالية.

(٣) الخاصية الثالثة:

تقوم صناديق الاستثمار بقياس القيمة الاستردادية للوثائق على أساس نصيبها في صافي أصول الصندوق في نهاية يوم العمل الأخير من كل أسبوع ثم الإفصاح عنها. مما يستوجب معه ضرورة استخدام المستندات لترحيل العمليات بمجرد حدوثها مباشرة الى الحسابات المختصة بدفاتر الأستاذ. ويتم هذا عادة بشكل الى بحيث يسمح باستخراج الأرصدة وعمل موازين المراجعة حتى يمكن حساب القيمة الاستردادية للوثيقة في الوقت المناسب.

علاوة على ما سبق، تلتزم الهيئة العامة لسوق المال الصناديق بضرورة إعداد ونشر قوائم مالية ربع سنوية عن نتيجة أعمالها، بالإضافة الى تقرير فحص دوري محدود من مراقب الحسابات الخاص بالصندوق، وذلك عن نتيجة الفحص لكي يتم تسليمها الى الهيئة العامة لسوق المال وبورصة الأوراق المالية خلال شهر من تاريخ إعدادها. وتشمل القوائم المالية بالإضافة الى قائمة المركز المالي الربع سنوية، وقائمة الدخل عن الفترة، وقائمة التدفقات النقدية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

(٤) الخاصية الرابعة:

نظرا لأهمية وخطورة الدور الذي تلعبه صناديق من خلال تجميع مدخرات الأفراد لاستثمارها بشكل جماعي في سوق الأوراق المالية من خلال إدارة متخصصة، فإن هذا يلقي عبئ على النظام المحاسبي بضرورة توفير الحد الأدنى من المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات على جميع المستويات، وهم شركة الصندوق المساهمة، والبنك أو شركة التأمين المؤسسة للصندوق وحملة الوثائق، ومدير الاستثمار، والجهات الحكومية والرقابية المختلفة كالهيئة العامة لسوق المال والجهاز المركزي للمحاسبات مصلحة الضرائب.

ومن امثلة المعلومات التي يمكن للنظام المحاسبي أن يوفرها للفئات السابقة، معلومات تساعدهم في تقييم التدفقات النقدية المنتظر حصولهم عليها نتيجة استثماراتهم في الصندوق بالإضافة الى معلومات متعلقة بالأداء المالي والاقتصادي وللصندوق واللازمة لأغراض المتابعة، والإشراف، والرقابة، والتخطيط.

(٥) الخاصية الخامسة:

يتصف مجال صناديق الاستثمار بغياب المنتج المادي القابل للتخزين حيث إن الصناديق تتاجر في الأوراق المالية، فيتم الاحتفاظ بها في إحدى البنوك للحصول على عوائدها أو لبيعها في الوقت المناسب. وبالتالي يكون مطلوبا من الصندوق أن يستثمر موارده بطريقة فعالة لتوفير عوائد تتجاوز التكاليف المنفقة. وينعكس ذلك على النظام المحاسبي في ضرورة توفير بيانات تساعد الإدارة في تحديد مستوي وهيكل وتشكيلة الأصول والالتزامات عن طريق تسجيلها وتلخيصها استنادا الى تصنيف الاستثمارات المالية.

(٦)الخاصية السادسة:

تعمل صناديق الاستثمار في بيئة تتميز بالتنافس ويرجع ذلك الى العدد المحدود من الأوراق المالية المتاحة في السوق المصرية والتي يتنافس عليها عدد كبير من الصناديق. ويؤثر ذلك على النظام المحاسبي في أن يلزمه بتوفير قاعدة بيانات كافية للإدارة تسمح باتخاذ قرارات رشيدة في مجالات تسعير الخدمة المقدمة طبقا لما تتحمله من تكلفة. وطبقا لعوامل لعرض والطلب، وذلك بالشكل الذي يمكنها من الحصول على ميزات تنافسية مع الحفاظ على هذه المزايا لتدعيم استمرار ونجاح الصندوق.

الفصل الثالث

المعالجة المحاسبية

لنشاط صناديق الاستثمار

مقدمه

تتعدد العمليات التي تقوم بها صناديق الاستثمار والتي تمثل في مجموعها الأنشطة التي يتم بمقتضاها تحقيق الاهداف المرجوة منها. ومن أهم العمليات التي يترتب عليها تدفقات مالية يجب معالجتها محاسبيا ما يلي:

أ. عمليات إصدار وثائق الاستثمار واحتساب القيمة الاستردادية لها، وقيمة اعادة طرحها.

ب . عمليات الاستثمار في الأوراق المالية.

ج . مصروفات الصناديق بصفة خاصة أتعاب مدير الاستثمار، وكذلك نفقات التسويق والإعلان.

وفيما يلي شرح مختصر للمشاكل المحاسبية المرتبطة بهذه العمليات:

أولا: العمليات الخاصة بإصدار وثائق الاستثمار:

سبقت الإشارة الى أن مصادر الأموال الخاصة بصناديق الاستثمار تتضمن موارد ذاتية للصندوق وموارد خارجية. وتتمثل الموارد الذاتية للصندوق في رأس مال الشركة المؤسسة للصندوق أو المبلغ المخصص من قبل البنك أو شركة التأمين للبدء في مباشرة نشاط الصندوق.

وينبغي ألا يقل هذا المبلغ عن خمسة ملايين جنيه كما ورد بالقانون. لذلك فإن هذا المبلغ تصدر به وثائق استثمار غير قابلة للاسترداد لأنها تمثل ضمانا لأموال حمله الوثائق ويتم الاحتفاظ بها حتى نهاية حياة الصندوق. أما الموارد الخارجية للصندوق فهي تتمثل في قيمة وثائق الاستثمار التي تصدرها الصناديق لتجميع المدخرات. وتكون هذه الوثائق محددة القيمة ولا تقل قيمتها الأسمية عن ١٠ جنيه ولا تزيد عن ١٠٠٠ جنيه. ويشترط ايضا ألا تزيد قيمة الوثائق المصدرة عن عشر أمثال رأس المدفوع لشركة الصندوق وأن تزيد عن عشرين مثل المبلغ المخصص لمباشرة نشاط صندوق البنوك أو شركات التأمين.

هذا، وتتضمن العمليات الخاصة بوثائق الاستثمار ما يلي:

- **عمليات الاكتتاب في وثائق الاستثمار وإصدارها.**
- **تكاليف الإصدار في الصناديق المغلقة والمفتوحة ومصرفات التأسيس.**
- **عمليات استرداد وثائق الاستثمار وحساب القيمة الاستردادية لها.**
- **عمليات بيع وثائق الاستثمار.**
- **عمليات تصفية الصندوق.**

وفيما يلي شرح مختصر لكل منها:

(١)الاكتتاب في وثائق الاستثمار وإصدارها:

يتم بعد الانتهاء من إجراءات الترخيص ببدء نشاط الصندوق لدي الهيئة العام لسوق المال وفقا للضوابط التي وردت باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، يتم الاكتتاب في وثائق صناديق الاستثمار، وتجري قيود اليومية التالية بدفتر اليومية العامة لصندوق الاستثمار

. عند تحصيل قيمة رأس المال المصدر والمكتتب فيه:

من حـ/النقدية ××

الى مذكورين

حـ/المؤسسين ××

حـ/حملة الوثائق ××

. عند اصدار وثائق الاستثمار بقيمة رأس المال المدفوع:

من مذكورين

حـ/المؤسسين ××

حـ/حملة الوثائق ××

الى حـ/رأس المال المدفوع ××

يلاحظ على القيدين السابقين أن حساب المؤسسين وحملة الوثائق هما حسابين وسيطين يتم فتحهما مع التحصيل ثم يتم قفلهما مع إصدار الوثائق لذلك لا يظهر لهما بنود في قائمة المركز المالي الافتتاحي لصندوق الاستثمار.

هذا، ويجب الاشارة الى أنه بمجرد الاعلان عن طريق وثائق الاستثمار المرخص بها قانونا لجمهور المكتبيين قد تتجاوز الاكتتاب عدد الوثائق المطروحة، وفي هذا الحالة لابد من عمل تخصيص نسبي لكل مكتتب يحسب على أساس نسبة عدد الوثائق المطروحة الى عدد الوثائق المكتتب فيها بحيث لا يترتب على ذلك ابعاد المكتتب في الصندوق أيا كان عدد الوثائق التي اكتتب فيها. وبعد التخصيص يتم رد ما دفعه المكتتب عند الاكتتاب بالزيادة عما خصص له.

ويتم في هذه الحالة إثبات قيد اليومية التالي:

ـ عند طرح الوثائق للاكتتاب العام:

من حـ/النقدية ××

الى حـ/حملة الوثائق ××

. عند رد قيمة الزيادة للمكتتبين في حالة وجود زيادة في الاكتاب عن المرخص به:

من حـ/حملة الوثائق ××

الى حـ/النقدية ××

. عند إصدار وثائق الاستثمار بقيمة ما تم تخصيصه للمكتتبين:

من ح/حملة الوثائق ××

الى ح/النقدية ××

. عند إصدار وثائق الاستثمار بقيمة ما تم تخصيصه للمكتتبين:

من ح/حملة الوثائق ××

الى ح/رأس المال المدفوع ××

وجدير بالذكر أنه إذا كان الاقبال على الاكتتاب في الوثائق ضـــعيفا فإنه طبقا للقانون إذا تم الاكتتاب في عدد أقل من ٥٠٪ من مجموع الوثائق المصـــدرة يجب على البنك أن يرد المبالغ التي تلقاها من المكتتبين بما في ذلك مصاريف الإصدار.

(٢) تكاليف إصدار وثائق الاستثمار:

عادة ما يتحمل صندوق الاستثمار العديد من بنود النفقات المرتبطة بإصدار وثائق الاستثمار، ويطلق على هذه النفقات بمصـــاريف الإصـــدار للوثائق، وتختلف المعالجة المحاســـبية لهذه النفقات باختلاف نوع صـندوق الاسـتثمار وما إذا كانت الوثائق مصـدرة عن صـناديق اسـتثمار مغلقة أي أن الكيان المنشئ للصندوق شركة مساهمة أم أن الوثائق مصدرة عن صناديق استثمار مفتوحة، أي أن الكيان المنشئ للصندوق أحد البنوك أو إحدى شركات التأمين.

ففي حالة الصناديق المغلقة تحصل الشركة المنشئة للصندوق رسوم إصدار مع كل وثيقة مطروحة للاكتتاب لكي تسـتخدمها في تغطية نفقات الاكتتاب والتسـجيل لدي شـركة مصـر للمقاصـة والتسوية والحفظ المركزي. ثم يتم عمل مقاصـة بين الرسـوم المحصـلة والمصـاريف المدفوعة على أن يستخدم الفرق في تغطية جزء من مصاريف التأسيس أو يضاف على الاحتياطي الرأسمالي.

أما في حالة الصناديق المفتوحة فإن البنك أو شركة التأمين المنشئة للصندوق تحصل رسوم الإصدار بالكامل لتغطية رسوم الحفظ لمواجهة التكاليف التي يتحملها البنك للقيام بهذه الخدمة.

ولتحديد الاختلاف في المعالجة المحاسبية يمكن عقد المقارنة التالية:

تكاليف إصدار الوثائق في الصناديق المغلقة	تكاليف إصدار الوثائق في الصناديق المفتوحة
١ـ إثبات المبالغ المحصلة من حملة الوثائق كرسوم إصدار: ×× من حـ/النقدية ×× الى حـ/رسوم إصدار محصلة	١. إثبات المبالغ المصلحة من حملة الوثائق كرسوم إصدار: ×× من حـ/النقدية ×× الى حـ/رسوم إصدار محصلة
٢ـــ عند استخدام الرسوم المحصلة في سداد مصاريف الإصدار لشركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي، ويجري القيد التالي: ×× من حـ/مصاريف إصدار الوثائق ×× الى حـ/النقدية(الدائنين)	٢ـــ عند ترحيل الرسوم المحصلة الى حساب البنك أو شركة التأمين المنشئة للصندوق، يجري القيد التالي: ×× من حـ/رسوم إصدار محصلة ×× الى حـ/البنك (شركة التأمين)
٣ـــ يتم عمل مقاصة بين الرسوم المحصلة والمصاريف المدفوعة بالقيد التالي: ×× من حـ/رسوم إصدار محصلة ×الي حـ/مصاريف إصدار وثائق	٣. توريد مستحقات البنك أو شركة التأمين نقدا: ×× من حـ/البنك (شركة التأمين) ×× الى حـ/النقدية

هذا، وينتج عن المقاصة في الصناديق المغلقة وجود فرق بين المبلغين السابقين (المحصل، المدفوع)، وذلك كما يلي:

أ ـــ زيادة الرسوم المحصلة عن مصاريف الإصدار المدفوعة الفعلية فيستخدم الفرق في تخفيض حساب مصاريف التأسيس أو يرحل الى حساب الاحتياطي الرأسمالي.

ب ـــ انخفاض الرسوم المحصلة عن مصاريف الاصدار الفعلية فيتم تحميل الفرق على مصاريف التأسيس ثم تعالج على أنها إيراديه مؤجلة توزع على عدد من السنوات من ٣-٥ سنوات.

(٣) مصاريف التأسيس:

يقوم المؤسسون للصندوق بالإنفاق من أ/والهم على مراحل تأسيس الصندوق حتى الحصول على الترخيص اللازم لبدء النشاط ـ ومن أمثلة هذه النفقات تجهيز مقدر الصندوق، وأتعاب المحامين والاستشارات القانونية الرسوم والأعباء الحكومية. ويطلق على هذه النفقات "مصاريف التأسيس " ويتم اثباتها بعد اتمام الترخيص للصندوق وطرح وثائق الاستثمار للاكتتاب وذلك في دفتر اليومية العامة للصندوق، بالقيد التالي:

×× من حـ/مصروفات التأسيس

×× الى حـ/المؤسسين

. عند سداد قيمة المصروفات من النقدية المتوافرة للصندوق للمؤسسين، يجري القيد التالي:

×× من حـ/المؤسسين

×× الى حـ/النقدية

ـــ يتم تخفيض حجم مصروفات التأسيس باستخدام المبالغ المتبقية من رسم الإصدار المحصلة ـــ إن وجدت . وذلك بالقيد التالي:

×× من حـ/رسوم إصدار محصلة

×× الى حـ/مصاريف التأسيس

ـــ أما باقي مصاريف التأسيس التي يتم تغطيتها برسوم الاصدار فإنها تعتبر نفقة إيرانية مؤجلة، ويتم توزيعها على عدد من السنوات من ٣: ٥ سنوات حيث تحمل كل سنة بنصيبها في قائمة الدخل، وما يخص السنوات القادمة يظهر في قائمة المركز المالي:

×× من حـ/أ. ح (قائمة الدخل)

×× الى حـ/مصاريف التأسيس (نصيب السنة)

(٤) عمليات استرداد وثائق الاستثمار:

نظم قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ إجراءات استرداد وثائق الاستثمار وقد فرق في هذا الشأن بين ما إذا كان الاسترداد خاص بوثائق صناديق الاستثمار المغلقة أم أنه خاص بوثائق صناديق الاستثمار المفتوحة، وذلك كما يلي:

أـــ وثائق الاستثمار الخاصة بصناديق الاستثمار المغلقة (حيث يكون الكيان المنشئ للصندوق إحدى الشركات المساهمة): يفهم من اللائحة التنفيذية للقانون أن يجوز استرداد وثائق الاستثمار قبل انتهاء مدتها، فإذا ما تضمنت نشرة الاكتتاب ذلك ترد الى حامل الوثيقة القيمة الصادر بها الوثيقة أو قيمة آخر سعر اقفال لها في البورصة أيهما أقل. وفي هذه الحالة لا يجوز إصدار وثائق بديلة لتلك التي تم استردادها.

ب ـــ وثائق الاستثمار الخاصة بصناديق الاستثمار المفتوحة (حيث يكون الكيان المنشئ لها هو أحد البنوك أو شركات التأمين): يفهم من نص اللائحة التنفيذية للقانون أن استرداد قيمة الوثائق يعد أمراً وجودياً. وتحدد قيمة الوثائق التي استردادها بناء على نصيبها في صافي قيمة أصول الصندوق في نهاية يوم العمل الاخير من الاسبوع السابق للاسترداد. ويجوز للصندوق في هذه الحالة إصدار وثائق بديلة لها وفي ضوء الحد الأقصى المرخص به.

هذا، ويجب الاشارة الى أنه في حالة استرداد وثائق صناديق الاستثمارات ذات العائد اليومي التراكمي عادة ما تحسب القيمة الاستردادية للوثيقة على أساس القيمة المعلنة لها في ذات يوم استرداد الموقع من صاحب الوثيقة مرفقا به سند الوثيقة.

وكما سبق القول تحدد القيمة الاستردادية للوثيقة على أساس نصيبها في صافي قيمة أصول الصندوق في نهاية يوم العمل الاخير من الاسبوع السابق للاسترشاد على النحو التالي:

١. إجمالي النقدية بالخزينة والبنوك، ويتم تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية على أساس أسعار السوق المصرفية الحرة المعلنة.

٢. يضاف إليها قيمة الاستثمارات المتداولة في الأوراق المالية وتشمل:

أـ أوراق مالية مقيدة بالبورصة: تحسب القيمة على أساس أسعار الإقفال بالبورصة وقت التقييم. وفي حالة تعدد أسعار التداول في اليوم الواحد يتم التقييم على أساس المتوسط المرجح لكميات وأسعار التداول والإقفال في هذا اليوم وذلك بالمعادلة التالية:

المتوسط المرجح لأسعار التداول =

$$\frac{\text{(السعر الأول } \times\times \text{ عدد الاوراق) + (السعر الثاني } \times\times \text{ عدد الاوراق)}}{\text{مجموع اوراق التداول}}$$

القيمة السوقية للأسهم المتداولة في البورصة = عدد الأسهم المتداولة ×× المتوسط المرجح لأسعار التداول

من ناحية أخرى، إذا لم يحدث تعامل على ورقة مالية أو أكثر لفترة لا تقل عن الشهر فإنه يتم تقيمها بأقل من السعر المحدد في الفترة بما لا يجاوز ١٠٪ من هذا السعر

ب ـ أذون الخزانة: يتم تقييمها على أساس صافي القيمة الحالية لها.

ج ـ وثائق الاستثمار في صناديق أخرى: تقيم على أساس أخر قيمة استردايه معلنه لها.

د ـ أوراق مالية غير مقيدة بالبورصة: يتم تقييمها على اساس القيمة السوقية أو القيمة المحسوبة بإحدى طرق التقييم المقبولة أيهما أقل.

هـ ـ أوراق مالية أجنبية: تقيم على أساس المبلغ المعادل بالجنيه المصري باستخدام أسعار السوق المصرفية الحرة.

٣. يضاف الى ما سبق قيمة الاصول طويلة الأجل بعد خصم مجمع الإهلاك.

٤. يتم تقييم باقي عناصر الاصول وفقا لمعايير المحاسبة المصرية.

٥. يضاف اليها إجمالي إيرادات النشاط المستحقة والتي تخص الفترة ولم تحصل بعد مثل عائد الاستثمارات في الاوراق المالية، وأرباح بيع الاوراق المالية، وأي ايرادات أخرى مستحقة.

٦. يخصم مما سبق حسابات البنوك الدائنة والمخصصات وأي التزامات أخرى متداولة بعد تقييمها وفقا لمعايير المحاسبة المصرية.

٧. يخصم أيضا مصروفات التشغيل المستحقة مثل مصروفات التسويق والاعلان والمصاريف الإدارية والعمومية، والمصاريف التمويلية، وعمولات السماسرة، والتوزيعات المستحقة للمستثمرين.

٨. يتم قسمة صافي الناتج من البنود السابقة على عدد الوثائق القائمة في تاريخ التقييم للوصول الى نصيب الوثيقة (صافي قيمة الوثيقة) من صافي أصول الصندوق.

هذا، وجدير بالذكر أنه في حالة تقدم أحد حملة الوثائق لاسترداد قيمتها من الصندوق يقوم الصندوق بخصم عمولة استرداد بنسبة محددة من قيمة الوثيقة المستردة، وتتراوح هذه النسبة بين (١٪، ١/٨٪)

طبقا لفترة الاحتفاظ بالوثيقة على أن يتم اقتسام تلك العمولة بين الصندوق والكيان المنشئ للصندوق مناصفة. وتحسب العمولة بالمعادلة التالية:

عمولة الاسترداد =

عدد الايام من تاريخ شراء الوثيقة حتى تاريخ الاسترداد × نسبة العمولة

القيمة الاستردادية للوثيقة ×× ―――――――――――――――

٣٦٥

ويتم إثبات عملية استرداد الوثيقة بعد حساب قيمتها وكذلك العمولة الخاصة بالاسترداد بالقيود التالية:

- إثبات استحقاق الوثيقة المستردة:

×× من حـ/استردادات

الى مذكورين

×× حـ/حملة الوثائق

×× حـ/عمولة الاسترداد

- عند إثبات واقعة السداد النقدي لحملة الوثائق المستردة:

×× من حـ/حملة الوثائق

×× الى حـ/النقدية

- إثبات نصيب الكيان المنشئ للصندوق في عملة الاسترداد وإقفال باقي العمولة في قائمة الدخل:

×× من حـ/عمولة الاسترداد

الى مذكورين

حـ/الكيان المنشئ للصندوق

(بنك، شركة تأمين، شركة مساهمة)

حـ/أ. خ (نصيب الصندوق)

- سداد نصيب الكيان المنشئ للصندوق في العمولة:

×× من حـ/الكيان المنشئ للصندوق

×× الى حـ/النقدية

<u>(٥) تصفية صندوق الاستثمار:</u>

يتم تصفية صندوق الاستثمار لأسباب عديدة منها: انقضاء مدة الصندوق الصادر به ترخيص رسمي، كما ينقضي الصندوق إذا انخفض عدد الوثائق الى ٥٠ % من إجمالي عدد الوثائق المكتتب

فيها، مالم يقرر اغلبية حملة الوثائق الاستمرار في النشاط. أما إذا انخفض عدد الوثائق عن ٢٥ % من العدد المكتتب فيه فإنه لابد من تصفية الصندوق. علاوة على ذلك فإنه ينقضي الصندوق إذا رأي الكيان المنشئ للصندوق سواء كان شركة مساهمة أو بنك أو شركة تأمين أن قيمة موجودات الصندوق المستثمر فيه غير كافية لتبرير مواصلة نشاط الصندوق.

وفي حالة تصفية الصندوق لا يجوز وقف النشاط إلا بعد موافقة مجلس ادارة الهيئة العامة لسوق المال، وذلك للتأكد من أن الصندوق قد أبرأ ذمته نهائيا من التزاماته وفقا للشروط التي يحددها مجلس إدارة الهيئة. ويتم توزيع ناتج التصفية على النحو التالي:

أ ــ يجري التوزيع بين الكيان المنشئ للصندوق وحملة الوثائق القائمة في تاريخ التصفية بنسبة رأس مال الكيان المدفوع ورصيد حملة الوثائق في ذلك التاريخ.

ب ـ يتم توزيع نصيب حملة الوثائق فيما بينهم بنسبة ما تمثله كل وثيقة الى إجمالي الوثائق على أن يتم التوزيع خلال مدة لا تزيد عن تسعة أشهر من تاريخ اشعار حملة الوثائق بانقضاء الصندوق.

ثانيا: عمليات الاستثمار في الاوراق المالية:

تمثل عمليات الاستثمار في الاوراق المالية النشاط الاساسي لصناديق الاستثمار، لذلك تظهر أهمية تناول مشاكل المعالجة المحاسبية المترتبة على تلك العمليات. حيث يتم التعرف على الطرق المحاسبية المستخدمة في تحديد القيمة الدفترية للاستثمارات، ومعالجة قيمة التوزيعات والعائد المختلفة الخاصة بالاستثمارات، وذلك في ضوء المعيار المحاسبي المصري رقم (٢٦) والخاص بالأدوات المالية ــ الاعتراف والقياس، والصادر بقرار وزير الاستثمار رقم ٧٣٢ لسنة ٢٠٢٠، وكذلك في ضوء المحاسبة عن صناديق الاستثمار طبقا للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية، بالإضافة الى التعليمات الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال.

يتضح مما سبق أنه يتم تقييم الاستثمارات المالية في صناديق الاستثمار بسعر السوق (القيمة العادلة) على أن يتم الاعتراف بالأرباح الخسائر الناتجة عن عملية التقييم ضمن قائمة الدخل مع الأخذ في الاعتبار ضرورة تجنب ٥٠ % على الأقل من صافي الزيادة في القيمة السوقية كاحتياطي رأسمالي كما أشار القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، وترجع مبررات هذه المعالج الى ما يلي:

١. إن غالبية استثمارات الصندوق تتم في أوراق مالية قصيرة الأجل يتم التعامل عليها بصفة مستمرة حيث إنها تمثل النشاط الأساسي للصناديق.

٢. اعتبارات تقييم الوثائق أسبوعا ــ وربما يوميا ــ لاحتساب سعرها الذي يطلق عليه قيمة التسييل ويقصد بها قيمة التصفية بالنسبة للمحفظة.

٣. تتفق هذه المعالجة مع ما ورد في معايير المحاسبة المصرية التي تعالج الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة بإدراجها بالقوائم المالية على أساس القيمة العادلة (السوقية) مع الاعتراف بالمكاسب والخسائر الناتجة في قائمة الدخل.

وفيما يلي المعالجة المحاسبية لعمليات شراء أو بيع الاستثمارات، وكذلك كيفية تقييمها في تاريخ إعداد المركز المالي للصندوق.

(١) الاستثمارات في أوراق مالية تمثل حقوق ملكية:

تتضمن هذه الاستثمارات ملكية أسهم عادية وممتازة وحقوق شراء أِهم (خيارات) وحقوق الاكتتاب (ضمانات) بسعر متفق عليه مقدما.

أ. عمليات شراء أسهم حقوق ملكية للمتاجرة:

يتم عند شراء هذه الأسهم تسجيلها في الدفاتر طبقا لتكلفة الحصول عليها في تاريخ الشراء. وتتكون هذه التكلفة من البنود التالية:

١. ثمن الحصول على تلك الاستثمارات يوم الشراء طبقا لأسعار التداول في البورصة في حالة الشراء من السوق الثانوي، وطبقا لسعر الاصدار في حالة الشراء من السوق الأولي.

٢. أي رسوم أو مصاريف أخرى كالعمولات ومصاريف السمسرة والضرائب وتثبت الأوراق المالية في دفتر اليومية العامة للصندوق بالقيد التالي:

×× من حـ/استثمارات مالية بغرض المتاجرة

×× الى حـ/النقدية

وعند الإعلان عن توزيعات أرباح تلك الاستثمارات يتم إثباتها كما يلي:

×× من حـ/ مدينون عن توزيعات أرباح مستحقات . أسهم شركة....

×× الى حـ/ التوزيعات . استثمارات بغرض المتاجرة

وعند تحصيل تلك التوزيعات نقدا يجري القيد التالي:

×× من حـ/النقدية

×× الى حـ/مدينون عن توزيعات أرباح مستحقة . أسهم شركة....

ب . عمليات بيع أسهم حقوق ملكية للمتاجرة:

يتم اثبات عملية الأسهم مع ترحيل مكاسب أو خسائر البيع الى قائمة الدخل، وذلك بالقيد التالي:

١. عند البيع بأرباح:

×× من حـ/النقدية

الى مذكورين

×× حـ/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة . أسهم شركة....

×× حـ/أرباح بيع أوراق مالية

ثم يرحل الربح الى قائمة الدخل بالقيد التالي:

×× من حـ/أرباح بيع أوراق مالية

×× الى حـ/أ. خ (قائمة الدخل)

عند البيع بخسائر:

من مذكورين

×× حـ/النقدية

×× ح خسائر بيع أوراق مالية

×× الى حـ/استثمارات مالية بغرض المتاجرة . أِسهم شركة ...

ثم ترحل الخسائر الى قائمة الدخل:

×× من حـ/أ. خ (قائمة الدخل)

×× الى حـ/خسائر بيع أوراق مالية

ج . عمليات تقييم محفظة الاوراق المالية في نهاية الفترة المالية:

يتم تقييم مكونات محفظة الاوراق المالية الخاصة بالصندوق بسعر السوق في تاريخ إعداد الميزانية، على أن يدرج الفرق الناتج عن التغيرات في أسعار السوق بقائمة الدخل، وذلك بعد تجنيب ٥٠ % على الأقل من قيمة الأرباح غير المحققة في صورة احتياطي رأسمالي، وذلك وفقا لما يتطلبه قانون سوق رأس المال.

وتتمثل قيود اليومية فيما يلي:

- إقفال الارباح غير المحققة في قائمة الدخل بعد تخصيص ٥٠ % على الأقل كاحتياطي رأسمالي:

×× من حـ/أرباح غير محققة من الزيادة في القيمة السوقية للأوراق المالية الي مذكورين

×× حـ/احتياطي رأسمالي (٥٠ % من الأرباح غير المحققة)

×× حـ/أ. خ في (قائمة الدخل) بالباقي

- إذا كانت النتيجة خسائر غير محققة فإنه يتم اقفالها في قائمة الدخل:

×× من حـ/أ. خ (قائمة الدخل)

×× الى حـ/خسائر غير محققة من النقص في القيمة السوقية للأوراق المالية.

ثالثا :مصروفات الصندوق:

تتضمن مصروفات صناديق الاستثمار أنواع متعددة مثل المصروفات الإدارية والعمومية (والتي يدخل فيها أتعاب مدير الاستثمار وكذلك أتعاب البنك المنشئ للصندوق)، ومصروفات التسويق والإعلان، والمصروفات التمويلية، بالإضافة إلى مصروفات أخرى متنوعة مثل: الضرائب المستحقة، وعمولات السماسرة، وأتعاب مرا قبي حسابات الصندوق وغيرها وفيما يلي شرح مختصر لطبيعة كل منها والمشاكل المحاسبية المرتبطة بها.

١) المصروفات الإدارية والعمومية :

تمثل أتعاب مدير الاستثمار الجزء الأكبر من المصروفات الإدارية والعمومية، وتنقسم أتعاب مدير الاستثمار إلى نوعين من الأتعاب هما:

أ -أتعاب مقابل الإدارة :ويتم احتسابها على أساس دوري بنسبة معينة من صافي أصول الصندوق، وأحيانا من إجمالي قيمة محفظة الاستثمارات، ويعني هذا أن قيمة هذه الأتعاب ستتغير بتغير صافي قيمة الأصول أو قيمة المحفظة .ويتم إثبات هذه الأتعاب محاسبيا على أساس الاستحقاق، ثم السداد، ثم التحميل على قائمة الدخل بما يخص الفترة المالية، على أن يظهر الجزء غير المدفوع في قائمة المركز المالي ضمن بنود الالتزامات (أتعاب مدير الاستثمار المستحقة) وذلك كما هو الحال بالنسبة لأي مصروفات مستحقة.

ب - أتعاب حسن الأداء (عمولة التميز): يقصد بها المكافآت التي ترتبط بزيادة عوائد الصندوق عن حد معين. وهي تعتبر وسيلة لتحفيز المديرين على تحقيق المزيد من الأرباح لحملة الوثائق .ويتم قياس حسن الأداء عن طريق المقارنة بمؤشر البورصة .وتعالج أتعاب حسن الأداء محاسبيا بنفس طريقة معالجة أتعاب الإدارة بمعنى أنه يتم إجراء قيد بالاستحقاق ثم قيد بالسداد.

(٢) مصروفات التسويق والإعلان:

عادة ما تتحمل صناديق الاستثمار بعبء مصروفات أنشطة التسويق والإعلان. ومن المعروف أن هذه مصروفات تنقسم الى ثلاثة أنواع وهي:

أـ مصروفات إعلان دورية: وهذا النوع من المصروفات يعتبر إعلان تذكيري يتم إنفاقه بهدف تذكير العملاء بنشاط صندوق الاستثمار مثل: نشرات أسعار الوثائق، وهدايا متنوعة مثل المفكرات والأجندات. وهي مصروفات إيراديه واجب تحميلها على قائمة الدخل في سنة الانفاق مثلها مثل أي مصروفات إيراديه بقيد استحقاق ثم قيد سداد.

ب- مصروفات حملات اعلانية: يستهدف هذا النوع من المصروفات زيادة أو خلق طلب جديد على أنشطة صناديق الاستثمار، مما يعني أن لهذه النفقات ــ الحملة الاعلانية ــ تأثير ممتد لأكثر من فترة مالية واحدة، كما أن قيمة هذه الحملة ضخمة مما يدعو الى اعتبارها نفقة إيراديه مؤجلة، يتم تخصيصها على الفترات المالية التي استفادت بها وليس على فترة مالية واحدة. ولقد جري العرف المحاسبي على توزيع هذه النفقات على فترة تتراوح بين ٣ ـ ٥ سنوات.

ج ـــــ مصروفات لوحات إعلانية ثابتة: يمثل هذا النوع من المصروفات إعلان ثابت عن نشاط الصندوق باستخدام اللوحات الاعلانية المضيئة. وتختلف المعالجة المحاسبية لنفقات هذه اللوحات باختلاف ما إذا كان صندوق الاستثمار يمتلك اللوحات الاعلانية أم يقوم بتأجيرها من وكالات الاعلان. فإذا ما كان صندوق الاستثمار يمتلك هذه اللوحات فإن نفقاتها تعد بمثابة نفقة رأسمالية تظهر ضمن الأصول الثابتة بقائمة المركز المالي، على أن تحمل قائمة الدخل بقسط إهلاك سنوي لتلك اللوحات المملوكة. فضلا عن مصروفات صيانتها وتشغيلها التي

تحمل بالكامل على قائمة الدخل. أما إذا كانت اللوحات الاعلانية مؤجرة من الغير للإعلان عليها، فإن صندوق الاستثمار يتحمل إيجار دوري لاستخدام هذه اللوحات من إحدى وكالات الاعلانات، لذلك فإن الايجار الدوري يمثل مصروفات إيراديه تحمل على قائمة الدخل في فترة الانفاق، كما هو الحال بالنسبة للإعلان التذكيري.

مثال ١

البيانات التالية مستخرجة من دفاتر إحدى صناديق الاستثمار في يوم العمل الأخير من الأسبوع الثالث في شهر نوفمبر ٢٠٢٣ (القيمة بالمليون جنيه):

نقدية بالخزينة	١٥
ودائع بالبنوك	٥٠
ودائع بالبنوك (دولار أمريكي)	٥
أذون خزانة	٥
أسهم أسمنت حلوان	٦٠٥
أسهم فاركو للأدوية	٠.٩٢
أسهم اسمنت قنا	٠.٦
أسهم كابيتال للتطوير العقاري	٧
سندات الشركة المصرية	١٥
أسهم شركة جهينة	١.٥
أسهم شركة (الغاز الطبيعي) غاز تك	٠.٩
أسهم بنك CIB (دولار أمريكي)	٢.٥
وثائق صناديق استثمار أخرى	٢٠
نفقات إيراديه مؤجلة (بعد خصم الإهلاك)	٠.٥
مدينون	٠.٥
عوائد استثمارات أ٠م٠ مستحقة	١
أرباح بيع أ٠م٠ مستحقة	٠.٥
إيرادات انشطة أخرى مستحقة	٠.٥
بنك سحب على المكشوف	٠.٥
مخصصات	٠.٥
توزيعات مستحقة للمستثمرين عن فترات سابقة	١
أتعاب مستحقة لمدير الاستثمار	٢
مصروفات إعلان مستحقة	١

فإذا توافرت لديك المعلومات الإضافية التالية:

١- بالنسبة لأسهم اسمنت قنا تعددت أسعار التداول بالبورصة في هذا اليوم حيث تم التعامل على ١٠.٠٠٠سهم منها بسعر ٢٠جنيه للسهم وتم التعامل على ٤٠.٠٠٠ سهم بسعر ١٥جنيه فقط

٢- بلغ سعر الدولار الأمريكي المعلن طبقا لأسعار السوق المصرفية الحرة في هذا التاريخ ٥٠ جنيه

٣- لم يحدث تعامل على أسهم شركة الغازات الطبيعية (غازتك) ٣٠.٠٠٠منذ يوم ٢٠٢٣/١٠/١٦ (حيث كان سعر التداول للسهم الواحد ٣٠ جنيه) وقد تقرر تقييمها من قبل إدارة الاستثمار بالصندوق بأقل من هذا السعر بنسبة ١٠٪

٤- أسهم شركة جهينة غير مقيدة بالبورصة وقد تم تقييمها بمعرفة أدارة الصندوق بمبلغ ٢.٥مليون جنيه وذلك باستخدام إحدى طرق التقييم المتعارف عليها

المطلوب: حساب متوسط القيمة الاستردادية للوثيقة في نهاية يوم العمل الأخير من الأسبوع الثالث من شهر نوفمبر ٢٠٢٣ إذا علمت أن عدد الوثائق في تاريخه يبلغ ٣١١٥٠٠٠ وثيقة بقيمة اسمية ١٠٠جنيه للوثيقة.

١- بالنسبة لأسهم اسمنت قنا: تنص اللائحة التنفيذية لقانون صناديق الاستثمار على انه إذا تعددت أسعار التداول في البورصة لورقة مالية محددة في يوم ما يجب حساب المتوسط المرجح لسعر التداول بالنسبة لهذه الورقة كما يلي:

المتوسط المرجح لأسعار التداول =

$$\frac{\text{(السعر الأول} \times \text{عدد الأوراق)} + \text{(السعر الثاني} \times \text{عدد الأوراق)}}{\text{مجموع الأوراق}}$$

$$= \frac{(٢٠ \times ١٠.٠٠٠\text{سهم}) + (١٥ \times ٤٠.٠٠٠\text{سهم})}{١٠.٠٠٠ + ٤٠.٠٠٠} =$$

$$\frac{٦٠٠.٠٠٠ + ٢٠٠.٠٠٠}{٥٠.٠٠٠} = \frac{٨٠٠.٠٠٠}{٥٠.٠٠٠} = ١٦\text{جنيه للسهم .}$$

القيمة السوقية للأسهم = ٥٠.٠٠٠سهم ×١٦ جنيه =٨٠٠.٠٠٠ ج

يستخدم سعر الدولار الأمريكي المعلن طبقا لأسعار السوق المصرفية الحرة في تاريخ التقييم في تحويل قيمة الودائع بالبنوك (دولار أمريكي) وأسهم بنك CIB (بالدولار الأمريكي) إلى الجنيه المصري، كما يلي:

الودائع بالبنك بالدولار الأمريكي = ٥مليون دولار × ٥٠جنيه = ٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠ج

أ- أسهم بنك CIB بالدولار = ٢.٥مليون دولار × ٥٠ = ١٢٥.٠٠٠.٠٠٠ جنيه

٢- بالنسبة لأسهم شركة الغاز الطبيعي (غازتك) لم يجر على أسهمها أي تعامل بالبورصة لفترة تزيد عن الشهر، لذا أعطى القانون الحق لمدير الاستثمار بإعادة تقييم سعر هذه الأوراق بأقل من آخر سعر تداول لها بما لا يزيد عن ١٠٪

إذا أخر سعر تداول في ١٠/١٦/ ٢٠٢٣ يبلغ ٣٠ جنيه للسهم .

إذا القيمة السوقية للأسهم في تاريخ التقييم =

(٣٠.٠٠٠سهم × ٣٠ جنيه) – (٣٠.٠٠٠× ٣٠×١٠/١٠٠) = ٨١٠.٠٠٠ جنيه

٤- بالنسبة للأوراق غير المقيدة بالبورصة فإنه تحدد قيمتها السوقية على أساس القيمة السوقية ونظرا لأن القيمة السوقية لأسهم شركة جهينة ١.٥ مليون جنيه بينما القيمة المحسوبة ٢.٥ مليون جنيه لذلك يتم تقييمها على السعر الأقل وهو القيمة السوقية ١.٥ مليون جنيه.

٥- أذون الخزانة تقييم على أساس صافي القيمة الحالية وهي هنا تبلغ ٥ مليون جنيه

٦- مما سبق يتضح أن قيم البنود التي سوف تدخل في حساب القيمة الاستردادية للوثيقة الواحدة والتي تم التعديل عليها ما يلي:

أ-ودائع بالبنوك = ودائع بالبنوك بالجنيه المصري + ودائع بالبنوك بالدولار الأمريكي تم تحويل بالجنيه المصري

= ٥٠ مليون + ٢٥٠مليون = ٣٠٠ مليون جنيه

ب- أسهم بالقيمة السوقية = أسهم اسمنت حلوان

+ أسهم فاركو للأدوية

+ أسهم اسمنت قنا

+ أسهم كابيتال للتطوير العقاري

+ أسهم شركة جهينة

+ أسهم شركة الغاز الطبيعي (غازتك)

+ أسهم بنك CIB

= ٦.٥مليون +٠.٩٢مليون +٠.٨ مليون +٧مليون +١.٥ مليون +٠.٨١مليون +١٢٥مليون =

= ١٤٢.٥٣مليون جنيه.

ج- حسابات مدينة أخرى = مدينون +عوائد استثمارات أ.م. مستحقة +أرباح بيع أ.م. مستحقة + إيرادات أخرى مستحقة =٠.٥مليون +١مليون +٠.٥مليون +٠.٥مليون =٢.٥مليون

د- حسابات دائنة أخرى =توزيعات مستحقة للمستثمرين +أتعاب مستحقة لمدير الاستثمار +مصروفات إعلان مستحقة

=١مليون +٢مليون +١مليون = ٤مليون جنيه

هـ- صافي أصول الصندوق = مجموع الأصول – مجموع الالتزامات

= ١٦٣.٣ – ٥ = ١٥٨.٠٣مليون جنيه

و- صافي قيمة الوثيقة = صافي أصول الصندوق ÷ عدد الوثائق القائمة في تاريخ التقييم

= ١٥٨.٠٣مليون جنيه ÷ ٣١١٥٠٠٠ وثيقة = ٥٠.٧ تقريبا.

حساب القيمة الاستردادية للوثيقة في تاريخ الاستثمار:

الأصول:

أصول متداولة:	
نقدية بالخزينة	١٥
ودائع بالبنوك	٣٠٠
أذون بالقيمة السوقية	١٤٢.٥٣
سندات بالقيمة السوقية	١٥
وثائق صناديق استثمار أخرى	٢٠
حسابات مدينة أخرى	٢.٥
أصول طويلة أخرى	
نفقات إيراديه مؤجلة	٠.٥
مجموع الأصول	١٦٣.٠
بنوك دائن	٠.٥
مخصصات	٠.٥
حسابات دائنة أخرى	٤.٠٠
مجموع الالتزامات	٥.٠
صافي أصول الصندوق	١٥٨.٠٣
عدد الوثائق القائمة	٣١١٥٠٠
صافي قيمة الوثائق	٥٠.٧ تقريبا

مثال ٢

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في إحدى صناديق الاستثمار خلال الفترة المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١:

أ- تم شراء الاستثمارات التالية من بورصة الأوراق المالية بالإسكندرية خلال شهر مارس من نفس العام:

نوع الورق	عدد الورق	سعر الإقفال
أسهم أسمنت قنا	٣٠٠سهم	٥٠جنيه
أسهم مطاحن غرب الدلتا	١٠٠٠سهم	٣٥جنيه
أسهم حديد المصريين	٧٥٠سهم	٤٠جنيه

وقد بلغت مصاريف العمولة والسمسرة ١٪من قيمة الأوراق ثم سدادها نقدا للسمسار

ب- تم الإعلان عن توزيعات أرباح بواقع ٤جنيه لكل سهم من أسهم أسمنت قنا، وجنيهان لكل سهم من أسهم مطاحن غرب الدلتا في نهاية شهر يونيو. وقد تم تحصيل توزيعات أسهم مطاحن غرب الدلتا نقدا.

ج- تم بيع بعض الاستثمارات المالية خلال شهر أغسطس، وفيما يلي بيان بحركة البيع:

نوع الورق	عدد الأوراق	سعر الإقفال
أسهم أسمنت قنا	٤٠ سهم	٧٥جنيه
أسهم مطاحن غرب الدلتا	١٥٠ سهم	٤٠جنيه
أسهم حديد المصريين	٥٠ سهم	٣٠جنيه

وقد بلغت عمولة ومصروفات البيع ١٪ من قيمة الأوراق المباعة.

المطلوب: إثبات العلميات السابقة في دفتر يومية صندوق الاستثمار.

الحـل

(١) شراء الأسهم:

*** ثمن شراء أسهم أسمنت قنا = ٣٠٠سهم ×٥٠ =١٥٠٠٠جنيه**

*** ثمن شراء أسهم مطاحن غرب الدلتا = ١٠٠٠سهم ×٣٥ =٣٥٠٠٠جنيه**

*** ثمن شراء أسهم حديد المصريين =٧٥٠سهم × ٣٥ =٣٠٠٠٠جنيه**

المجموع = ٨٠٠٠٠جنيه

+ عمولة شراء وسمسرة =٨٠٠٠٠× ١٪ = ٨٠٠ جنيه

تكلفة الاقتناء ٨٠٨٠٠جنيه

(٢) بيع الأسهم:

*** ثمن بيع أسهم أسمنت قنا = ٤٠سهم ×٧٥ جنيه = ٣٠٠٠جنيه**

* ثمن بيع أسهم مطاحن غرب الدلتا = ١٥٠سهم × ٤٠ جنيه =٦٠٠٠جنيه

* ثمن بيع أسهم حديد المصريين =٥٠ سهم× جنيه٣٠ =١٥٠٠جنيه

المحتمل من عملية البيع = ١٠٥٠٠جنيه

(-) العمولة والسمسرة = ١٠٥٠٠ × ١٪ = (-) ١٠٥ جنيه

١٠٣٩٥ جنيه

(٣) لتحديد أرباح أو خسائر بيع الأوراق المالية تتم المقارنة بين تكلفة الاقتناء للأوراق المباعة وصافي المتحصل من عملية البيع، وذلك كما يلي:

(أ) – بالنسبة لأسهم أسمنت قنا:

تكلفة اقتناء السهم الواحد = (ثمن الشراء للأسهم + السمسرة) / عدد الأسهم المشتراة

= (١٥٠٠ + ١٥٠٠ × ١٪) / ٣٠٠ = ١٥١٥٠ / ٣٠٠ =٥٠.٥ جنيه

تكلفة اقتناء الأسهم المباعة = ٤٠سهم × ٥٠.٥ =٢٠٢٠جنيه

صافي المتحصل من بيع الأسهم = ٣٠٠٠ - ٣٠٠٠ × ١٪ = ٢٩٧٠جنيه

إذا أرباح بيع أسهم أسمنت قنا = ٢٩٧٠ - ٢٠٢٠ =٩٥٠جنيه

ب- بالنسبة لأسهم مطاحن غرب الدلتا:

تكلفة اقتناء السهم الواحد = ثمن شراء الأسهم + م٠السمسرة / عدد الأسهم المشتراة

= (٣٥٠٠٠ + ٣٥٠٠٠ ×١٪) / ١٠٠٠ = ٣٥٣٥٠ / ١٠٠٠ =٣٥.٣٥ جنيه

تكلفة اقتناء الاوراق المباعة =عدد الأسهم المباعة × تكلفة الاقتناء للسهم

= ١٥٠ سهم ×٣٥.٣٥= ٥٣٠٢.٥جنيه

صافي المتحصل من بيع الأسهم = ٦٠٠٠ - ٦٠٠٠ ×١٪ = ٩٥٤٠جنيه

أرباح بيع الاوراق المالية = ٥٩٤٠ - ٥٣٠٢.٥ = ٦٣٧.٥ جنيه

جـ- بالنسبة لأسهم حديد المصريين:

تكلفة اقتناء السهم الواحد = (٣٠٠٠٠ + ٣٠٠٠٠ ×١٪) ÷ ٧٥٠سهم

٣٠٠٠٠ ÷ ٧٥٠ = ٤٠.٤جنيه

تكلفة اقتناء الأسهم المباعة =٥٠سهم × ٤٠.٤ =٢٠٢٠جنيه

صافي المتحصل من بيع الأسهم = ١٥٠٠ - ١٥٠٠ × ١٪ =١٤٨٥جنيه

خسائر بيع أسهم حديد المصريين = ٢٠٢٠ - ١٤٨٥ =٥٣٥جنيه

قيود اليومية:

رقم القيد	بيان	المبالغ	
		له	منه
(١)	من مذكورين		
	حـ/ استثمارات أوراق مالية بغرض المتاجرة (أسهم أسمنت قنا)		١٥١٥٠
	حـ/استثمارات أوراق مالية بغرض المتاجرة (أسهم مطاحن غرب الدلتا)		٣٥٣٥٠
	حـ/استثمارات اوراق مالية بغرض المتاجرة (أسهم حديد المصريين)		٣٠٣٠٠
	إلى حـ/ النقدية		
	(شراء أوراق نقدية مالية نقدا بالإضافة إلى العمولة والسمسرة)	٨٠٨٠٠	
(٢)	من مذكورين:		
	حـ/ مدينون عن توزيعات ارباح أسهم مستحقة (أسهم أسمنت قنا) ٣٠٠×٤		١٢٠٠
	حـ/مدينون عن أرباح أسهم مستحقة (أسهم مطاحن غرب الدلتا) ١٠٠٠×٢		٢٠٠٠
	إلى حـ/دخل التوزيعات – استثمارات اوراق مالية بغرض المتاجرة	٣٢٠٠	
	(اثبات استحقاق توزيعات تم الاعلان عنها في شركتي أسمنت قنا ومطاحن غرب الدلتا)		
(٣)	من حـ/ النقدية		٢٠٠٠
	إلى حـ/ مدينون عن توزيعات أسهم مستحقة (أسهم مطاحن غرب الدلتا)	٢٠٠٠	
	(تحصيل التوزيعات المستحقة عن أسهم شركة غرب الدلتا)		

		من حـ/ النقدية (صافي المتحصل من عملية البيع)	
		إلى مذكورين	
٨٩١٠		حـ/استثمارات أوراق مالية بغرض المتاجرة (أسهم أسمنت قنا) بتكلفة الاقتناء	(٤)
	٢٠٢٠	حـ/ استثمارات اوراق مالية بغرض المتاجرة (أسهم مطاحن غرب الدلتا) تكلفة الاقتناء	
	٥٣٠٢.٥	حـ/ارباح بيع أوراق مالية (بالطرق) (٩٥٠+٦٣٧.٥)	
	١٥٨٧.٥	(بيع عدد من الاوراق المالية لشركتي أسمنت قنا وغرب الدلتا بأرباح)	
		من مذكورين	(٥)
١٤٨٥		حـ/ النقدية (صافي المحتمل من عملية البيع)	
٥٣٥		حـ/خسائر بيع أوراق مالية	
	٢٠٢٠	إلى حـ/ استثمارات اوراق مالية بغرض المتاجرة (أسهم حديد المصريين) تكلفة الاقتناء (بيع استثمارات اوراق مالية بخسائر)	

الفصل الرابع
القوائم والتقارير المالية
لصناديق الاستثمار

مقدمه

يهتم مختلف الأطراف المرتبطة بالصناديق الاستثمارية بعملية الافصاح عن المعلومات المتعلقة بنشاط تلك الصناديق من خلال المعلومات الواردة بالقوائم والتقارير المالية. والتي تفرضها طبيعة سوق الاوراق المالية على إدارات تلك الصناديق. وتتمثل أهمية الافصاح عن هذه المعلومات فيما يلي:

١. مساهمة المعلومات في تسعير الاوراق المالية واتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.

٢. تأثير السياسات المحاسبية البديلة على أسعار الاوراق المالية.

٣. وجود علاقة بين توقيت نشر المعلومات وبين أسعار حجم التداول في سوق الاوراق المالية.

وتتضـــمن مجموعة القوائم والتقارير المالية التي يجب أعدادها في نهاية كل فترة مالية لبيان نتيجة أعمال صـندوق الاسـتثمار ومركزه المالي ما يرتبط بهما من معلومات إضـافية مكملة في قائمة الدخل وقائمة توزيعات الأرباح، وقائمة المركز المالي، الإيضـــاحات المتممة للقوائم المالية. ونظرا لأهمية تلك التقارير فقد تدخلت التشريعات المنظمة لوضع الأسس والقواعد الواجب إتباعها لإعداد هذه القوائم والتقارير بشكل يسهم في تحقيق الأهداف المنشودة منها.

وفيما يلي شرح مختصر لمكونات كل قائمة من القوائم السابق الاشارة اليها:

(١) قائمة الدخل أو حساب الارباح والخسائر:

توضح قائمة الدخل كافة ايرادات الصندوق ومصروفاته خلال فترة محددة، ويلاحظ على البنود التي يجب أن ترد بقائمة الدخل ما يلي:

أ ـــ تأتي ايرادات الصندوق من مصدرين، أولهما ايراد النشاط الرئيسي والتي تشمل عوائد الاستثمارات المالية، وكذا المكاسـب لرأسـمالية الناتجة من بيع تلك الاسـتثمارات بجانب الارباح غير المحققة الناتجة عن الزيادة في القيمة السـوقية للاسـتثمار في سـوق الاوراق المالية، أما المصـدر الثاني للإيرادات فهو ناتج عن مصادر أخرى بخلاف النشاط الرئيسي للصندوق كالفوائد الدائنة ومكاسب فروق العملة الاجنبية وأي ايرادات غير عادية.

وبناء عليه تنقسـم قائمة الدخل الى جزئين، يقدم الجزء الأول قياسـا للدخل العادي أو المتكرر من النشاط الرئيسي المستمر للصندوق، أما القسم الثاني فيتناول عرضا للإيرادات والارباح والخسائر غير العادية أو غير المتكررة، ويهدف هذا التبويب الى تســـهيل وظيفة ايصـــال المعلومات للمســـتخدمين وإظهار صافي ربح أو خسارة النشاط الرئيسي على حدة، والأنشطة غير الاعتيادية.

تتضمن مصروفات الصندوق المصروفات الادارية والعمومية، وكذا مصروف التسويق والاعلان، المصروفات التمويلية، بالإضافة الى الخسائر غير المحققة الناتجة عن الانخفاض في القيمة السوقية

للاستثمارات المالية في سوق الاوراق المالية. كما يتم ادراج المصروفات غير العادية (غير المتكررة) في جزء مستقل أسفل القائمة.

وفيما يلي نموذج لقائمة الدخل كما وردت في اللائحة التنفيذية من قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ٩٢:

قائمة الدخل في..... اسم الصندوق.....

كلي	جزئي	بيان	سنة المقارنة
		ايرادات النشاط:	
	×	عائد استثمارات في اوراق مالية	
	×	ارباح (خسائر) بيع اوراق مالية	
	×	الزيادة الفعلية في القيمة السوقية للأوراق المالية	
××		إجمالي ايرادات النشاط	
		يخصم: مصروفات النشاط:	
	×	مصروفات تسويقية وإعلان	
	×	مصروفات إدارية وعمومية	
	×	مصروفات تمويلية	
	×	النقص الفعلي في القيمة السوقية للأوراق المالية	
	×	مخصصات (تذكر تفصيلا)	
××		إجمالي مصروفات النشاط	
		صافي ربح (خسائر) النشاط	
	×	يضاف اليه:	
	×	فوائد بنكية	
	×	أرباح (خسائر) فروق عملة	
		ايرادات غير عادية	
××	(×)	ناقصا: مصروفات غير عادية	
××		صافي الربح (الخسارة)	

(٢) قائمة المركز المالي:

هي قائمة توضح أرصدة والتزامات الصندوق في تاريخ محدد، ويلاحظ عليها ما يلي:

أ ــ إعداد قائمة المركز المالي وفقا لمعايير المحاسبة المصرية. على شكل تقرير وليس وفقا للشكل التقليدي. وقد استهدف المشرع من ذلك إظهار قيمة صافي رأس المال العامل، وكذا رأس المال المستثمر، ومصادر تمويله كما لهذه البيانات من فائدة كبري لمتخذي القرارات سواء داخل أو خارج صندوق الاستثمار.

ب ـــــ يتم ترتيب بنود الاستثمارات حسب درجة السيولة بدئ من النقدية بالخزينة والبنوك، ثم الاستثمارات المالية، فالأرصدة المدينة والدائنة، وأخيرا الأصول طويلة الأجل، ويتفق هذا الترتيب مع طبيعة كافة المنشآت المالية.

ج . تنحصر مصادر الأموال في صناديق الاستثمار في نوعين هما:

- **مصادر الأموال الخارجية وتتمثل في الاموال التي تعد التزاما على الصندوق من حملة الوثائق والغير. وتشمل اموال حملة الوثائق قيمة وثائق الاستثمار التي تصدرها الصناديق لتجميع المدخرات بموجبها، وتكون هذه الوثائق موحدة القيمة بحيث لا تقل القيمة الاسمية للوثيقة عن عشرة جنيهات ولا تزيد عن ألف جنيه وبشرط ألا تزيد قيمة الوثائق المصدرة عن عشرة أمثال رأس المال المدفوع لشركة الصندوق. وألا تزيد عن عشرين مثل المبلغ المخصص لمباشرة النشاط بصناديق البنوك أو شركات التأمين.**

أما اموال الغير فتشمل الارصدة المستحقة فكل من البنوك والدائنون ومدير الاستثمار والكيان المنشئ للصندوق وأي حسابات أخرى دائنة.

- **مصادر أموال ذاتية تتمثل في رأس مال شركة الصندوق، أو المبلغ المخصص من قبل البنك أو شركة التأمين لبدء مباشرة نشاط الصندوق، وفي كلا الحالتين ينبغي ألا يقل هذا المبلغ عن خمسة ملايين جنيه طبقا للقانون. ويتم بهذا المبلغ اصدار وثائق الاستثمار غير قابلة للاسترداد، بمعني أن يتم الاحتفاظ بها حتى نهاية حياة الصندوق باعتبارها ضمانا لأموال حملة الوثائق من صغار وكبار المدخرين.**

د . يتم استثمار الأموال المتوافرة للصندوق في مجالات محددة تتضمن:

*** النقدية السائلة بالخزائن وكذا الحسابات الجارية بالبنوك. وذلك لاستخدامها في رد قيمة الوثائق التي يطلب أصحابها استرداد قيمتها، وكذا الوفاء بمصروفات التشغيل.**

*** الودائع لأجل بأنواعها المختلفة.**

*** الاستثمارات في الاوراق المالية بأنواعها المختلفة، ويتم فيها توظيف الكم الأكبر من أموال الصندوق.**

* الأصول طويلة الأجل، وتكون قيمتها عادة ضئيلة بالمقارنة بالأصول المتداولة، وتنحصر غالبا في كل من الأصـــول الثابتة والنفقات الايرادية المؤجلة. وفيما يلي نموذج قائمة المركز المالي كما وردت في اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ٩٢:

كلي	جزئي	جزئي	بيان	سنة المقارنة
			الاصول المتداولة:	
			النقدية بالخزينة وبالبنوك:	
		×	نقدية بالخزينة	
		×	حسابات جارية بالبنوك	
		×	ودائع لأجل بالبنوك	
×			مجموع النقدية والارصدة بالبنوك	
			استثمارات متداولة في اوراق مالية:	
		×	أوراق حكومية ومضمونة من الحكومة	
		×	أسهم محلية	
		×	أسهم اجنبية	
		×	سندات وصكوك تمويل	
		×	وثائق استثمار	
		×	استثمارات أخرى	
	×		مجموع الاستثمارات المتداولة في اوراق مالية	
			المدينون وارصدة مدينة أخرى:	
		×	مدينون وعملاء (بعد خصم المخصص البالغ قيمته..)	
		×	جاري مدير الاستثمار	
		×	حسابات مدينة لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين	
		×	تأمينات لدي الهيئة العامة لسوق المال	
	×	×	حسابات مدينة أخرى	
			مجموع المدينون والارصدة المدينة	
×××			مجموع الاصول المتداولة	
			(ناقصا) الالتزامات المتداولة:	
			بنك حسابات دائنة	
	×		دائنو توزيعات	
	×		جاري مدير الاستثمار	
	×		حسابات دائنة لأعضاء مجلس الادارة والمديرين	

	×		حسابات دائنة متنوعة
	×		مخصصات (تذكر تفصيلا)
××	×		مجموع الالتزامات المتداولة
××			رأس المال العامل
			الأصول طويلة الاجل:
	×		استثمارات طويلة الاجل (تذكر تفصيلا)
	×		مصروفات مؤجلة (بعد خصم مجمع الاستهلاك)
	×		أصول ثابتة (بعد خصم مجمع الاهلاك)
			إجمالي الاصول طويلة الاجل
××			اجمالي الاستثمارات، ويتم تمويله على النحو التالي:
			حقول المساهمين:
			رأس المال المصدر والمكتتب فيه
			ناقصا المبالغ غير المسددة.
	××		رأس المال المدفوع
		××	احتياطيات:
		××	احتياطي قانوني
	××	×	احتياطي رأسمالي
	××		احتياطي..
			ارباح (خسائر) مرحلة
×××			اجمالي حقوق المساهمين
	×		التزامات طويلة الاجل:
	×		وثائق استثمار
	×		قروض
			أخرى
××			اجمالي الالتزامات طويلة الاجل
××			اجمالي تمويل رأس المال العامل والاصول طويلة الاجل

(٣) الإيضاحات المتممة للقوائم المالية:

تضمنت اللوائح التنفيذية (الملحق رقم ٢) لقانون سوق رأس المال قواعد الافصاح التي يتعين على صناديق الاستثمار الالتزام بها ضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية، وتشمل ما يلي:

١ ـــ أهم السياسات المحاسبية التي اتبعت في اعداد القوائم المالية، وأي تغيير فيها يؤثر على القوائم المالية حاليا أو مستقبلا، وعلى الأخص ما يلي:

- سياسة تقييم الاستثمارات قصيرة الاجل. سياسة تقييم الاستثمارات طويلة الاجل.
- سياسة معالجة ناتج التصرف في الاستثمارات بنوعيها.

. الاصول الثابتة وسياسة إهلاكها. ـ سياسة تحقق واثبات الايراد.

. سياسة رسملة تكلفة الاقتراض.

. سياسة اثبات وترجمة المعاملات والارصدة بالعملات الاجنبية، ومعالجة ناتج اعادة التقييم.

٢ . تفاصيل بنود الايرادات والمصروفات عن السنوات السابقة.

٣ . رأس المال المرخص به والمصدر والمدفوع مع تفاصيل نوعية الاسهم والقيمة الاسمية للسهم.

٤ . تفاصيل الاحتياطيات وحركاتها.

٥ ـــــ الفروض مع الافصاح عن كل قرض ورصيده في تاريخ الميزانية ومعدل الفائدة عليه ومدته بالسنوات وعدد الاقساط المتبقية والمبالغ المستحقة خلال عام ما لم تكن قد فصلت واثبتت ضمن الالتزامات المتداولة.

٦ ـــ صكوك التمويل أو السندات مع توضيح كل اصدار وما هو قابل منها للتحويل الى الاسهم (إن وجدت) ومعدل العائد او الفائدة.

٧ . الارتباطات الرأسمالية المستقبلية. ٨ . الالتزامات المحتملة.

٩ . الاطراف ذوي العلاقة، وحجم معاملاتهم بالشركة.

١٠. الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية . طبيعتها وأثرها. ١١ . الموقف الضريبي.

١٢ ـــ في حالة عد اتباع أيا من الافتراضات الأساسية في المحاسبة، وهي الاستمرارية والثبات والاستحقاق.

١٣ ـ عدد أو حدود وثائق الاستثمار، وفئاتها، والقيمة الاسمية للوثيقة، وايضاح عدد الوثائق لحاملها (إن وجدت).

١٤ . أسلوب معاملة الارباح الرأسمالية ١٥ . طريقة التقويم الدوري لأصول الصندوق.

هذا وعلاوة على ما سبق فقد التزم القانون رقم ٩٥ لسنة ٩٢ لسوق رأس المال صناديق الاستثمار بضرورة إعداد قائمة التدفق النقدي وفقا للنموذج الاسترشادي الوارد بالملحق رقم (٣/ب)، والتي يجب إعدادها طبقا لمفهوم النقدية المدفوعة والنقدية المحصلة، وبالطريقة غير المباشرة كما وردت ضمن معايير المحاسبة المصرية.

أسئلة وتطبيقات الباب الثالث

السؤال الأول: أختر الإجابة الصحيحة لكل من الأسئلة التالية:

(١) السوق التي يتم فيها عمليات التداول بين المتعاملين في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة يعتبر :

(أ) سوق الصفقات خارج المقصورة (ب) بورصة الأوراق المالية

(ج) سوق الأوامر خارج المقصورة (د) لا شيء مما سبق

(٢) السوق التي يقتصر التعامل فيها على الشركات المقيدة والتي تخضع لرقابة إدارة البورصة يعتبر ذلك :

(أ) السوق المنظمة (ب) سوق الصفقات خارج المقصورة

(ج) سوق الأوامر (د) لا شيء مما سبق

(٣) السوق الذي يمثل نقطة البداية ومن خلاله يتم الاكتتاب في أسهم الشركات أو في زيادة رأسمالها في ضوء القيمة الاسمية للسهم يعتبر:

(أ) سوق التداول (ب) سوق الإصدار

(ج) السوق غير المنظمة (د) لا شيء مما سبق

(٤) السوق المخصصة للتعامل على الأوراق المالية غير المقيدة بالبورصة يعتبر مثالا :

(أ) السوق المنظمة (ب) سوق التداول

(ج) السوق غير المنظمة (د) لا شيء مما سبق

(٥) السوق الذي يتم فيه تحديد سعر الشراء والبيع من خلال المساومة بين البائع والمشتري، ويلعب فيه السمسار دورا أساسيا في عمليات التفاوض ولا يتم على أرضية البورصة هو عبارة عن :

(أ) سوق التداول (ب) سوق الإصدار

(ج) سوق الصفقات (د) لا شيء مما سبق

السؤال الثاني: حدد صحة أو خطأ العبارات التالية:

١. في ظل نظام العولمة فإن أسواق المال لكل دولة تتحدد مؤشـــــراتها صعودا وهبوطاً بمعزل عن الأسواق الأخرى .

٢. يقتصر التداول في بورصة الأوراق المالية على المستثمرين المصريين فقط سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات .

٣. أسهم التطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ميكنة عمـــل البورصة سواء من خلال شاشات التداول بشركات السمسرة أو عن طريق التداول الالكتروني للأفراد.

٤. إن كفاءة الجهاز المصرفي يمثل حجر الزاوية في الارتقاء بجودة أداء البورصة وذلك لما تقدمه من تسهيلات مالية لتمويل عمليات البورصة

٥. لا يوجد أدني ارتباط بين البورصة المصرية، وبورصة لندن بالرغم من قيد بعض الأسهم لشركات مصرية بها .

٦. لا يوجد إطار مؤسسي يعكس منظومة بورصة الأوراق المالية بفرنسا

٧. تحتل البورصة الألمانية موقعا متميزا بين البورصات العالمية لكونها تركز على قطاع البنوك .

٨. تعتبر بورصتي طوكيو وهونج كونج من أهم الأســـواق الآســـيوية وتأتي في المرتبة الثانية بعد بورصتي ماليزيا والهند .

السـؤال الثالث: ضـع الاختيار المناسـب للمفاهيم التالية في المكان المخصـص لها أمام كل من العبارات التالية مع مراعاة استخدام المفهوم مرة واحدة فقط:

(أ) بورصة الأوراق المالية	**(و) سوق الإصدار**
(ب) التحليل المالي" الأساسي"	**(ز) السوق المنظمة**
(ج) السوق غير المنظمة	**(ح) سوق التداول**
(د) سوق السندات	**(ط) التحليل الفني**
(هـ) أمر وقف الخسارة	**(ك) سوق الأسهم**

١. إصدار المستثمر أمر بيع يتم فيه تفويض السمسار ببيع الأسهم في حالة انخفاض السعر عند حد معين .

٢. الطريقة التي تقوم على أساس ثلاث خطوات متكاملة تشمل التحليل الاقتصادي، والتحليل القطاعي، وتحليل المركز المالي

٣. نوع من الأسواق التي يقتصر التعامل فيها على الشركات المقيدة التي تخضع لقواعد الإفصاح والشفافية ومواعيد التقدم بالقوائم المالية .

٤. هي السوق التي تمثل نقطة البداية حيث يتم من خلال أحد البنوك الإعلان عن نشرة اكتتاب شركة أو طلب الاشتراك في زيادة لرأس مالها

٥. الطريقة التي تستهدف استخدام الخرائط والرسوم البيانية والبيانات التاريخية وذلك بهدف تحديد الأسعار في المستقبل.

٦. هي عبارة عن السوق التي يتجه إليها جمهور المستثمرين لشراء وبيع الأسهم

٧. نوع من الأسواق التي تتعامل من خلال سوقي الأوامر والصفقات والتي لا تلتزم بتقديم ميزانياتها ولا تخضع لقواعد الإفصاح والشفافية .

٨. عبارة عن السوق التي تلجأ إليها الشركات وذلك للحصول على قروض لتمويل مشروعاتها

٩. هي عبارة عن المرآة التي تعكس الوضع الاقتصادي المحلي أو الإقليمي أو الدولي والتي يتم فيها عمليات التداول بين المتعاملين في الأوراق المالية المقيدة بها عن طريق شركات السمسرة .

١٠. هي عبارة عن السوق التي يتم فيها تداول الأوراق المالية سواء في السوق المنظمة أو السوق غير المنظمة

<u>تطبيق ١</u>

حصلت إحدى الهيئات على ترخيص بإنشاء صندوق استثمار بعائد دوري في اول يناير ٢٠٢٤ بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه يمكن زيادته الى ٤٠٠ مليون جنيه وتبلغ مدة الصندوق عشر سنوات تبدأ من تاريخ الترخيص للصندوق بإصدار وثائق الاستثمار وقد تمت اجراءات طرح الوثائق فئة ٥٠٠ جنيه للوثيقة وقد حصل الصندوق قيمة الوثائق فاتضح انه قد تم الاكتتاب في عدد يزيد مرة ونصف عن عدد الوثائق المطروحة للاكتتاب وقد تم التخصيص طبقا لطريقة التوزيع النسبي وتم رد الزيادة المدفوعة لأصحابها نقدا كما تم اصدار الوثائق تسليمها للمكتتبين فيها.

في ضوء ما سبق اجب عن العبارات الاتية في الحالتين التاليين:

- إذا كان الكيان المنشئ للصندوق شركة الضحى شركة مساهمة
- إذا كان المنشئ للصندوق بنك أبو ظبي

أولا: إذا كان المنشئ للصندوق شركة الضحى شركة مساهمة مصرية

١- تبلغ قيمة وثائق الاستثمار غير المستردة:

A-١٥مليون B-٧.٥مليون C-١٣٥مليون D-١٤.٢٥مليون

٢- يبلغ عدد الوثائق غير القابلة للاستيراد:

A- ٢٧٠٠٠٠ B-٣٠٠٠٠ C-١٥٠٠٠ D-٢٨٥٠٠٠

٣-تبلغ قيمة الوثائق المطروحة للاكتتاب:

A-١٥مليون B-٧.٥مليون C-١٣٥مليون D-١٤.٢٥مليون

٤- عدد الوثائق المطروحة للاكتتاب:

A-٢٨٥٠٠٠ B-٣٠٠٠٠ C-١٥٠٠٠ D-٢٧٠٠٠٠

٥- يبلغ عدد الوثائق المكتتب فيها فعلا:

A-٤٢٧٥٠٠ B-٤٠٥٠٠٠ C-٤٥٠٠٠ D-٢٢٥٠٠

٦-تبلغ عدد الوثائق الزائدة:

A-١٥٠٠٠ B-١٤٢٥٠٠ C-١٣٥٠٠٠ D-٧٥٠٠

٧-تبلغ المبالغ الزائدة:

A-٧٠٥مليون B-٣.٧٥مليون C-٧١.٢٥٠مليون D-٦٧.٥مليون

٨-قيد تحصيل قيمة الوثائق:

A-٢١٧٥٠٠٠٠٠من حـ/النقدية
الى مذكورين
١٥٠٠٠٠٠٠حـ/المؤسسين
٢٥٠٠٠٠٠حـ/حملة الوثائق

B-٢٢١٢٥٠٠٠٠من حـ/النقدية
الى مذكورين
٧٥٠٠٠٠٠حـ/ المؤسسين
٢١٣٧٥٠٠٠٠حـ/حملة الوثائق

C-٢٢١٢٥٠٠٠٠من حـ/النقدية
الى مذكورين
٢١٣٧٥٠٠٠٠حـ/المؤسسين
٧٥٠٠٠٠٠حـ/حملة الوثائق

D-٢١٧٥٠٠٠٠٠من حـ/النقدية
الى مذكورين
٢٠٢٥٠٠٠٠٠حـ/المؤسسين
١٥٠٠٠٠٠٠حـ/حملة الوثائق

٩-قيد رد الزيادة في الاكتتاب:

A-٧١٢٥٠من حـ/ حملة الوثائق
٧١٢٥٠الى حـ/النقدية

B-٦٧٥٠٠من حـ/حملة الوثائق
٦٧٥٠٠الى حـ/النقدية

C-٧٥٠٠ من حـ/حملة الوثائق D-٣٧٥٠ من حـ/ حملة الوثائق

٧٥٠٠الى حـ/النقدية ٣٧٥٠الى حـ/ النقدية

١٠-قيد اصدار الوثائق:

A-من مذكورين: B- من مذكورين:

١٣٥٠٠٠ حـ/حملة المؤسسين ٧٥٠٠حـ/حملة المؤسسين

١٥٠٠٠حـ/ حملة الوثائق ١٤٢٢٥٠حـ/ حملة الوثائق

١٥٠٠٠٠٠الى حـ/ راس المال المدفوع ١٥٠٠٠٠الى حـ/راس مال المدفوع

C- من مذكورين: D- من مذكورين:

١٥٠٠٠حـ/ حملة المؤسسين ١٤٢٢٥٠حـ/ حملة المؤسسين

١٣٥٠٠٠حـ/ حملة الوثائق ٧٥٠٠حـ/ حملة الوثائق

١٥٠٠٠٠الى حـ/ راس المال المدفوع ١٥٠٠٠٠الى حـ/ راس المال المدفوع

ثانيا: إذا كان الكيان المنشئ للمشروع بنك أبو ظبي.

١- تبلغ قيمة وثائق الاستثمار غير المستردة:

A-١٥مليون B-٧,٥مليون C-١٣٥مليون D-١٤,٢٥مليون

٢-يبلغ عدد الوثائق غير القابلة للاسترداد:

A-٢٧٠٠٠٠ B-٣٠٠٠٠ C-١٥٠٠٠ D-٢٨٥٠٠٠

٣-تبلغ قيمة الوثائق المطروحة للاكتتاب:

A-١٥مليون B-٧٠٥مليون C-١٣٥مليون D-١٤,٢٥مليون

٤-تبلغ عدد الوثائق المطروحة للاكتتاب:

A-٢٨٥٠٠٠ B-٣٠٠٠٠ C-١٥٠٠٠ D-٢٧٠٠٠٠

٥-يبلغ عدد الوثائق المكتتب فيها فعلا:

A-٤٢٧٥٠٠ B-٤٠٥٠٠٠ C-٤٥٠٠٠ D-٢٢٥٠٠

٦-تبلغ عدد الوثائق الزائدة:

A-١٥٠٠٠ B-١٤٢٥٠٠ C-١٣٥٠٠٠ D-٧٥٠٠

٧-تبلغ المبالغ الزائدة:

A-٧٠٥مليون B-٣,٧٥مليون c-٧١,٢٥٠مليون D-٦٧,٥مليون

٨-قيد تحصيل قيمة الوثائق:

A- ٢١٧٥٠٠٠٠ من حـ/النقدية
الى مذكورين
١٥٠٠٠٠٠٠ حـ/المؤسسين
٢٠٢٥٠٠٠٠٠حـ/ حملة الوثائق

B- ٢٢١٢٥٠٠٠٠من حـ/النقدية
الى مذكورين
٧٥٠٠٠٠٠حـ/المؤسسين
٢١٣٧٥٠٠٠٠٠حـ/ حملة الوثائق

C- ٢٢١٢٥٠٠٠٠ من حـ/ النقدية
الى مذكورين

٢١٣٧٥٠٠٠٠حـ/ المؤسسين
٧٥٠٠٠٠٠حـ/حملة الوثائق

D- ٢١٧٥٠٠٠٠٠من حـ/ النقدية
الى مذكورين

٢٠٢٥٠٠٠٠٠حـ/المؤسسين
١٥٠٠٠٠٠٠حـ/ حملة الوثائق

٩-قيد رد الزيادة في الاكتتاب:

A- ٧١٢٥٠من حـ/ حملة الوثائق
٧١٢٥٠الى حـ/ النقدية

B- ٦٧٥٠٠من حـ/حملة الوثائق
٦٧٥٠٠الى حـ/النقدية

C- ٧٥٠٠من حـ/ حملة الوثائق
٧٥٠٠الى حـ/النقدية

D- ٣٧٥٠من حـ/ حملة الوثائق
٣٧٥٠ الى حـ/ النقدية

١٠- قيد اصدار الوثائق:

A- من مذكورين:
١٣٥٠٠٠حـ/ حملة المؤسسين
١٥٠٠٠ حـ/ حملة الوثائق
١٥٠٠٠٠ الى حـ/ راس المال المدفوع

B– من مذكورين:
١٤٢٢٥٠حـ/حملة الوثائق
٧٥٠٠حـ/ حملة الوثائق
١٥٠٠٠٠الى حـ/ راس المال المدفوع

C- من مذكورين:
١٥٠٠٠حـ/ حملة المؤسسين
١٣٥٠٠٠حـ/ حملة الوثائق
١٥٠٠٠٠الى حـ/ راس المال المدفوع

D –من مذكورين:
٧٥٠٠ حـ/ حملة الوثائق
١٤٢٢٥٠حـ/ حملة الوثائق
١٥٠٠٠٠الى حـ/ راس المال المدفوع

تطبيق ٢

حصلت شركة الايمان على ترخيص بإنشاء صندوق استثمار ذ وعائد دوري في ٢٠٢٤/٣/١ على ان يكون المبلغ المخصص لبدا النشاط ستة مليون جنيه بعد الحصول علو موافقة الهيئة العامة لسوق المال. وقد تمت اجراءات طرح الوثائق (فئة ١٠٠ جنيه للوثيقة) وتحصيل قيمتها بالكامل في ٢٠٢٣/١٠/ ١، وتبلغ مدة الصندوق ١٥ سنة تبدأ من تاريخ الترخيص للصندوق بإصدار وثائق الاستثمار.

المطلوب: اثبات العمليات السابقة في دفتر يومية الصندوق

تطبيق ٣

أنشأ بنك القاهرة صندوق استثمار طبقا لنصوص القانون رقم ٩٥لسنة ٩٢ ولائحته التنفيذية. حيث بلغ حجم الصندوق ٢٠٠مليون جنيه مكون من وثائق استثمار فئة ١٠٠٠جنيه للوثيقة. وقد اكتتب الجمهور في عدد ٢٥٠الف وثيقة استثمار. وقد تم التخصيص طبقا لطريقة التوزيع النسبي ورد الزيادة المدفوعة لأصحابها. كما تم إصدار الوثائق وتسليمها للمكتتبين فيها.

المطلوب: قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات السابقة

تطبيق ٤

في تاريخ بدء نشاط احدى صناديق الاستثمار المصرية المغلقة أول يناير ٢٠٢١ بلغت جملة مصاريف التأسيس حتى تاريخه ٢٥٠.٠٠٠جنيه تم سدادها نقدا للمؤسسين .وقد تقرر استهلاك المبلغ على عشرة سنوات ابتدأ من العام المنتهى في ٢٠٢١/١٢/٣١، وذلك بعد استقطاع رصيد متبقي من رسوم الإصدار المحصلة البالغة ٥٠.٠٠٠ ويبلغ حجم نشاط الصندوق ١٥٠مليون جنيه مكون من وثائق استثمار فئة ١٠٠٠جنيه للوثيقة وقد تم تحصيل رسوم إصدار بنسبة ١٪ من قيمة الوثائق المطروحة للاكتتاب العام لمقابلة نفقات إدارة الترويج لدى شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي وقد تم الاكتتاب في الوثائق المطروحة للاكتتاب وتم إصدار وثائق الاستثمار بعد انتهاء فترة الاكتتاب ولقد اتضح إن مصاريف الإصدار المدفوعة لشركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي مبلغ ١٣٠٠.٠٠٠جنيه تم سدادها نقدا

المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم.

تطبيق ٥

تقدم في ٤/٢٠ اثنان من حملة الوثائق لصندوق استثمار بنك مصر بطلبات استرداد قيمة ٤٠٠وثيقة لكل منهما كان قد اشتراها الأول في ٤/١٥ بينما اشتراها الثاني في ٣/١٧ من نفس العام، فإذا توافرت لديك البيانات التالية:

أ- القيمة الاسمية للوثيقة ١٠٠جنيه بينما قيمتها الاستردادية المعلنة في يوم العمل الأخير من الأسبوع السابق على الاسترداد يبلغ ٩٥جنيه.

ب- تحسب عمولة الاسترداد على النحو التالي:

١٪من قيمة الوثائق المستردة بعد مضى أسبوع وفى خلال شهر من تاريخ الشراء

٨/٣٪ من قيمة الوثائق المستردة بعد مضي أسبوع وفى خلال شهر من تاريخ الشراء

٨/١٪ من قيمة الوثائق المستردة بعد مضى أكثر من شهر من تاريخ الشراء

ج- تقسم العمولة مناصفة بين الصندوق والكيان المنشئ له.

د- يتم سداد صافي قيمة الوثائق الاستردادية نقدا لأصحابها.

المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة بدفتر يومية الصندوق.

تطبيق ٦ فيما يلي بمكونات محفظة استثمارات صندوق استثمار شركة الدلتا في نهاية عام ٢٠٢٣:

نوع الورقة	عددها	تكلفه الاقتناء	سعر السوق	أرباح وخسائر غير محققة
أسهم أسمنت قنا	٣٠٠	١٤٥٠٠	١٦٨٠٠	٢٣٠٠
أسهم مطاحن غرب الدلتا	٥٠٠	٢٥١٠٠	٢٧٦٠٠	٢٥٠٠
أسهم حديد المصريين	٤٠٠	٢٨٣٠٠	٢٦٢٠٠	٢١٠٠
إجمالي المحفظة	١٢٠٠	٦٧٩٠٠	٧٠٦٠٠	٢٧٠٠

المطلوب: إثبات نتيجة إعادة التقييم في الدفاتر إذا كان النظام الأساسي للصندوق ينص على حجز ٦٠٪ من صافى الزيادة في القيمة السوقية للأوراق المالية كاحتياطي رأسمالي.

مراجع الكتاب

د. أحمد رجب عبد الملك ود. على عبد الكريم راوي، المحاسبة في المنشآت المالية، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، بدون ناشر ٢٠١٠.

د. سمية أمين على وآخرون، محاسبة المنشآت المتخصصة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

د. عثمان محمد يسن، محاسبة المنشآت المالية، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي، بدون ناشر، ٢٠١٥.

قانون رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، والمنشور بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٢٥ "مكرر" بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢٢

د. سعد عبد الحميد مطاوع، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية، المنصورة ، بدون جهة نشر، ٢٠٠٧

د. سعد عبد الحميد مطاوع" الأسواق المالية المعاصرة"، جامعة المن صورة، كلية التجارة ، ٢٠٠٢.

د. طارق عبد العظيم أحمد ، بورصة الأوراق المالية ، القاهرة ، مدينة الثقافة والعلوم ، ٦ أكتوبر ، ٢٠١٠

موقع البورصة المصرية https://www.egx.com.eg/ar/Funds.aspx